جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

الأنماط اللغوية النادرة:
دراسة وصفية تحليلية في نوادر اللحياني

نضال محمود خلف الفراية

رسالة

مقدمة إلى

عمادة الدراسات العليا

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة

الماجستير في اللغة والنحو قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2003

جامعـــة مـــؤتة　　　　بسم الله الرحمن الرحيم

عمادة الدراسات العليا　　　　**إجازة رسالة جامعية**

تقرر اجازة الرسالة المقدمة من الطالب نضال محمود الفراية والموسومة بـ "الأنماط اللغوية النادرة، دراسة وصفية تحليلية في نوادر اللحياني" استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية.

القسم: اللغة العربية.

الأسم	التوقيع	التاريخ	
أ.د. يحيى عبابنة	[signature]	١٧/٤/٢٠٠٣	مشرفاً
أ.د. عبدالقادر مرعي	[signature]	١٧/٤/٢٠٠٣	عضواً
أ.د. عبدالكريم مجاهد	[signature]	١٧/٤/٢٠٠٣	عضواً

عميد الدراسات العليا

[signature]

د. ذياب البداينـــة

الإهداء

إلى والديّ الكريمين ربياني وأتاحا ليَ فرصة التعليم، إلى زوجتي أُمِّ زيـــد أتاحت ليَ فرصة البحث، وتحمّلتْ عناءَه كما تحمّلتُ.إلى أولادي، ســبأ، وزيـــد، وبلقيس؛ فقد تحمّلوا عناء غيابي عنهم بصبرٍ جميل.إلى إخواني وأخواتي، لهم جميعاً أُقدّم هذا العمل.

نضال محمود الفرايه

شكــــر وتقديــــــر

إنَّ مــــن الواجب عليّ أن أتقدمَ من- أُستاذي- الأستاذ الدكتور يحيى عبابـــنه بالشـــكر والامتنان على تشريفه لي بقبول الإشراف على رسالتي هذه، وعلى ما أحاطني به من رعايةٍ دائبةٍ وتوجيهٍ متواصل؛ فقد عانى من قــراءة فصـــول هذه الرسالة، وتقويم ما اعوجّ منها، ووضع الملاحظات القيّمة التي أغنتها، فحقّق الله أمانيه وجزاه عنّي خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذين الكريمين:

الأســـتاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل والأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد على تفضلهما بقبول مناقشة رسالتي، وعلى ملاحظاتهم القيّمة التي يتفضّــلون بإبدائهـــا، فهـــم أصحاب الفضل والرّيادة في مجال الدراسات اللّغوية.

نضال محمود الفرايه

جدول المحتويات

الملخّص

الأنماط اللغوية النادرة

دراسة وصفية تحليلية في نوادر اللحياني

نضال محمود خلف الفرّاية

جامعة مؤتة، 2003

أجهدَ علماءُ العربيةِ القدامى في جمع الموادِّ اللُّغويّةِ من مصادرِها فــي البوادي العربية، ولمّا تمَّ لهم ذلك، قاموا بتصنيفِ ما جمعوا، فوجدوا أنَّ بعــضَ المــادّةِ –وهذا الجزء كبير– من النادرِ، وهم لا يعنون بالنادرِ الــنظرَ إلــى الاستعمال اللغويّ قلّةً وكثرةً، ولكنّهم نظروا إلى بنيةِ الكلمةِ وأحوالها بالقياسِ إلى طريقةِ العربيةِ في التّعامُلِ مع هذه البنية، وقد وصل الأمــرُ بهم إلى تصنيفِ مؤلفاتٍ في النوادر، ومن هؤلاء العلماء عليُّ بنُ حازمٍ اللحياني المكنّى بأبي الحسن .

أمّا الهدف من هذه الدراسةِ فيعودُ إلى سببين:

أولهما: تأصيلُ معنىً للنّادر في اللغة والاصطلاح كون موضوع النوادر لم يدرس سابقاً في حدود ما وصلتُ إليه.

ثانــيهما: الكشــفُ عن معاييرِ النّدرة في نوادرِ اللحياني، وقد جاءتْ هذه الرسالةُ في تمهيدٍ وثلاثةِ فصولٍ وخاتمةٍ .

أمّا التمهيدُ، فيتناولُ تعريفاً باللحياني وشيوخه وتلاميذِه، كما تناولَ معنى النادرِفــي اللّغةِ والاصطلاح ووضعَ قائمةً بأسماءِ مَنْ ألّف في النوادر من علماء العربيّة . وتناول الفصلُ الأولُ بعضاً من الظواهر الصوتية، كالتغيّر الصوتيّ، وقسمتُهُ وفقَ مخارجِ الأصوات، ووضعتُ في نهاية كلِّ مجموعةٍ صوتيةٍ الحالاتِ النادرةَ، وكذلك القلب المكاني والاتباع.

وأمّــا الفصل الثاني فتناولَ أثرَ النظامِ المقطعيّ في تشكيل بنيةِ الكلمة العربية، وفيه:

الحــركاتُ المــزدوجةُ، ظاهــرةُ الهمزِ، تقصيرُ الحركةِ الطويلةِ، تسكينُ المتحركِ، حالاتٌ نادرةٌ .

وتحدّثَ الفصلُ الثّالثُ عن المستوى الصرفيّ، وقسمته إلى قسمين:

أولاً: في الأسماء، وتناولتُ فيه حركةَ الفاء: الفتح والكسر، والكسر والضم، المصادرَ، جمعَ التكسيرِ، المقصورَ والممدودَ، التذكيرَ والتأنيثَ.

ثانــياً: فـــي الأفعـــال، وتناولتُ فيه حركةَ الفاء، (فَعَلَ وأَفْعَلَ)، عينَ الفعلِ المضارعِ.

وعرضتُ في الخاتمة أهمَّ النتائجِ التي توصلتْ إليها الدراسةُ، وأشيرُ -هــنا- إلى أنّ الدراسةَ اعتمدتْ المنهجَ الوصفيَّ التحليليَّ بشكلٍ رئيسيّ، كما أفادتْ مِنَ المناهجِ الأخرى كالمنهج المقارنِ والمنهجِ التاريخيّ.

Abstract

Rare Linguistic Forms Descriptive and Analytic StudyInAL-Lihayani's rarities.

Nedal M. Al-Farayeh

Mu,ta University, 2003

The ancient Arab Linguists made their best in collecting the Linguistic materials from their origins in the Arab Deserts. When they had accomplished that, they classified what they had collected. They found that some of that material, which is an enormous part, is rare .

According to those Linguists, rare material is not the material that is linguistically used much or less, but they looked at the structure of the word and its behavior by analogy to the Arabic way in treating such kind of structure. As a result of that, the Linguists had classified publications in rarities. One of those linguists was Ali Ben Hazem AL-Lihayani who was surnamed Abu AL-Hassan.

The aim of this study is twofold: first, deepening the roots of the meaning of the word rarity linguistically and conventionally because the subject of rarities hasn't been investigated yet to the extent that I have reached. Second, Finding out the criteria of rarity in AL-Lihayani's rarities.

This thesis includes an introduction, three chapters and a conclusion:

The introduction introduces AL-Lihayani, his masters, and his students . It also deals with the meaning of rarity linguistically and conventionally, and contains a list of names of those who wrote in rarities from the Arab linguists .

The first chapter deals with some phonological phenomena such as phonological change, which I classified according to the place of articulation. At the end of each phonological set , I listed rare cases, in addition to letters-exchanging and

intensification by repeating a word with its initial consonant change .

The second chapter investigates the effect of syllabification on the formation of the Arabic word structure. It includes: Diphthongs, The Hamza phenomena, Shorting long vowels, Vowellessness of vowels, Rare cases.

The third chapter deals with the morphological level. I divided it into two parts : First , with nouns , in which I dealt with: The vowel of the first syllable: The " a " and the " i ", the " I " and the " u ". Verbal nouns, Plural patterns, Nouns provided with " alif" that can be shortened and nouns provided with " madda "Masculine and Feminine. Second , with verbs, in which I dealt with :The vowel of the first syllable. (Fa<ala and >f<ala).The vowel of the second syllable (<ayn) of the present verb.

In the conclusion , I set forth the most important results that the study achieved . Here , I want to mention that the study relied mainly on the descriptive analytic method and I also made use of other methods , such as the Comparative method and the historical one.

الفصل الأول

اللحياني، حياته وشيوخه وتلاميذه

في أثناءِ دراستي للموادّ المقرّرةِ في برنامجِ الماجستير كنتُ قد كتبتُ بحثاً حولَ نوادرِ اللحياني في لسان العرب، وقد شدَّ انتباهي أنّه لا تكادُ مادةٌ من موادِّ "اللسان" تخلو من ذكر نمطٍ لغويٍّ نادرٍ، فَسرى إلى نفسي الفضولُ لمعرفةِ المعاييرِ التي يحكمُ اللغويون على أساسِها بندرةِ نمطٍ لغويٍّ ما.

وظـلَّ هذا الفضولُ يرافقني حتّى أحببتُ أن يكونَ موضوعاً لرسالتي، ولمّـا عرضتُ هذا الموضوعَ على أستاذي الفاضل الدكتور يحيى عبابنة، أقرّه وشجَّعَني عليه، لا سيّما أنّ هذه الدراسةَ تعدُّ الأولى من نوعها، إذا ما اسـتثنينا دراسةَ الدكتور عزّة حسن في تحقيقه كتابَ النوادرِ لأبي مسحل الأعرابي، ودراسةَ الدكتور محمد عبد القادر أحمد في تحقيقه كتابَ النوادرِ في اللغة، لأبي زيدٍ الأنصاريّ، وهما دراستان لم تجاوزا معنى النادر ومن ألّف في موضوع النوادر في مقدمة تحقيق الكتابين سالفيّ الذكر.

ومـا سـبق كلُّه جعلني أتحفّزُ إلى دراسةِ نوادرِ اللحياني، فعكفتُ على لسان العرب زمناً طويلاً حتّى أتيتُ عليه كلِّه، واستخرجتُ منه كلَّ ما ورد عن اللحياني من نوادره حتّى اجتمعَ لديّ كمٌّ هائلٌ منها.

وأخذتُ بعدَ ذلك في فرزها وتصنيفها، ثمَّ أقمتُ دراستي عليها.

وتهدفُ هذه الرسالةُ إلى عدّة أُمور منها: تأصيل معنى النادر وإخراجه من معناه اللّغوي الذي قد يشيرُ إلى الخروجِ عن النظامِ اللغويّ العامِّ، ومعايير الندرة على اختلاف أشكالها، ودراسة هذه الأنماط النّادرةِ، إذ حاول الباحثُ فـي هذه الدراسةِ أن يُثْبتَ أنّ النادرَ إنّما يسيرُ وفق النظامِ العامِّ للّغة، وأنّ الـنادرَ فـي معظمه فصيحٌ مستعمل في بعض البيئات اللغوية، وإنّما وُسِمَ

بالــندرة لأســباب كثــيرةٍ، منها: الاستقراء الناقص للغة وعدم شيوع هذه الأنمـــاطِ و تعرّض بعض هذه الأنماط لفعل القوانين الصوتية، أو قد يكون معيار الندرة فيها طريقةُ تصنيفها وجمعها.

وقد ارتأى الباحثُ أن يذكرَ أولاً روايةَ النادر المرويّة عن اللحياني في لســان العــرب ثــمّ يتتبعُ النمطَ اللغويَّ في معاجمِ اللغةِ الأخرى وكتبِها المتخصصةِ المتوافرة لديه، ثمَّ يحاولُ الكشفَ عن معيارِ الندرةِ فيها.

وقد جاءتْ هذه الدراسةُ في أربعة فصول:

أمّا الفصل الأول؛ فقد تناولَ الباحثُ فيه ترجمةً لحياةِ اللحياني من حيثُ اسمُه وولادتُه ووفاتُه وشيوخُه وتلاميذُه، وتأصيلَ معنى النادرِ، ووضْعَ ثبتٍ بأسماء مَنْ ألّف في النوادر من علماء العربية.

وفــي الفصــل الثانــي؛ تناول الباحثُ الظواهرَ الصوتيّةَ وقسمه إلى ثلاثة أقســام: التّغيّر الصّوتي، وتناولتْه الدّراسةُ وفقَ مخارج الأصوات، مبتدئة بالأصــوات الحلقيةِ والحنجريةِ، منتهية بالأصوات الشّفوية، والقسم الثاني: الإتباع، والثالث: القلب المكاني.

وحاولــتْ الدراسة أن توجّه كلّ نمطٍ مرويٍ عن اللحياني-من الأقسام الثلاثة السابقة- وفق قوانين اللغة.

وفي الفصل الثالث؛ تحدّث الباحثُ عن أثرِ النظامِ المقطعيِّ في تشكيل بنية الكلمـــة العربــية، حيث تحدّث عن الحركات المزدوجة وحاول أن يكشفَ الباحثُ عن تأثيرها في بنية النمط اللغوي، وكذلك الهمزة إبدالها أو إقحامها وبــيان أثر ذلك في بنية الكلمة العربية، وكذلك حاول أن يكشفَ عن ذلك المعيار في ندرة بعض الأنماط المروية عن اللحياني، والمتمثل في تقصير الحركة الطّويلة، أو في تسكين المتحرك.

أمّـــا الفصل الترابع؛ فقد خصّصتُه للمستوى الصرفيّ وقسمته إلى الأقسام الآتية:

أولاً: الأسمـــاء: وتناولتُ الأسماءَ من حيثُ حركة الفاء وتناوب الفتحة والكسرة عليها أو الكسرة والضمّة، وفقاً لما تيسّر من مادّةِ نوادر اللحياني.

وجعلـــتُ الأقســـام الآتـــية في باب الأسماء، كي يسهلَ تبويب أجزاء الرسالة: المصادر، جمع التكسير، المقصور والممدود،التذكير والتأنيث.

وحاولتُ في هذه الأبوابِ أن أكشفَ عن معيارِ الندرةِ فيها متتبعاً ما جاء فـــي المعـــاجمِ وكتـــبِ اللغةِ، وما رُوِيَ من شواهدَ شعريةٍ، وما جاء في القراءات القرآنية.

ثانياً: الأفعال: حيث تحدثتُ عن حركة فاء الفعل ثمَّ عن (فَعَلَ) و وصيغة (أفعَلَ) وأخيراً عن حركة العين في الفعل المضارع.

ومما تجدرُ الإشارةُ إليه أنّ الدراسةَ لم تكن معنيّةً بالمستوى الدّلالي لأنها لم تقفْ على ما يشكّلُ ظاهرةً في نوادرِ اللحياني .

اختلفـــت المصادر التي ترجمت للحياني على قلّتها في تسميته، فذكرت بعضـــها أنه علي بن الحسين، (الذهبي، 1413هـ) وبعضها الآخر علي بن المبار(ابن النديم،1987م، السيوطي، 1988م) ولكنّني أُرجّح أنَّ اسمه عليُّ بنُ حازمٍ اللحياني، (ابن النديم، 1987، الزبيدي، طبقات النحويين،والجوهري،1984) وأمّا ترجيحنا لتسميته بعلي بن حازم فيعود إلى أربعة أمور:

أولاً: أنّ عليَّ بنَ حازمٍ الذي وردتْ ترجمتُهُ اقترن اسمه باللحياني في كلِّ مكانٍ ورد اسمه فيه.

ثانـــياً: ذكرت معظمُ الكتبِ السابقةِ إنّه صاحبُ النّوادرِ المشهور، وقد جاء في الفهرست: اللحياني غلام الكسائي واسمه علي بن المبارك، وقيل: ابن حـــازم ويكنّى أبا الحسن..وله من الكتب المصنّفة كتاب النّوادر' (ابن النديم،

1987) ولم نرَ لعليّ بن المبارك مصنّفاً في النّوادر –كما سيأتي في حديثنا عن التأليف في النادر .

ثالــثاً: إنّ علــيَّ بن المبارك لُقِّبَ بالأحمر ولم نجدْ روايةً واحدةً في لسان العــرب لعلــي الأحمــر، بل إنّ المادة التي جمعتها الدراسة كانت جميعها باسم اللحياني، فإذا أخذنا بالاعتبار أنَّ اسمَ (الأحمر) اسمٌ له نصــيب مــن الشّهرةِ لغرابته، وقد عُرِفَ أكثر من عالمٍ بهذا الاسم مثل: خلف الأحمر الكوفي، وخلف الأحمر البصري.

رابعاً: جاء في مراتب النحويين أنّ ممن أخذ عن الكسائي أبو الحسن علي الأحمر وأبو الحسن علي بن حازم اللحياني من بني لحيان صاحب النوادر، (أبو الطيب اللغوي، 2002).

خامســاً: إنَّ الأزهري قد ذَكر في مقدّمة التّهذيب أنه اعتمد في كتابه على أبــي الحسن علي ابن حازم اللحياني؛ وإنّ ما جاء للحياني في هذا الكتاب هو من نوادره، وسنذكر هذا.

وقــد اتّفقــتْ كتبُ التراجمِ وكتبُ اللّغةِ الأخرى التي روتْ عنه على كنيــته، فهــو أبو الحسن اللحياني، (ابن النديم،1987، والسيوطي1998، أبو الطيــب، 2002) وأمّــا عن تسميته باللحياني فقد جاء في الصحاح أنّه لُقِّب بذلــك لعِظَــم لحيته، (الجوهري،1984) وقد ذكره السيوطي فيمن نُسِب إلى بعــض أعضــائه، (السيوطي،1998)، واللحيانيه إحدى القبائل العربية، وقد رأت الدراسة في أثناء تتبّعها للحياني انتسابَ كثيرٍ من المشاهير إليها منهم: الشاعر أبو ضبٍّ اللحياني، (أبو عبيد،1403هـ) كما جاء منهم رواة للحديث أبو العباس بن سعيد اللحياني وأحمد بن الحسن اللحياني، (الذهبي،1413هـ) وأحمــد بــن عبدالله اللحياني (الذهبي، 1413هـ) ومن علماء القراءات أبو عبــيدالله اللحيانــي، (القضاعي، 1995) والمقرىء الفقيه الصالح محمد بن

مفضــل اللحيانـــي، (العيدروســـي، 1405هـ) بل إنّ أحد سلاطين قرطبة منســوبٌ إلى بني لحيان وهو السلطان أبو يحيى زكريا بن أحمد بن محمد اللحياني، (القلقشندي 1985) وجاء في معجم البلدان أن دير مر عبدا منسوبٌ إلى مر عبدا بن حنيف بن وضاح اللحياني (الحموي، معجم البلدان) وغيرهم، وتهـدف الدراسةُ من ذكر هذا أنْ تبيّن أنّ ما قاله الأزهري والسيوطي من أنّ اللحيانـــي قــد نُســب إلـــى بعض أعضائه أمرٌ مستبعدٌ إذا ما استثنينا الاشتقاق اللغوي؛ (ابــن دريد،1991) لأنّه ليس بالضرورة أنْ يسمّى كلّ ذي لحية عظيمة (لحياني)، وأُرجّح أنّه نسب إلى هذه القبيلة العربية اللحيانية إذْ جــاء فــي مراتــب النحوييــن –كما ذُكر– أنّه من بني لحيان، وجاء في الاشــتقاق: بــنو لحيان بطنٌ من بطون هذيل. (ابن دريد،1991، وابن الأثير الجزري، د.ت).

أمّــا مــن حيــث تاريخ مولد أبي الحسن علي بن حازم اللحياني، وتاريخ وفاته، فإنّ كتب التراجم لم تذكر عنها شيئاً، وهذا لا يفتُّ في عضد هــذه الدّراسة، إذْ إنّنا نستطيع أن نعيّن العصرَ الذي عاش فيه أبو الحسن، فتجمع الرواياتُ على أنّ عمدته هو الكسائي، كما أخذ أيضاً عن أبي عبيدة والأصــمعي، (السيوطي،1998) ومن الذين أخذوا عنه أبو عبيد القاسم بن ســلام، (ابــن النديم،1987)، ثمّ إنّ اللحياني عاصر ابن السِّكّيت(ابن خلكان، 1968) والفــرّاء (الفــيروزابادي، 1407هـــ، والزبيدي، د.ت) وجميع هؤلاء انحصــرت وفــياتهم بيــن نهاية القرن الثاني للهجرة وأوائل القرن الثالث للهجــرة، وعلى هذا يمكن أن نحكم على أنّ أبا الحسن اللحياني عاش في أواخــر القــرن الثاني وأوائل القرن الثالث الهجريين، وهو من الأعراب الفصــحاء الذين وردوا الأمصارَ من البادية، وشاركوا في الحركةِ اللغوية

الخصـــبةِ التــي نشـــطت في ذلك الوقت، لجمع اللغة وتدوينها في أمصار العراق.

شيوخه ومعاصروه

صَــحِب أبو الحسن عليُّ بنُ حازم اللحياني عليَّ بن حمزة الكسائي رأسَ علمـــاء الكوفة في زمانه، وكان اللحياني من جلّة أصحابه، حتّى أنّ ابــن النديم نعته بغلام الكسائي (ابن النديم، 1987، وأبو الطيب، 2002) وقد أخذ عنه اللغةَ والنحوَ والقرآنَ، وأكثرَ من الرواية عنه -كما يظهر في ثنايا الدراســة - والكســائي هو: عليّ بن حمزة بن عبد الله بن عثمان النحوي المكنّى بأبي الحسن ولقّب بالكسائي لأنه أحرم في كساء (الذهبي، 1404هـ، والفــيروزابادي، 1407هـ) وقال أبو بكر الأنباري في الكسائي : (كان أعلم الــناس بالــنحو وأوحدهم في الغريب) (ابن الجزري، د. ت، والذهبي،1413 هـ).

وللكسائي تصانيفُ كثيرةٌ نخصُّ منها :كتابَ النّوادر الكبير وكتابَ الــنّوادر الأوسط وكتابَ النّوادر الأصغر (الذهبي،1404هـ)، وهو مناظر سيبويه في المناظرة المشهورة التي جرت أيّام الرشيد والتي عرفت مسألتها باسم المسألة الزنبورية (سيبويه، 1999) .

والكســائي أحــدُ الأئمــة السبعة، وإمام الناس بالقراءة في الكوفة في زمانــه، وتلقــى القــراءةَ عن خلقٍ كثيرٍ، منهم: حمزةُ بنُ حبيبٍ الزّيات، ومحمدٌ بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، وعاصمٌ بنُ أبي النَّجُود، وأبو بكر بن عــيّاش، وإســماعيل بن جعفر بن نصاح شيخ الإمام نافع المدني، وكلّهم متّصلو السند بالرسول -صلى الله عليه وسلّم- (الذهبي،1404، شعبان محمد، 1986).

وتوفـــي أبـــو الحسن الكسائي سنةَ مئةٍ وتسعٍ وثمانين للهجرة (الذهبي، 1404هـ، والذهبي 1413هـ).

ومن شيوخ اللحياني الأصمعي (السيوطي، 1998، وأبو الطيب،2002) عـــبدُ الملـــك بنُ قريبٍ بنُ أصمعَ ابنُ مظهر أبو سعيد الباهلي الأصمعي، وهـــو إمـــامٌ في النحو واللغة والأشعاروالأخبار (الفيروز ابادي، 1407هـ) وتوفـــي الأصـــمعي فـــي سنة مائتبن وعشر للهجرة، (ابن خلكان، 1968، والفيروزابادي 1407).

وأخذ اللحياني-أيضاً عن أبي زيد (السيوطي، 1998، وأبو زيد 1981) صـــاحب كـــتاب النّوادر، واسمه سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن أبي زيـــد، (ابـــن ســـعد، د. ت، والقفطي، 1369هـ)، وكان من أكبر أئمة اللغة والنحو والشعروالأخبار، (أبو زيد 1981) بصري المذهب غير متعصبٍ له، إذْ روى كثـــيراً ممـــا سمعه عن المفضل الضبي، (أبـــو زيد، 1981)، وهو كوفـــيّ المذهـــب. وتوفي أبو زيد سنة مائتين وخمس عشرة للهجرة (أبو الطيب، 2002، والزبيدي، د. ت).

ومن علماء اللّغة الذين عاصروا اللحياني الفرّاءُ، المتوفى سنة مائتيـــن وسبع للهجرة، (ابن خلكان،1968، والذهبي، 1413، والسيوطي، بغية الوعـــاة)، وكـــان الفـــرّاء إذا أملى كتابة النّوادر ودخل اللحياني أمسكَ عن الإمـــلاء حتّى يخرج، فإذا خرج اللحياني، يقول الفرّاء: (هذا أحفظ النّاس للنّادر) (الفيروزابادي، 1407هـ والزبيدي، ، والأزهري، د. ت).

وممّـــن عاصره كذلك أبو يوسف يعقوب بنُ اسحق المعروف بابن السِّـــكِّيت، وأُرجّـــح أنّـــه من تلاميذ اللحياني، إذْ كان ابن السِّكِّيت يحضر مجلـــسَ اللحيانـــي الذي كان يملي فيه نوادره، يقول ابن خلّكان: (قال أبو الحســـن الطوسي: كنّا في مجلس أبي الحسن عليّ اللحياني، وكان عازماً

علـــى أن يملي نوادره، فقال يوماً: تقول العرب: مثقلٌ استعان بذقنه، فقام إلــيه ابــن السِّكِّيت، وهو حَدَثٌ، فقال: يا أبا الحسن إنّما هو مثقلٌ استعان بدفيه، يريدون الجمل إذا نهض بحمله)، (ابن خلكان، 1968، وابن الجزري، 1992، والســيوطي، 1998) وتوفي ابن السِّكِّيت سنة مائتين وأربع وأربعين للهجرة، (ابن خلكان، 1968، والزبيدي، د. ت)

ومـــن تلاميذ اللحياني الذين أخذوا عنه، أبو عبيد القاسم بن سلام، (ابن النديم، 1987) المتوفى سنة مائتين وأربع وعشرين للهجرة (أبو الطيب، 2002).

وأخذ أبو علي القالي المتوفى سنة ثلاثمئة وستٍ وخمسين للهجرة عن اللحيانـــي، (ابــن خلكان، 1968) وقد أبرزت ذلك الدراسة في الحديث عن المقصور والممدود، إذ روى أبو علي القالي بعضاً من نوادر اللحياني، ولا تدّعي الدّراسة أنّ أبا علي قد عاصر اللحياني بل هو من الذين أخذوا عنه بشكلٍ غير مباشر، كما يظهر هذا –أيضا– فيما ورد عند أبي بكر الأنباري في كتابه المذكر والمؤنث، إذْ جاءت بعض الروايات :حدثنا ابن الحكم عن أبــيه عــن اللحيانـــي، وقد ظهر ذلك أيضاً للدراسة في حديثها عن معيار الــندّرة فـــي روايات اللحياني في باب التذكير والتأنيث، وكذلك روى أبو منصور الأزهري عنه، وغيرهم.

وبعــد فالدراسة تكتفي بذكر هؤلاء من شيوخ اللحياني ومعاصريه وتلامذتـــه، لتُدعّمَ ما رجَّحتْه من تحديد الزمن الذي عاش فيه اللحياني وهو نهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث، وإنّ الدراسةَ لتؤكدُ أنّ اللحياني إمامٌ من أئمة اللغة في زمنه، وأنَّ له مجلساً يؤمّه طلاّب العلم، لأنّه عالمٌ جليلٌ، وعَلامَـــة هـــذه الصّفة أنْ يتوقّفَ الفرّاءُ عن إملاء نوادره إلى أنْ يخرج، ويقول السيوطي في حديثه عمن روى عن الشيباني: (وأجلُّ من روى عنه

أبــو نصر الباهلي وأبو الحسن علي اللحياني ثمَّ يعقوب بن السِّكِّيت، فأمّا الطوســي والسّــكري فإنّهما راويتان وليسا إمامين)، (السيوطي، 1998)، فتخصــيص السيوطي للطوسي والسكري بأنّهما راويتان يدعّم أن اللحياني والباهلي وابن السِّكِّيت من أئمة اللغة في عصرهم.

ثــمّ إنّ إمامةَ اللحياني جليّةٌ واضحة من خلال تتبّعنا لنوادره المبثوثة في كتب اللغة، فبالإضافة إلى ما تناولتْه الدراسةُ في المعاجم وبعضِ الكتب اللغويــة الأخرى، كالمقصور والممدود للقالي والمذكر والمؤنث للأنباري، فإنّــنا نجد رواياتٍ من نوادر اللحياني تكون فيصلاً في الحكم على بعض الأنمــاط المختلف فيها، من ذلك ما يرويه صاحبُ نفحِ الطّيب في القصّة التــي يرويها الشاطبي عن ابن الفخار من أنّ ابنَ قاضي القضاة قال فيما قالــه: (بِيَــنَّ على زيدٍ فعلُ أمرٍ وفاعل، والأصل ابْأَيَنَّ على زيدٍ، ثمّ سهّل بالــنقل والحــذف علــى قياس التسهيل، فصار (بِيَنَّ) كما ترى، فأعجب بالمســألة حــتّى ناظر فيها ليلة أباه وكان أنحى نحاة عصره، فأُعجب ممّا يــرى مــن ابــنه من النُّبلِ والتَّحصيل، فبلغتْ المسألةُ الأستاذَ أبا بكر ابن الفخــار رحمه الله تعالى فاعتنى بها وحاول في استخراج وجه من وجوه الاعــتراض على عادة المصلحين من طلبة العلم، فوجد في مختصر العين أن الكلمة من ذوات الواو ولم يذكر صاحب المختصر غير ذلك، أي (بُوَنَّ علــى زيدٍ)، ولم يكن رحمه الله تعالى رأى قولَ أبي الحسن في نوادره إنّه يتعاقــب علــى لامه الواو والياء، فيقال بأى يبأى بأواً وبأياً كما يقال شأى يشــأى شــأواً وشــأياً)، (المقــري التلمساني، د. ت) وتكتمل القصّة بحديث الشاطبي لقاضي القضاة الضليع بعلم النحو، فيقول: (فذكرت له ما حكاه أبو الحسن اللحياني في نوادره وما قاله ابن جنّي في سر الصناعة فسُرَّ بذلك)، (المقــري التلمساني، د. ت) فمن هذه الرواية نستطيع أن نطمئن إلى فصاحة

والممـــدود إلى وضع أبواب خاصة في النّادر، ويتّضح ذلك لكلٍّ من ينظر فـــي كـــتاب أبـــي علي القالي، وقد اتكأ كذلك أبو بكر الأنباري في كتاب المذكر والمؤنّث على روايات اللحياني وكان يرجّح بها بعضَ آرائه.

وبعـــد فإنّ أبا الحسن علي بن حازم اللحياني واحدٌ من هؤلاء العلماء الذيـــن حـــافظوا على اللغة العربيّة عن طريق جمعها وتدوينها؛ فهو أحد أولئك الذين شدُّوا الرحال إلى البادية لمشافهة فصحاء الأعراب، وتدوين ما يســـمعونه مـــن ألسنة أبنائها العرب، يفد الطلاّب إلى مجالسهم لأخذ العلم عـــنهم والاســـتماع إلى نوادرهم وإلى ما جلبوه معهم من البادية من علم العربيّة، واللحياني لم يكن أوّل من ألّف في النادر، وكذلك لم يكن آخرَهم.

لم يصل إلينا من كتابات اللحياني إلا ما ورد في بطون كتب اللغة من أنمـــاطٍ لغويّة منقولةٍ عنه، ولم نرَ له مصنّفاً يشير إلى مذهبه وانتمائه إلى الكوفييـــن وغيرهم، ولكن يمكن القول إنّه كان كوفيَّ المذهبِ، استناداً إلى الحقائق الآتية:

أولاً: ذكـــره الزبـــيدي المتوفّى (379 هـ) في الطبقة الثانية من اللغويين الكوفيين (الزبيدي، د. ت).

ثانياً: إنّ أُستاذ اللحياني هو الكسائي إمام الكوفيين، وقد أشرنا إلى ذلك.

ثالـــثاً: كان الفرّاء كوفياً، وهو أبرعهم في علمهم، وقد ذكرت الدراسة أنّ الفـــرّاء كان يسكت إذا دخل اللحياني مجلسَه وهو (الزبـــيدي، د. ت) يملي نوادرَه، ممّا يعني أنّهما اجتمعا معاً.

رابعـــاً: أبو عمرو الشيباني من أئمة مدرسة الكوفة، (الزبيدي، د. ت) وقد ذكرت الدراسة أنّ اللحياني من أجلِّ مَن روى عنه.

خامساً: أن تلميذ اللحياني أبا عبيدٍ القاسم بن سلاّم كوفيٌّ، ذكره الزبيدي في الطبقة الثالثة من اللغويين الكوفيين، (الزبيدي، د. ت).

التأليف في النّوادر وأهميّته

يُعَــدُّ التألــيف في النوادر ظاهرةً رافقت عملية جمع اللغة وتدوينها، وهــي عملية نهضَ بها علماءُ اللغة ورواتها لتدوين العربيّة، فالتأليف في النوادر كان جزءاً من الحركة اللغوية الواسعة الخصبة التي شملتْ تدوينَ اللغة منذ أواسط القرن الثاني من الهجرة، (أبو مسحل، 1961) وتتبعُ أهميّةُ التأليفِ في النوادر من جانبين مهمّين هما:

أولهمـــا: إعانة الباحثين والدارسين في اللغة على معرفة اللهجات العربيّة، فالكلمـــة الواحـــدة التي تنطقُها قبيلةٌ نطقاً خاصاً، تنطقُها قبيلةٌ أخرى نطقاً مخالفاً، وقد بدا ذلك واضحاً للدراسة في معالجة نوادر اللحياني، إذْ وجدته يعزو بعض الأنماط في نطقها إلى أهل العالية، وإلى عُكل أوغيرهما، كما يظهر في ثنايا هذه الدراسة.

فقــد يتّضحُ لِدارس اللغة أنّ لفظةً نادرةً –غير فصيحة– أو لهجةً غير شــائعةٍ يتّضحُ للباحث أنّ قبيلةً بأسرها تتحدثُ فيها، (أبو زيد، 1981) وبناءً علـــى هذا، فإنّ الدراسةَ ترى في النّوادر مصدراً مهمّاً من مصادر دراسة لهجات القبائل العربيّة.

ثانـــيهما: ومـــن الجانــب الأوّل نستطيع أن نطمئن إلى فصاحةِ كثيرٍ من الأنمـــاط اللغوية التي رواها اللحياني، كما يظهر في ثنايا الدراسة، وربما يكـــون الاســـتقراء الناقص الذي أشارت إليه الدراسة في أكثر من موضعٍ معياراً لندرة بعض الأنماط التي وصفت بالندرة، وقد رجّح فصاحةَ النّوادرِ بعضُ الدّارسين، إذْ يجيبُ محقّقُ كتابِ نوادرِ أبي مسحل بالنفي على سؤالٍ افتراضي: ما إذا كانت النوادرُ خلافَ الفصيحِ، يقول:

(لأنّ كثـــيراً من الألفاظ التي وردت فيها لا يمكن لنا أنْ نعدَّها من نوادرِ اللغـــةِ وغريـــبها فـــي حالٍ من الأحوال، بل هي تكاد أن تكون من أفصحِ

الفصـــيح) (أبو مسحل، 1961) بل إنّه يضيف في موضعٍ آخرَ أنّ فصاحةَ الـــنوادرِ فاقتْ بعضَ كتبِ الفصيحِ التي رافقَ تأليفُها تأليفَ كتب النوادر، ككتابِ الفصيح لأبي العباس ثعلب، وكتابِ إصلاحِ المنطقِ لابن السِّكِّيت، (ابـــو مسحل، 1961)، ثمَّ إنَّ معياراً آخرَ قد يكون هو الذي دفع اللغويين إلى وصف بعض الأنماط بالنادرة، ذلك المعيارُ هو تلك القوانين الصرفيّةِ التي حاول الصرفيون وعلماءُ اللغةِ أن يضبطوا العربيّةَ بها.

وكتــبُ الـــنوادرِ أقربُ ما تكون من كتب اللغة، بل لا يمكن التّفرقةُ بيـــنها في كثيرٍ من الأحوال، (حسين نصار، 1956) ومما يدعم هذا تسمية نـــوادر أبي زيد بكتاب النوادر في اللغة، وكذلك فإنّ كثيراً ممّن كتبوا في النوادر كانوا من المشتغلين في اللغة.

وقد وقفتْ الدراسةُ في أثناء تتبّعها للذين ألّفوا في النوادر، على أنّ هـــذا التأليفَ لم يختصٌّ به علم العربيّة فحسب، بل رأت الدراسة أنّه شمل الفقـــه، (ابن النديم، 1987) والزهد، (ابن النديم، 1987)، بالإضافة إلى المُلَح والطرائف، وعلى ذلك فقد ذكر حاجي خليفة أنّ للسيوطي كتباً مصنَّفةً في الـــنوادر لا تعـــدو أن تكون من باب الملح مثل: شقائق الأترنج في دقائق الغـــنج، (القســـطنطيني، 1985)، ومباسم الملاح ومناسم الصباح في مواسم الـــنكاح (القســـطنطيني، 1985) والمزدهي في روضة المشتهي (القسطنطيني، 1985) غـــير أنَّ مـــا يهمنا هنا هو التأليف في النوادر اللغوية، وقد ذكرنا ســـابقاً أنّ التأليفَ في نوادرِ اللغةِ رافقَ جمعَ اللغة، أي منذ النصف الثاني مـــن القـــرن الثاني من الهجرة، وكان التأليفُ في هذه المرحلةِ نشطاً جداً، وظـــلّ كذلـــك إلى منتصف القرن الثالث الهجري، حيث بدأ يضعف شيئاً فشيئاً بعد منتصف القرن الثالث، بعدَ أنْ كان تقليداً يتّبَعُ لدى علماء العربيَّة،

فلا نكادُ نجدُ عالماً من علماء اللغة ورواتها في تلك المرحلة إلاّ وله كتابٌ أو أكثرُ في النوادر. (أبو مسحل، 1961).

وقــد تتبّعتْ الدراسةُ علماءَ العربيّةِ الذين ألّفوا في النوادر كتباً لُغوية، سنذكرهم تالياً، غير أننا نودُّ أنْ نشيرَ إلى أنّ كثيراً من هذه التّصانيفِ تعدُّ مفقــودةً، لا نعرفُ إلاّ أسماءَ مؤلفيها، أو ما حفظته لنا معاجمُ اللغةِ وكتبها من بعض تلك التصانيف، كنوادر اللحياني التي نحن بصدد دراستها، إذْ إنّ كــتابَ اللحياني هذا لم يصل إلينا، على الرغم من أنّه ما زال محفوظاً في بطون معاجم اللغة.

ثبت أسماء مَنْ ألَّف تحت اسم النّادر من علماء العربيّة

1-أبــو عمــرو بن العلاء التميمي البصري (ت: 154هــ) (ابن النديم، 1987، والأزهري، د. ت).

2- القاسم بن معن بن عبد الرحمن (ت: 175هــ)، وقيل (188هــ) (السيوطي، البغية)

3-أبو عبدالرحمن يونس بن حبيب البصري (182هــ) له كتاب النوادر الكبير، وكتاب النوادر الصغي (ابن النديم، 1987، والسيوطي، 199)

4-أبــو مالك عمرو بن سليمان بن كركرة النحوي، (الأزهري، د. ت، والسيوطي، 1998)

5-أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي (189هــ) له كتاب النوادر الكبير والأوسط والأصغر، وكتاب نوادر الأعراب (الأزهري، د. ت، وابن النديم، 1987)

6-أبو شبلي العقيلي (ت:193هــ)، ويقول ابن النديم:إنّ كتابه في النوادر ثلاثمئة ورقة، (ابن النديم، 1987)

7-أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي (ت:202هــ) (الأزهري، د. ت، وابن النديم، 1987)

8-قطرب (محمد بن المستنير) (ت:206هـ)، (ابن النديم، 1987)

9-أبــو عمــرو اســحق بــن مرار الشيباني(206هـ) له كتاب النوادر المعــروف بالجــيم، وكــتاب الــنوادر الكبــير والأوســط والأصغر (الأزهري،د. ت، وابن النديم، 1987)

10- الفرّاء أبو زكريا يحيى بن زياد (ت:207هـ)، (الأزهري، د. ت وابن النديم، 1987 والقفطي، 1369هـ)

11- أبــو عبيدة معمر بن المثنى التميمي (ت:210هـ)، (الأزهري، د، ت، الفيروزابادي، د. ت، والقفطي، 1369).

12-أبو عبدالرحمن الهيثم بن عدي الطائي الثّعلي (ت:207هـ)

13- أبو عبدالله بن سعيد الأموي(ابن النديم، 1987 والقفطي، 1369هـ)

14-أبو اليقظان سعيد بن حفص النّسّابة (ت:190هـ) (ابن النديم، 1987)

15-أبو زياد يزيد بن عبدالله الكلابي (ت:215هـ) (ابن النديم، 1987)

16-أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت:205هـــ) (الأزهري، د. ت وابن النديم، 1987)

17- الأخفش سعيد بن مسعدة (ت:215هـ)، (الأزهري، د. ت، والقفطي، 1369)

18-أبــو الحسن علي بن حازم اللحياني، (الأزهري، د. ت، والقفطي 1369 وابن النديم، 1987، وأبو الطيب، 2002).

19- أبــو مســحل الأعرابي، محمد بن عبدالله بن حريش، (القفطي 1369 وابن النديم، 1987).

20- دهمج بن محرز البصري، (القفطي، 1369 وابن النديم، 1987).

21-أبو المضرحي (ابن النديم، 1987).

22- دلامز البهلول (ابن النديم، 1987).

23- الأصمعي، أبوسعيد عبدالملك بن قريب (ت:216هـ) (القفطي، 1369 وابن النديم، 1987).

24- أبو الحسن علي بن محمد المدائني (ت:215هـ) ابن النديم، 198)

25-أبو محمد يحيى بن المبارك العدوي المعروف باليزيدي (ت: 227هـ) (الأزهري، د. ت، القفطي، 1369 وابن النديم، 1987).

26- أبو الحسن علي بن المغيرة الأثرم، صاحب الأصمعي (ت:230 هـ)، (القفطي، 1369 وابن النديم، 1987).

27-عبدالله بن محمد بن هارون الثّوري، وقيل التوزي (ت:230هـ) (القفطي، 1369 وابن النديم، 1987).

28-ابن الأعرابي، أبو عبدالله محمد بن زياد (ت:231)، وذكر ابن النديم كتابيــن له في النوادر، كتابَ نوادر الزبيريين، وكتابَ نوادر بن فقعس (ابن النديم، 1987، القسطنطيني، 1992).

29- عمرو بن أبي عمرو الشيباني (الأزهري، د. ت، وابن النديم، (1987).

30- أبو المنهال عيينه بن عبدالرحمن تلميذ الخليل، (الذهبي، معجم د. ت).

31- أبو الوازع محمد بن عبدالخالق، له كتاب نوادر الأعراب الذين مع ابن الطاهر، (القفطي، 1369هـ)

32-أبو عبدالرحمن عبدالله بن محمد بن هانيء النيسابوري اللّغوي (الأزهري، د. ت، القفطي، 1369هـ)

33- عبدالرحمن بن بزرج اللغوي، (الأزهري، د. ت، القفطي، 1369هـ).

34- أبو يوسف يعقوب بن إسحق السِّكّيت (ت:244هـ) (الأزهري، د. ت القفطي، 1369هـ).

35- أبو اسحق ابراهيم بن سليمان بن حيّان النّهمي (الحموي، د. ت).

36- أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت:255هـ) (الحموي، د. ت).

37- أحمد بن أبي عبدالله الرّقي (أبو مسحل، 1961).

38- الحسن بن عليل العنزي (ت:290هـ) (القفطي، 1369هـ).

39- أبـو عـبدالله محمد بن العباس اليزيدي (ت:310هـ)(القفطي، 1369 هـ).

40- أبـو اسحق إبراهيم بن محمد بن سهل الزجّاج(ت:310) (ابن النديم، 1987، القفطي، 1369، والقسطنطيني، 1992).

41- أبو بكر محمد بن دريد الأزدي (ت:221هـ) (الأزهري، د.ت، وابن النديم، 1987) صاحب الجمهرة، أفردَ باباً فيه للنوادر، قال ابن دريد: (سـميناه بذلـك (أي باب النوادر) لأنّا اخترنا له الجمهور من كلام العرب) (ابن دريد، د. ت).

42-أبـو عمـرو محمـد بـن عـبد الواحد الزاهد غلام ثعلب (ت345 هـ)(الأزهري، د. ت، وابن النديم، 1987)، يقول ابن النديم: إنّه أصلح نوادر أبي شبلي العقيلي، ونوادر نصر بـن مضر من بني أسد بن خزيمة (ابن النديم، 1987).

43- أبو علي اسماعيل بن القاسم القالي (ت:356هـ)(القسطنطيني، 1992)

44- أبو الفتح عثمان بن جنّي النّحوي (ت:392هـ) (الحموي، د.ت)

45- أبـو هـلال الحسن بن عبدالله العسكري (ت:395هـ) (القسطنطيني، 1992)

46- صاعد بن الحسن الأندلسي (ت:410هـ) (القفطي، 1369).

47- نصر بن مضر من بني أسد بن خزيمة، وله من الكتب كتابُ النّوادر رآه ابنُ النديم (ابن النديم، 1987).

48- النّضر بن شميل المازني (ت:204هـ) (الأزهري، د. ت).

49- أبو سعيد البغدادي الضّرير، أملى كتباً في الشّعر والنّوادر(الأزهري، د. ت).

معنى النوادر وتفسيرها

لقد حاول محقِّقُ كتابِ نوادر أبي مسحل الأعرابي ومحقّقُ كتاب نوادر أبي زيد أن يقفا على معنى النادر في اللغة، غير أنّهما لم يتقّصيا النادر في كثير من كتب اللغة، لذا رأى الباحث أن يقدم ما رصده من آراء العلماء حـــول الـــنوادر ســـواء فـــي المعاجم أو في كتب اللغة، موضحاً المعاني والمفاهيم التي قد تدخل ضمن النادر كالشاذ والضعيف والغريب.

والنوادرُ جمعُ نادرٍ أو نادرةٍ، وقد أجمعتْ معاجمُ اللغةِ الأمهاتِ على المعنى اللغويِ لـــ(ندر)، جاء فيها: (نَدَرَ الشيء: سقط أو سقط و شذّ، ومنه الـــنوادر)، (الأزهري، د. ت، والجوهري، 1984، والزبيدي، 1965) وأضاف بعضـــها: (ونـــوادر الكـــلام تندر وهي ما شذّ وخرج من الجمهور، وذلك لظهـــوره)، (ابن منظور، 2000، والفيروزابادي، ط1، والزبيدي، 1965) وفي أساس البلاغة : (وهذا كلامٌ نادرٌ غريبٌ خارج عن المعتاد)، (الزمخشري، د. ت) وفـــي تاج العروس -أيضاً-: (ندر الكلام، ندارة: غَرُبَ)، (الزبيدي، 1965).

نخلـــص من التعريفات السابقة إلى أنّ المعنى اللّغويَّ للنوادر ينحصر في : السقوط والشذوذ، والخروج عن الجمهور، والظهور، والغرابة.

فالـــنادر في معناه العام يقترب من معنى الحوشي والغريب والشاذّ في اللغـــة، إلاّ أنّ الـــنادر بمعناه الخاص أقرب هذه الألفاظ من الفصيح، (أبو مســـحل، 1961) بـــل إنّ الدراســـة وجدت في بعض المعاجم أنّ النادر هو الفصـــيح، ففي معجـــم متن اللغة: (ندُر الكلام: فصح وجاد) ، (أحمد رضا، 1960) وعلـــى هـــذا يبدو أنّ مفهومَ النادرِ شائكٌ، اضطربت حولَه الآراءُ،

فقدمت هذه الدراسة كثيراً من الأنماط اللغوية (النادرة) التي لم تخرج على مـــا اتّفقَ عليه علماءُ العربيّة، وكذلك يصرّح محقّق نوادر أبي مسحل بأنّ كثـــيراً مـــن الـــنوادر التي أوردها العلماء، والرواة تكاد تكون من أفصح الفصيح، (أبو مسحل، 1961).

وقـــد أورد الســـيوطي فائدةً لغويّةً عند حديثه عن الحواشي والغرائب والشـــواذّ والـــنوادر تقربـــنا مما نرغب في الوصول إليه من أنّ النادر لا يقتصـــر معـــناه فـــي الاصـــطلاح على تلك الأنماط اللغوية الخارجة عن الجمهور، يقول السيوطي عن ابن هشام: (اعلم أنّهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطّرداً فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنّه لا يـــتخلّف، والكثـــير دونـــه والقلـــيل دون الكثـــير، والنادر أقلّ من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثـــيرٌ لا غالب، والثلاثة قليلٌ والواحد نادرٌ، فاعلم بهذا مراتب ما يقال في ذلك)، (السيوطي، 1998، و 1999).

وعلى ذلك، فقد نستنتجُ من قولِ ابنِ هشامِ السابق أنّ النادر أقلُّ من القليل، وعليه فإنَّ القلّة لا يمكن اعتبارها معياراً لندرة النمط اللغوي -كما حاولـــت الدراســـة أنْ تبين ذلك في معالجتها للأنماط اللغوية التي رواها اللحيانـــي، إذْ قـــد يكـــون للاستقراء الناقص دورٌ في عدم استقصاء النَّمط اللغـــويّ ومعـــرفة شـــيوعه، ناهيك عن عدم تحديد أصحاب النوادر إلى مصادر أخذهم في كثير من الأنماط.

ونظريةُ ابنِ هشام السابقة قد تشيرُ إلى خروج النّمط على القياس،أيْ أنّه درجةٌ من درجات الاستعمال اللغوي التي تستعمل في تدريج المسموع عن العرب، الذي وصل استعمالُه إلى العلماءِ العرب، فأرادوا استعمالَه في تقعـــيد اللغـــةِ لا فـــي تدويـــنها، كما هو الحال في النّادرة اللغويةِ موضع

الدّراســة، مــن ذلــك ما رواه اللحياني من أن (باب) قد يجمع على أبوبة وأرنب على أرانٍ، وغير ذلك مما جاء في هذه الدراسة، إلاّ أنّ نظرية ابن هشام لم تقدم حلاً لمشكلة النوادر ولم تعلّلها تعليلاً تامّاً، لأنّنا نجد كثيراً من الألفــاظ جاءت مخالفة للقياس، وهي مع ذلك فصيحةً مشهورةً، لا تعدّ من النادر الذي عدّه ابن هشام في حالٍ من الأحوال. (أبو زيد، 1981) فينبغي لنا والحالة هذه أن نجدَ تعليلاً آخرَ يتمّمُ نظريةَ ابن هشام ويفسّر ما لم تستطع أن تفسرَه.

فالصــرفيّون يَــروْن أنّ الــنادر ما قلّ وجودُه وإنْ لم يخالف القياس، (الجرجانــي، د. ت)، وقد فرّق الصرفيّون بين النادر والشاذ والضعيف، فهم يَــرون أنّ الشاذّ يكون في كلام العرب كثيراً لكن بخلاف القياس، والنادر هو الذي يكون وجوده قليلاً سواء خالف القياس أم لا، والضعيف هو الذي لــم يصــل حكمه إلى الثبوت، (الجرجاني، د. ت)، وكما هو معلوم فإنّ أهل الصّــرف قد ضبطوا اللغةَ بقوانينَ قد تكون ضيقةً إلى حدٍ ما، بالنسبة للّغة التي لا يمكن ضبطها بقانون صارم، ويظهر تمسّك الصرفيين بتلك القوانين فــي تفســيرهم لضعف التأليف فهم يرونه: (أن يكون تأليف أجزاء الكلام على خلاف قانون النحو، كالإضمار قبل الذكر لفظاً أو معنىً، نحو: ضرب غلامه زيد)، (الجرجاني، د. ت)، ويظهر كذلك تضييقهم على بعض الأنماط اللغويــة من خلال تعريفهم للشاذّ، فهو عندهم ما يكون مخالفاً للقياس من غير نظرٍ إلى قلّة وجوده وكثرته (الجرجاني، د. ت).

وذهب السيوطي في التمييز بين النمط الفصيح من غيره، إلى كثرة الاســتعمال والشــيوع -أيضــاً- يقول: (ثمَّ كَوْن الكلمة فصيحةً أن يكون اســتعمالُ العــرب الموثوقِ بعربيّتهم لها كثيراً أو أكثر من استعمالهم ما بمعــناها)، (السيوطي، 1998) وربما يفهم من كلام السيوطي أنّ المقصود

بالنادر ما قلّ استعمالُه على ألسنة العرب، وهذا ما رجّحه محقّقُ نوادر أبي زيـد فـي تأصـيله لمعـنى النادر (أبو زيد، 1981)، غير أنّ معيار كثرة الاسـتعمال وقلّته للنمط اللغوي لا يمكن اعتباره مسوّغاً كافياً للحكم على ندرة النمط اللغوي (عدم فصاحته)، ومن جهةٍ أخرى، فإنّ معاجم اللغة كما ظهر للدراسة قد روتْ كثيراً من الموادّ اللغويّة عن أصحاب النوادر، ولم تصف إلاّ قليلاً منها بالنادر، مما يدلّل على فصاحة تلك الأنماط، بل رأينا أنّ صـاحب التهذيب في مقدمة يقول: (قُلْتُ: قرأتُ نسختي على أبي بكر الإيـادي وهـو ينظر في كتابه، فما وقع في كتابي للّحياني، فهو من كتاب النوادر هذا)، (الأزهري، د. ت) واللحياني عليُّ بنُ حازمٍ أبو الحسن هو أحد الأئمة الذين اعتمد عليهم الأزهري فيما جمع من كتابه التهذيب، كما صرّح هو بذلك (الأزهري، د. ت).

ولعلّ الدراسة في تقديم الرواية التالية تؤكّد أنّ مصنّفاتِ النوادرِ في جـلِّ رواياتهـا فصـيحةٌ، وأنّ تسـميتَها بالنادر جاءتها عن طريق كيفيّة تصـنيفها، تقول الرواية في وصف بعض أهل اللغة: (أولئك طرقوا الكلام وماشـوه، فأراد بهذه المقالةِ أنّهم جمعوا مبدّده وخلطوا بين أنواعه من نثرٍ ونظمٍ، وجدٍّ وهزلٍ)، (البكري، 1983) والذي جعلنا نطمئن إلى هذه الرواية أنّهـا قِيلَتْ في ذكر عليّ بن المبارك صاحب الكسائي ومن شيوخ اللحياني (الأزهـري، د. ت). ثـمّ إنّ بعضَ الأنماط قد وردت مطّردةً في الاستعمال شـاذة في القياس، مثل استحوذ واستنوق وأبى يأبى، والقياس في استحوذ واسـتنوق الإعلال، وكسر عين يأبى، (السيوطي، 1999) فهذه الأنماط وما شاكلها لا يمكن عدّها غير فصيحة. بقي أن نقول أنّ معيار الندرة كما ظهر للدراسـة قد يأتي –مثلاً– من الإبدال، كما قالوا أرقت وهرقت، وحكى أبو الحسـن اللحياني: (أنرتُ الثوبَ وهنرتُه، وأرحتُ الدّابةَ وَهَرَحْتُها) ، (أبو

زيـد، 1981) وهو إبدالٌ مسوّغٌ-كما بيّنتْ الدراسةُ في حديثها عن الإبدال- ذلـك أنّ الهمزة والهاء من مخرجٍ واحد، وقد وردت أمثلة قليلة في نوادر اللحيانـي على الإبدال الذي يدخلُ الكلماتِ في دائرة النوادر بمعناها العام، وقد وضعتْهُ الدراسةُ تحت عنوان: النّادر، مثل مجنون ومحنون، وقد يأتي معيار الندرة من القلب المكاني، أو من عجمة بعض الألفاظ وغير ذلك كما سيظهر من فصول هذه الرسالة.

وأخـيراً فـإنَّ هـذه الأنماط اللغوية التي عُرِفتْ _ مجازاً _ بالنوادر أسـهمت فـي إغـناء المعجم العربي؛ لذا فإنَّ الدّراسةَ تدعو أبناءَ اللغةِ، والمهتمّيـن فـي تنميـتها إلى أنْ يسارعوا إلى جمع هذه النوادر التي فُقِدَ أكثرُها، ولم يتبقَّ منها إلا ما هو مبثوثٌ في معاجمِ اللّغة وكتبِها.

الفصل الثاني

التّغيّرات الصّوتية

ليس بخافٍ في الدّراسات اللغوية المعاصرة، أنَّ الأصوات المتجاورة يؤثّر بعضها في بعض، ويكون هذا التأثير -في معظمه- ناتجاً عن قوانين التّطوّر اللّغوي، كالسهولة والتّيسير، الذي يسعى إليه النّاطقُ في أثناء نطقه؛ ذلك أنَّ المتحدّث يميل إلى تحقيق أكبر أثر ممكن بأقلّ جهد (مالبرج،1985). وبات معروفاً -أيضاً- في الدّراسات اللّغوية الحديثة أنَّ التّغيّر الصّوتي التّاريخي يقسم إلى قسمين :

1-التّغيّر المطلق، وهو التّغيّر الذي يطرأ على صوتٍ من الأصوات، ويؤدّي إلى تحويله إلى صوتٍ آخر في جميع سياقاته اللغوية، فيضيع من النّظام الصّوتي لهذه اللّغة (عبد التواب،1983، وصلاح حسنين، 1981، وآمنة الزعبي، 2001).

2-التغيّر المقيّد: وهو مجموعة من التغيّرات التي تطرأ على صوتٍ من الأصوات في لغةٍ ما وتؤدّي إلى تحويله إلى صوتٍ آخر في بعض سياقاته اللّغوية، فتحافظ اللّغةُ على الصّورة القديمة في سياقات أُخرى، (العبابنة،2000)

وتقوم الدّراسةُ على النّوع الثاني -غالباً- في حديثها عن التغيّر الصّوتي في الأنماط اللّغوية المرويّة عن أبي الحسن علي بن حازم اللحياني.

وتودّ الدّراسة أنْ تشير إلى أمرين قبل الولوج في معالجة تلك الأنماط:

أولهما: قسم الباحثُ التغيراتِ الصّوتيةَ المرويّةَ عن اللحياني وفق مخارج الأصوات، مبتدئا بالأصوات الحنجرية والحلقيّة، فالأقصى حنكيّة، فلأصوات اللثوية واللثوية والأسنانيّة وهكذا.

ثانـيهما: إنّ الدّراســة قــد ضمّت في هذا الفصل بالإضافة الى موضوع الإبدال، موضوعي الإتباع والقلب المكاني، لما بين هذه المواضيع من صلاتٍ صوتية، كما سيظهر في الصفحات القادمة.

الأصوات الحلقية والحنجرية

تَشْـتَمِلُ الأصواتُ الحلقية والحنجرية على (الهمزة والهاء والعين و الحاء والغين والخاء).

وقد قسّمها علماء اللغة القدماء إلى ثلاثة مخارج: أقصى الحلق ومنه مخرج الهمزة والهاء ووسط الحلق ومنه مخرج العين والحاء وأدنى الحلق ومــنه مخرج الغين والخاء (سيبويه، 1999، المبرد، د. ت) ولم تر الدراسة اخــتلافا بيّنا بين وصف القدماء و المحدثين فعدّ المحدثون(الهمزة والهاء) صوتين وتريّين يخرجان من الحنجرة، (عبد التواب، 1982، والزعبي، 2001) والعين والحاء (كانتينو، 1966) من الحلق والغين والخاء من أدنى الحلق الى الفم (أنيس، 1961).

وكمـــا هـــو معروف فان هذه الأصوات متقاربة في المخرج وأدّى هذا التقارب إلى صعوبة في نطقها ضمن بيئة صوتية تشكل أجزاء متقاربة فيها لأنها حينئذ تحتاج إلى جهد عضلي زائد عن بقيّة الأصوات تلك الصعوبة و هــذا الجهــد أدّيا إلى أن تكون هذه المجموعة الصوتيّة عرضة للتّغيّر بفعــل القوانيــن اللغويــة كالســهولة و التيسير و قوانين التطوّر اللغوي المخــتلفة، (الزعبــي، 2001) ووجدت الدراسة أنّ هذا التغير قد يكون بين أصــوات هذه الزمرة نفسها أي أن الصوت الحلقي يستبدل به صوتا حلقيا آخر، وقد يكون بينها وبين أصوات أخرى من مخارج مختلفة.

الهمزة هاء

وصــف القدماء صوت الهمزة بالشدة (سيبويه، 1999، والمبرد، د.ت) والشـدة عـند القدمـاء بمعنى الانفجارية عند المحدثين، (الزعبي، 2001) فوصــف إبراهيم أنيس حدوث صوت الهمزة: "أمّا مخرج الهمزة المحققة فهـو من المزمار نفسه إذ عند النطق بالهمزة تنطبق فتحة المزمار انطباقا تامـا، فـلا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق ثم تنفرج فتحة المزمار فجأة فيســمع صــوت انفجاري هو ما يعبر عنه بالهمزة"، (أنيس،1961، وأحمد مختار، 1976) ولكثرة التغيرات التي تطرأ على الهمزة من حذف أو إبدال أو تسهيل أصبحت تعد ظاهرة بارزة في الدرس اللغوي الحديث. وستكتفي الدراسة هنا بالتعرّض إلى إبدالها، تاركة الحديث عن قضايا الهمز الأخرى إلى مواضعه في الفصول القادمة .

وأمـا صوت الهاء فهو رخو مهموس ومخرجه من أقصى الحلق وهو مخــرج الهمــزة نفسه، وهذا الاتحاد في المخرج أدّى إلى حدوث التناوب بينهما.

ومن هذا التناوب ما رواه اللحياني عن الكسائي من أن العرب تقول: أخذ هداته أي أداته، (ابن منظور، 2000).

>adatuhu >> hadatuh

ومثله: هردت الشيء هَرَادة بمعنى أَراد إِرَادة (ابن منظور،2000)

>arada >> harada

>iradatun >> hiradatun

ومثله: أراق إراقة وهراقة (ابن منظور، 2001) بمعنى انصبّ، وعلّل اللحياني"هراق"بأنها لهجة يمانية فشت في مضر، (أبو الطيب، 1960)

>irakah

>araka << hiraka

وتحــول همــزة أفعــل إلى هاء كثير في العربية، ويرجح الدكتور إســماعيل عمايرة أن يكون الأصل بالهاء لأن صيغة (أفعل) في العربية تقابل في اللغات الساميّة (هفعيل) في العبرية، (العمايرة، 1993) فإنْ صحّ ذلــك فــإن تلــك الألفــاظ الكثــيرة التي وردت بالهاء يمكن أن تعد من المتحجرات اللغوية ،وربما يؤيد ذلك أن هذا الأصل قد جاء مستعملا في لغة النقوش الصفاوية حيث جاء فيها hkrm بمعنى أكرم، (العبابــنة، 1997) ومن تناوب الهمزة والهاء ما حكاه اللحياني عن الكسائي: (إيه وهيه) (ابن منظور، 2000) على البدل أي حدّثنا

>ihi >> hihi

و ورد مثل هذا الإبدال مرويا عن اللحياني كثيرا .

وإبــدال هذيــن الصوتين (الهمزة الهاء) ظاهرة كثيرة الدوران في اللّغة العربيّة له ما يبرره حيث إنّ صوت الهمزة شديد (انفجاري) كما قلنا ســابقا وبفعــل قــانون السهولة والتيسير تبدل الهمزة هاء، إذ إنّ الهمزة أصــعب فــي الــنطق مــن الهاء على أنّ العكس جائز في العربية لأن الصوتين -كما قلنا سابقا- صوتان حنجريان يتم إنتاجهما عن طريق فتحة المزمار فإذا أغلقــت الفتحة يحدث صوت الهمزة وإذا تم تضيقها يحدث صــوت الهــاء (أحمد مختار، 1976) فالهمزة هو النظير الانفجاري للهاء (صــلاح حســنين، 1981) والفرق بينهما أن الهاء صوت مهموس والهمزة صــوت لا هو بالمهموس ولا بالمجهور وفقا لرأي بعض الدارسين (كمال بشــر، 1987) وقد وردت شواهد أخرى في العربيّة على إبدال الهمز هاء

مـــن ذلك أنه يقال أيا(حرف النداء) وهيا (أبو الطيب، 1960، وابن السكّيت، 1978) وعليه قول الشاعر:

فانصرفت وهي حصان مغضبــه
ورفعت بصوتها هيـــا أبـــه

وأرادت: أيا أبه.

ومـــن العرب من يبدل همزة (أنّ) هاء فيقولون: لهنّك لرجل صدق يريدون إنّك لرجل صدق.

وقال الشاعر:

ألا يا سنا برق على قنن الحمى   لهنّك من برق عليّ كريم

وذكر ابن عصفور إنّ قبيلة طيّء تبدل همزة (إن) الشرطية هاء فيقولون: هِنْ فعلتَ فعلتُ بدل (إن فعلت)، (ابن عصفور، 1979).

الهمزة والعين

يـــتفق علماءُ اللغة القدماء والمحدثون على أنّ الفرق بين الهمزة والعيـــن من حيث المخرج ليس كبيرا، فالهمزة صوت وتري والعين من وسط الحلق (الزعبي، 2001) ونتيجة لهذا التقارب في المخرج؛ فإنّ اللغة اتجهـــت إلـــى إحداث تبادل بينهما، وخصوصا في بعض اللهجات كتميم وقيس وأسد ومن جاورهم، وهو ما عرف بالعنعنة (عبد التواب، 1994) أي إبـــدال همـــزة (أن) المفتوحة عين (ابن منظور، 2000) ومما وقعت عليه الدراسة مما روي عن اللحياني من تعاقب الهمزة والعين قوله: لا أفعله ما أنّ فـــي السماء نجم وما عنّ في السماء نجم أي ما عرض، والمرجّح من وجهـــةِ نظريةِ تغيّر العين إلى الهمزة لأنّ (عن) من الجذر (عنن) بمعنى ظهر وهو كما ذُكر تغيّر مسوّغ، ومثل ذلك قول ذي الرّمة:

أعن ترسّمتَ مِنْ خرقاءَ منزلةً   ماءُ الصبابةِ من عينيك مَسْجُومُ

وقد روى الزجاجي أمثلةً أخرى لمثل هذا التناوب كقول العرب : امرأة خبأة وخبعة وهي التي تختبيء (الزجاجي،1993)

hupu<tun >> hupu>atun

الهاء والحاء

يأتي تعاقب هذين الصوتين من قرب مخرجهما واشتراكهما في صفة الهمس (أنيس، 1961) ومما روي عن اللحياني: طريق لَحْجَم، (ابن منظور، 2000) أي واسع. وذكر ابن منظور: أن حاءه بدل من هاء لهجم (ابن منظور، 2000)

lahgama >> lahgama

ومثل هذا التعاقب مسوّغ في العربية، وقد وردت أنماط لغوية كثيرة في معاجم اللغة تمثل هذه الظاهرة، من ذلك يقال للماء القليل ضحل وضهل بالحاء والهاء (ابن منظور، 2000)، واللطح واللّطه: يقال للضرب بباطن الكف (ابن منظور، 2000).

ومثل هذا وغيره كثير في معاجم اللغة يثبت أنه وبتأثير قانون السهولة والتيسير لجأت اللغة لمثل هذا التعاقب إذ ربما يكون صوت الحاء أصعب من صوت الهاء، فالهاء يشبه أصوات اللين في بعض نطقه، (أنيس، 1963) والتي تعدّ أوضح في النطق من الأصوات السواكن (أنيس، 1963) وقد نستدل على سهولة الهاء -أيضا- من نطق الأجانب للّغة العربية إذ يبدلون الحاء هاء. فكان هذا التّغيّر من طرائق توسعة المعجم اللغوي، فاللغة كائن حيّ ينمو ويتطور على وفق ما تحققه المصلحة، وهو ما يعبّر عنه بعض الدارسين ب(براغماتية اللغة) (المعايطة، 1999).

الحاء والخاء

تخرج الخاء من أدنى مخارج الحلق من الفم والدراسات المعاصرة ترى أنه عند النطق بالخاء يندفع الهواء مارا بالحنجرة فلا يحرك الوترين

وذكــر إبراهيم أنيس أيضا: إنّ اللحياني جلس يوما يملي على تلاميذه بعــض أماليه فقال في وصف جمل: (مثقل استعان بذقنه) وكان بالمجلس ابــن السّكّيت فقال للشيخ بل الرواية: مثقل استعان بدفيه فسكت اللحياني، ولم يتمّ إملاءه، وحدث مع اللحياني في اليوم التالي ما حدث معه في اليوم الذي قبله) (أنيس، 1975) وهدفنا من ذكر ما سبق أن نؤكد الحقائق التالية:

أوّلا: لا تقــارب في المخرج بين الحاء والخاء من جهة، والجيم من جهة أخرى، فهما حلقيان وأمّا الجيم فمن وسط الحنك، (أنيس، 1961).

ثانياً: صوتا الحاء والخاء مهموسان، والجيم صوتٌ مجهور، وعليه ترى الدراسة أن إيدالهما غير مسوّغ صوتيا، وترجّح أنه تصحيف إذ إنّ رسم الحروف الثلاثة (الحاء والخاء والجيم) متشابه، أو أنه يمكن حمل ما جاء مــرويّا عــن العــرب على اختلاف الجذور الصامتة المختلفة، فيكون النمطان من جذرين مختلفين.

الخاء والغين

تشــترك الخاء مع الغين في كل شيء،غير أنّ الغين صوت مجهور نظــيره المهمــوس هو الخاء، (أنيس، 1961) ويهتزّ الوتران الصوتيان مع الغيــن ولا يهــتزان مــع الخاء (عــبد التواب، 1981) فهما صوتان حلقيان رخوان، وقد روى اللحياني بعض النوادر التي حدث فيها تبادل بين هذين الصوتين وهي نوادر قليلة جدّا اخترنا منها هذا المثال: زغرت دجلة: مدّت كزخرت ، والزّغر الكثرة، وزَغْر كلّ شيء: كثرته (ابن منظور، 2000).

zagarat	>>	zaharat
زَغَرت		زَخَرت

ومثل هذا التعاقب مسوّغ في اللغة لما ذكرنا من تقارب بين الصوتين وقــد وردت أمــثلة أخــرى في العربية عن غير اللحياني تحوّل فيها أحدُ

الصـــوتين إلـــى الآخر، فقد ذكر ابن السّكّيت: "أغبنْ من ثوبك وأخبن من ثوبـــك، أيْ كفّ"، يقال: غبَن يَغْبن وخبَن يَخْبِن (الإبدال، 1960) ونرجّح أن يكون الغين هو الذي تحوّل إلى الخاء إذا كان الأمر خاضعا لقانون السهولة والتيســير، أو أن يكــون هــذا المثال من ضمن شواهد الإبدال التركيبي، وتأثّرت فيها الخاء بالسياق المجهور المحيط بها وهو صوتا الزاي والراء، فاكتسبتْ صفةَ الجهرِ منهما، والكلام نفسه يقال عن المثال الذي أورده ابن السّــكّيت، فقــد تكون الخاء تأثّرت بالصوت المجهور (الياء) تأثّرا رجعياً جزئــياً متّصلاً،فتحوّلتْ إلى العين، ثمّ روي النمطان على أنّهما من الإبدال التاريخي .

العين والغين

ذكــرت الدراســة أن العين والغين من حروف الحلق، فالعين من وســطه والغين من أدناه إلى الفم، وعند النطق بالغين يندفع الهواء الخارج مــن الرئتيــن مارا بالحنجرة فيتسبب باهتزاز الوترين الصوتين، ثم يتخذ مجــراه حــتى يصــل إلى الحلق فيصطدم بعائق فتكون من مؤخر اللسان واللهاة وأول الحنك اللين،حيث لا يكون هناك إلا مخرج ضيّق يتسرب منه الهــواء إلـــى خـــارج الفم، وبذلك يتكون صوت الغين (كمال بشر، 1987) وصـــوت لـــه مثل هذا الوصف والصعوبة جدير أن يبدأ بالضياع والتبدل (العبابنة، 1997)، ومما روي عن اللحياني من أمثلةٍ على تعاقبه مع العين: غَـــاقِ وعـــاقِ عاقِ لصوت الغراب (ابن منظور، 2000) وهو نعاقه ونغاقه بمعـــنى واحـــد، وروى اللحياني: لعنّك أن تفعل و لغنّك، بمعنى لعلّك (ابن مـــنظور، 2000) ومـــثل هـــذا الإبدال تقرّه القوانين الصوتية فهما صوتان متقاربان مخرجا، والخلاف بينهما في أن العين أقل رخاوة من الغين، إذ

لا يُسمع للعين حفيفٌ كما هو الحال في الغين أثناء مرور الهواء (أنيس، 1961).

التَّناوب بين أصوات الحلق وغيرها من الأصوات

مالت العربية إلى مثل هذا الإبدال لما للأصوات الحلقية من صفات تتطلب جهدا عضليا زائدا كما هو الحال في بعض الأصوات السهلة ومما رصدته الدراسة من تغيّرات:

الغين والقاف، الخاء والقاف، الهمزة والياء، الهمزة والواو، حالات نادرة.

الغين والقاف

صوت الغين صوت يخرج من أدنى مخارج الحلق من الفم، وهو صوت مجهور، أما القاف فصوت لهوي شديد (سيبويه، 1999) مهموس، فالصوتان متقاربان في المخرج ويزيد من تقاربهما أن واحدا من أُلوفوني القاف في اللغة العربية مجهور وهو نطق البدو على ما يبدو، (عمايرة، 1996، محي الدين رمضان، د. ت) ولذا فقد سجلت العربية أمثلة على تعاقبهما، وتؤيد الدراسة ما ذهبت إليه آمنة الزعبي من أننا نسمع اليوم مثل هذا التعاقب في بعض لهجات جنوب الأردن كقرى الحمايدة في الكرك (الزعبي، 2001) وهذا صحيح، حيث إنّهم يقولون في: (مغارة مقارة) وفي (الكنغر الكنقر) وغيرها، والخلاف بينهما في أن العين أقل رخاوة من الغين، إذ لا يُسمع للعين حفيفٌ كما هو الحال في الغين أثناء مرور الهواء (أنيس، 1961).

الهمزة والياء

ليس ثمةَ تسويغٌ صوتيٌّ لتعاقب هذين الصوتين، لا من حيث المخرج ولا من حيث الصفة. فمخرج الهمزة من الحلق، ومخرج الياء من شجر الفم أدنى حنكي (محي الدين رمضان، د. ت) وسجلت العربية أنماطا لغوية

كثيرة يتعاقب فيها الصوتان، غير أن علماء اللغة المعاصرين يفسرون هذا التعاقب بأنّه نفور من الحركة المزدوجة الهابطة (ay) في كثير من اللهجات العربــية (العبابــنة، 2000) وسيأتي توضيح ذلك، ومما روي عن اللحياني: (في أسنانه يلل وألل، وهو أن تقبل الأسنان على باطن الفم) (الخليل، 1980) ومــثله ما رواه ابن منظورعنه أيضا :(اليرندج والأرندج وهو صبغ أسود وهــو الــذي يســمى الدّارش) (ابن منظور، 2000) و(يَرَمِيٌّ وأَرَمِيٌّ وهي الحجــارة وخصّ بعضهم أعلام عاد) (ابن منظور، 2000). وقد ذكر بعض القدماء أنّ الهمزة قد يترك ياء (ابن السراج، 1999) وهو ما يعرف بتسهيل الهمــزة، وبعضــهم قــد تنكّر وتعجّب من قراءة ابن عباس والحسن وابن ســيرين (ولا أدرأتكم به) (يونس، 16) غير أنّ ابن جنّي قد وجد لها وجها معقولا مُعتَبِرا أنّ أصلها (أدريتكم) فقلبت الياء همزة (ابــن جنّي، 1386هـ) ومن المحدثين من ذكر أن الياء تبدل من الهمزة تخفيفا كما في ذئب وذيب (محي الدين، د. ت) وبعضهم رأى أنّ إبدال الهمزة ياء هو فرار من الهمزة إلى الحركات المزدوجة (السعودي، 2001) طلبا للخفّة، ونظنّ أنّ من يقول: إنّ اللغــة نفــرت من الهمزة إلى الحركات المزدوجة واهم ــفي مثل هذه الأنمــاط ــ إذ عــدّ الهمزة هي الأصل، والذي نريد تأكيده أنّ معظم تلك الأنماط كانت في أصلها ياء.

ويؤكد ذلك قول ابن منظور في روايته عن اللحياني: "و لم نسمع من الألل فعلا فدلّ ذلك على أنّ همزة ألل بدل من ياء يلل" (ابن منظور، 2000) ففرت اللغة من الحركات المزدوجة الهابطة اليائية (ay)، وذلك بحذف شبه الحــركة (semi-vowel) والــتعويض عنها بالهمزة (العبابنة، 2000) لتصحيح المقطــع الصــوتي حيــث لا يجوز في اللغة البدء بحركة قصيرة، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

الأصل	حذف شبه الحركة	تعويض الهمزة
yalalun	*alaun	>alalun
yaranda	*arandagu	>arandagu

وهـــذا التفســـير يطابق تفسير يحيى عبابنة (العبابنة، 2000) لقراءة ابن عباس والحسن وابن سيرين السابقة، حيث وافق ما ذهب إليه ابنُ جنّيّ من أن أصـــل "أدرأتكـــم "هو أدريتكم فقلبت الياء همزة لأنها ساكنة وما قبلها مفـــتوح، وعلـــى ذلـــك كان الأصل أدريتكم (> adraytukum) يحتوي على الحـــركة المزدوجة الهابطة (ay) وقد استثقلتْ بعضُ اللهجاتِ هذا الوضعَ الصوتيَّ فحذفتْ شبهَ الحركةِ ثمّ عوضتْ عنها عن طريق الهمزة، (العبابنة، 2000).

>adraytukum	>adra*tukum	adra>tukum

والحركة المزدوجة الهابطة (ay) لم تفقد تماما في اللغة بل احتفظت بثباتها وقوتها في بعض الأنماط اللغوية ،رغم تعرّضها إلى الانكماش في لهجاتنا المعاصرة مثل: بيت، ليث، (الكناعنة، 1997).

الهمزة والواو

ذكـــر ســـيبويه أنّ الواو إذا كانت فاءً للكلمة يجوز تركها ويجوز إبدالهـــا همزة وذلك نحو قولهم في وُلِد ألد وفي وجوه أجوه، وفسّر سيبويه هذا الإبدال بأنه لاستثقال اجتماع الواو مع الضمة أو الكسرة(سيبويه، 1999) لذلـــك رويـــت لنا أنماطٌ كثيرةٌ تعاقبتْ فيها الواو والهمزة ليدلاّ على معنى واحـــد (المصـــاروة، 2000) مـــثل: أرّخت الكتابة وورّخته، وأصدتُ البابَ وأوصدته(ابن السكيت، 1987).

وممـــا روي عـــن اللحياني، (ابن منظور، 2000) (فرسٌ حسن الأُشيِّ والوُشيِّ، أي الغرّة والتحجيل) و(بنو وقش وأقش) (ابـــن منظور، 2000) من

العرب، والاستثقال الذي ذكره سيبويه صحيح، إذ إنّ الضمة أو الكسرة إذا جاءتـــا بعد الواو نتجتْ الحركةُ المزدوجةُ (wu) أو (wi)، وهذه الحركةُ تحـــتاجُ إلى جهدٍ عضلي، وهي من الأوضاع الصوتية المستثقلة، مما أدى إلى التخلص منها عن طريق حذف شبه الحركة والتعويض عنها بالهمزة – كمـــا ذُكِـــرَ سابقا في تعاقب الهمزة والياء–، وليس هناك ما يسوِّغ الإبدال الذي ذكره القدماءُ من قلب الواو همزة، إذ ليس هناك أدنى علاقة بين الواو والهمزة من الناحية الصوتية، فالهمزة صوت حلقي انفجاري لا بالمجهور ولا بالمهموس وفقاً لرأي بعض المعاصرين (الجندي، 1983، وعبد القادر عبد الجلـــيل، 1998) والـــواو صوتٌ نصف صحيح شبه علّة (semi-vowel) شـــفوي مجهـــور، ومن أجل حدوث إبدال بين الأصوات، لا بدّ من وجود علاقة صوتية بين المبدل والمبدل منه، أي أنّ القربَ في الصفة أو المخرج شرطٌ أساسيّ في كلّ تطوّر صوتي (أنيس، 1975) ولتوضيح رغبة اللغة في التخلص من الجهد العضلي والميل إلى الاقتصاد والسهولة، نمثّل على ذلك بما روي عن اللحياني: فرس حسن الأُشيِّ والوُشيِّ السابق ذكره

wusiyin	*usiyin	<usiyin
الأصل	حذف شبه الحركة	التعويض بالهمزة

حالات نادرة

ورد عـــن اللحياني بعض الأنماط اللغويّة النادره التي لاتسوّغها القوانين الصّوتيّة، ومن ذلك قوله:هو مِئنّة أن يفعل ذلك، و مِظنّة أن يفعل ذلك وأنشد

إنّ اكتحالا بالنقيِّ الأملج

ونظراً في الحاجب المزجّج

ومئنّة من الفعال الأعوج

فكأنّ همزة مئنّة عند اللحياني أبدلت من الظاء في مظِنّة، لأنه ذكر حروفا تعاقب فيها الظاء الهمزة، منها قولهم: بيت حسن الأهرة والظهرة وقد أفر وظفر أي وثب(ابن منظور، 2000).

وإبــدال الهمــزة التي من أقصى الحلق من الظاء التي مخرجها مما بين طــرف اللســان وأطراف الثنايا (ابن جنّي، 1985) وصفتها الجهر ،أمر لا تسوّغه القوانين الصوتية، إذْ إنّه انتقال من الأسهل إلى الأصعب وإن كانت العربــيّة –أحيانا– تلجأ إلى مثل هذا الإبدال لسبب من الأسباب لا نستطيع تحديده بدقّة. إذ ربما يكون بسبب ظروف خاصة باللغة، قد يحدث فيها هذا النوع من التطوّر (عبد التواب، 1967)، ولنا أن نعتقد أنّ كلاً من مظنّة ومئنّة أصلٌ في بيئة معينة، وهو المرجّح لدينا.

ومما تــراه الدراســة نــادراً قول اللحياني: (سَلَتَ الدّم وهَلَتَه أي قشره بالسكين)، و روى ابن منظور: سلته وهلته، (ابــن منظور، 2000) ومخرجا هذين الصوتين(السين والهاء) متباعدان، إذ إنّ الهاء من الأصوات الحلقية، والسين صوت لثوي احتكاكي مهموس(كمال بشر، 1987، والعبابنة، 1997).

ولا نــرى أنّ صفةَ الهمسِ بين الصوتين مسوّغٌ كافٍ لإبدالهما، لذا ترى الدراسة أن تكون كلّ من (سلت) و(هلت) قد شاعت في بيئة معينة ، وبذلك يعدُّ كلٌّ منهما أصلا، والمعنى بينهما مشترك.

وكذلك تعاقب كل من الهاء والنون، فيروي اللحياني أن أزد شنوءة يقولــون: يتفكهون، وتميم تقول: يتفكّنون، (ابن منظور، 2000)، وقُرأ قوله تعــالى: "فظلــتم تفكّهون" (الواقعة: 65) (فظلتم تفكّنون) (أبو حيّان، 1990، والزمخشــري د. ت) ومعناه تندمون وكذلك تفكّنون بالمعنى نفسه، وهي لغة لِعُكْل.

ويــرى إبراهيم أنيس أنّ يتفكهون قد تطوّرت في بيئةِ تميم بعد الإسلام، وأصبح نطقها يتفكّنون (أنيس، 1975)، وليس ثمة علاقة صوتية بين الهاء و النون فهما مختلفان مخرجاً وصفةً، إذ إنّ مخرج الهاء من الحلق ومخرج النون من الأنف من حافة اللسان (العبابنة، 1997)، وعلى ذلك يكون التعاقبُ بين هذين الصوتين بعيداً وغير منتظر الحدوث، وإنمّا هما جذران مختلفان جاءا بمعنى واحد.

ومثل ذلك ما روي عن اللحياني: غَطِّشْ لي شيئاً(ابن منظور، 2000) ووطِّــش لي شيئاً أيْ، افتح لي شيئاً ووجهاً، وينسحب ما قلناه عن تعاقب الهـــاء والـــنون علـــى الغين والواو، إذ إنّ الصوتين متباعدا المخرج ولا يشـــتركان إلا في صفة الجهر فلا علاقة صوتية بينهما، لذا يصعب الحكم بـــإبدال أحدهما من الأخر، وعليه نستطيع أن نحكم أنّ كلاً من اللّفظين قد شـــاع في بيئة معيّنة، وسارا جنباً إلى جنب إلى أنْ وصلا إلى رواة اللغة ودَخلا المعجم العربيّ.

غـــير أنَّ العربيةَ تلجأ إلى أيسر السُّبل في نطقها، (أنيس، 1975) لذا نعتقدُ أنّ العربيةَ نفرتْ من المزدوج الحركي في وطّش(wattis) فألقتْ شبهَ الحـــركةِ وعوِّض عنها بالهمزة ومع مرور الزمن وضمن مراحل التطوّر التاريخي للغة تناوبت الهمزة والحروف الحلقية إلى أن وصلت إلى الغين، وهـــو أمر احتمالي مرجّح إذا كانت الواو هي الأصل. ويمكن تمثيل ذلك صوتيا:

wattis	attis	ʾttis	gattis
الأصل	حذف شبه الحركة	التعويض بالهمزة	بعد مراحل التطوّر

الأصوات الأقصى حنكيّة

وهـــي مجموعـــة من الأصوات التي يكون مخرجها أقصى الحنك كالجـيم الخالــية مــن التعطيش و الكاف والقاف المجهورة (عبد التواب، 1983) وستعمد الدراسة إلى دراسة الظواهر الآتية:

الكاف والسين، الجيم والقاف، حالات نادرة.

الكاف والسين

عمــل قانون الأصوات الحنكية في هذين الصوتين وخاصة في نطق بعض القبائل القديمة، كبكر وهوازن وربيعة وأسد (أنيس، ط[6]، وعبد التواب، 1983) حيــث تقلب الكاف حين تليها كسرة أو فتحة مرققة إلى (تس) وهو مـــا عرف بالكسكسة، (أنيس، ط[6]، وعبد القادر الخليل، 1993) ويرى رمضان عــبد التوّاب أنّ بعض اللهجات العربية الحديثة طردت هذا القلب في كلِّ كافٍ أكانت مكسورة أم غيرَ مكسورة، (عبد التواب، 1994).

وقــد جــاء عن اللحياني ما يمثل هذه الظّاهرةَ، حيث رويَ عنه أنَّه يقــال:خــرج الطّعام كعابره وسعابره (وهو شييء غليظ الرأس يخرج من الطّعــام) (ابــن مــنظور، 2000). وترى الدّراسة هنا أنّ صوت الكاف في (كعابره) قد تحولّ إلى (تس) وفقا لقانون الأصوات الحنكيّة الّذي شمل كلّ كـــافٍ، ثمّ انحلّ الصّوت، المركّب (تس) في تسعابره إلى أحد مكوّنيه وهو السين، ويمكن تمثيل ذلك صوتياً كما يلي :

ka<abiratun	tsa<abiratun	sa<abiratun
كعابرة	تسعابرة	سعابرة
(الأصل)	(قلب الكاف (تس) بفعل(انحلال قانون الأصوات الحنكية)	صوت(تس) إلى السين)

الجيم والقاف

وصــف سـيبويه صوتَ الجيم بأنّه صوتٌ شديدٌ مجهور يخرجُ من وسـط اللســان بينه وبين الحنك الأعلى (سيبويه، 1999) وقد وصفه بعضُ المحدثين بأنّه صوتٌ لثويّ حنكيّ مركب (affricated) والتركيب يعني، أنّه مكـوّن من صوتين يُنطقان معاً أحدهما انفجاري والآخر احتكاكي، (كمال بشـر، 1987) وقد تطوّر صوت الجيم في اللّهجات العربيّة الحديثة فتُسمع الجـيمُ القاهـرية الخاليةُ من التّعطيش، والجيم الشّامية المعطّشة، وأخرى تُسمع في صعيد مصر حين ينطقون بها دال (أنيس، 1961).

ولصوت القاف –أيضا– ألوفونان يمثّل أحدهما الصورة المجهورة التي وصـفها القدمـاء، إذ عدّ سيبويه صوت القاف صوتاً مجهورا، يخرج من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى، (سيبويه،1999).

ويمـثّل الأُلوفـون الثّانـي الصّورة الصّوتية المهموسة التي استقرّ عليها النظام الصوتي لِفصيح العربية، إذ عدّ المحدثون صوت القاف صوتا لهويّا مهموسـا (كمال بشر، 1987، وصلاح حسنين،1981) ، فتعاقب الصوتين ناتج عن ميل الأصوات الأقصى حنكية إلى نظائرها من الأصوات الأمامية أو انحـلال المزدوج الصوتي فيها إلى أحدهما؛ لأنّ قانون الأصوات الحنكيّة يؤثر في الأصوات الّتي يكون مخرجها من منطقة أقصى الحنك إذا جاءت مـتلوّة بحركة كالكسرة القصيرة أو الطّويلة،فتجذب الكسرة تلك الأصوات فتغـيّر مخارجهـا، ولأنّ العربـيّة مالت إلى تعميم هذا القانون على كلّ الجـيمات الّتي لا تكون مكسورة، (العبابـنة، 2000) فإنّ الدّراسة ترجّح أن يكـون ما رُوي عن اللحياني: سرنا عقبة زلوجاً وزلوقاً أي بعيدة طويلة، (ابن منظور، 2000) بفعل هذا القانون.

zalukan zalugan

زلوقا زلوجا

حالات نادرة

القاف والطاء

إذا كـــان ثمّة تقارب صوتي بين القاف والطاء، فيكون هذا التّقارب بســـبب أنّ القاف من أصوات التّفخيم الثّانوي، فلا صلة صوتيّة وثيقة بين الصّوتين فمخرجا هذين الصّوتين متباعدان ، حيث مخرج القاف من أقصى اللســـان وما فوقه من الحنك الأعلى، ومخرج الطاء من بين طرف اللسان وأُصـــول الثّنايا (سيبويه، 1999) يوصف صوت الطاء بأنّه صوت منحرف مـــنفجر (محـــي الديـــن، د. ت) ويوصـــف صوت القاف بأنّه أقصى لساني مســـتعل، (محـــي الدين، د. ت) لذا لم تسجل العربيةُ أنماطاً كثيرةً على هذا التعاقـــب، وممـــا رواه اللحيانـــي في وصف البليغ المتكلم: خطيب مِسطع ومِسقع، (ابن منظور، 2000) فيكون ذلك راجعاً إلى أحد أمرين:

الأول: أن تكـــون إحـــدى المفردتين بدلاً من الأخرى، أيْ إحداهما أصلٌ والثانـــية فـــرعٌ، وتستبعدُ الدراسةُ مثلَ هذا؛ لما ذكرناه في أكثر من موضـــع أن لا علاقة صوتيّة بين الصوتين تسوّغ تعاقبهما، ولكن إذا افترضـــنا أنّ أحدهمـــا أصـــل والثاني فرع فإنّنا نكاد نجزمُ أنّ هذا التطوّرَ مرّ عبرَ مراحلَ طويلةٍ من مراحلِ التّطوّرِ اللغويّ.

الثانـــي: أن تكونَ الكلمةُ الثانيةُ إتباعاً للأولى، إذ إنّ الكلمة الأولى مسطع مـــن سطع، والسطع: كل شيء انتشر وارتفع،(ابن منظور، 2000) وجيء بالثانية من أجل تأكيد المعنى، وتكون مُستخرجةً من الأولى مـــثل: خبيث نبيث (عبدالتواب، 1994) فلا يكون هذا إبدالاً، وستقف الدراسةُ عند ظاهرةِ الإتباعِ في العربية بالتفصيل.

الجيم والنون

الجيم صوتٌ مركبٌ لثويّ كما ذكرنا، والنون مخرجه طرف اللسان وما يليه من الحنك الأعلى وما فوق الثنايا وهو صوت خيشومي مجهور، (محي الدين، د. ت، والعبابنة، 1997) فلا علاقة صوتية بين الجيم والنون، وإن اشتركا في صفة الجهر، ومما روي عن اللحياني: (خلِّ عن سنح الطريق وسجح الطريق بمعنى واحد) (ابن منظور،2000) وربما يكون هذا من باب الخطأ في السماع على افتراض أنّ النون تميل إلى التأثّر -أحياناً- بأصوات طرف اللسان ووسطه (أنيس،1961) ولا نزعم أنّ هذا الإبدالَ مسوّغٌ صوتياً، ولا نرى أنّه شائعٌ، بل نقرّ بندرته وقلّة ذيوعه للتباعد بين مخرج الصوتين، واختلاف كثير من صفاتهما؛ ولذا فإنّ المرجّح هنا هو أنّ هذين النمطين الاستعماليين ناتجان عن أصلين صامتيين مختلفين، وهما (سجح) بالجيم، و(سنح) بالنون.

الأصوات اللثوية واللثوية الأسنانية

تضم هذه المجموعة الصوتية نوعين من الأصوات من حيث المخرج:

أولاً: الأسنانية اللثوية: (الطاء والتاء والدال والضاد)، ويتم نطق هذه الأصوات بأن يلتقي مقدم اللسان مع اللثة الأمامية العليا والأسنان الأمامية، وهي أصوات انفجارية، آخذين بعين الاعتبار أن صوت الضاد القديم الذي وصفه القدماء قد تطور إلى نظير الدال المفخم وذلك بسبب صعوبته (عبدالقادر الخليل، 1993) .

ثانياً: (السين والزاي والصاد) وهي أصوات لثوية، وحظها من الأسنانية يتأتى من منطقة الثنايا، حيث يتأخر اللسانُ في أثناء نطقها بحيث يرتفعُ مقدمه عند الأسنان الأمامية لمناسبة صفة الاحتكاك التي تتصف بها هذه الأصواتُ، (العبابنة، 1997).

الصاد والضاد

لـم يفطـن علماءُ اللغةِ القدماءُ إلى التّغيّر اللغويّ الذي يطرأُ على صـوت الضـاد إلـى الصـاد، بأنـه تغيّر ألوفوني، بل سجّلت رواياتهم ومعاجمُهم صورتين نطقيتين مختلفتين لدلالةٍ لغويةٍ واحدة، (الزعبي، 2001) فقد أشار ابنُ جنّي إلى هذا المعيار صراحةً حين قال: (فأمّا قولهم نضنض لسـانه ونصنصـه إذا حرّكه، فأصلان، وليست الصاد أخت الضاد فتبدل مـنها)، (ابن جنّي، 1985) في حين أنّ هذا ليس مستبعدا إذا ما كان الأمر يتعلّق بصوت صعب في نطقه كالضاد.

وقـد بيّنـتْ الدّراساتُ اللغويّةُ الحديثةُ أنّ تحولَ صوتُ الضادِ إلى صاد، ليس خاصا باللغة العربيّة وحدها، بل هذا شائع في كثير من اللغات السّـاميّة، (العبابنة، 2000) حيث تحولّتْ الضادُ صادا تحوّلا مطلقا في مثل هذه اللغات، لكنّه ظلّ مقيّدا في العربية، (العبايـنة، 1997) ولم يضع صوتُ الضـاد ضـياعا مطلقا، وإن تحولّت صورته النّطقيّة إلى ضاد جديدة غير تلك الّتي وصفها القدماء.

وممّـا رويَ عن اللحياني،ويعبر عن تحوّل الضاد إلى الصاد: (هو في صئصىء صدقٍ)، (ابن منظور، 2000) و(تضافوا على الماء وتصافوا عليه ،بمعـنى واحد إذا اجتمعوا عليه ومثله :تضوّك وتصوّك، وصلاصل الماء وضلاضـله) (ابـن مـنظور، 2000) ومكان معصف: كثير الزّرع، وأنشد اللحياني:

إذا جُمادَى مَنَعَتْ قَطْرَها زَانَ جَنابي عَطَنٌ مُعْصِفُ

روايـة ابـن مـنظور(مغضف)، فقد جاء في النّمط الأخير تغيّران تاريخـيان، إذ انقلبـت الضاد إلى الصاد، وتحوّلت الغين إلى العين، ومن اليسير تسويغ التّغيّر الثّاني، فالعين والغين من الأصوات الحلقيّة ،كما ذُكر

سابقا. وروى ابن منظور في لسان العرب أنّه جاء في نوادر اللحياني: عَلْهَصَ القارورة، إذا استخرج صمامها، والشائع عند ابن منظور(علهض) بالضاد (ابن منظور، 2000) ووردت عن اللحياني أنماط أُخرى نكتفي بما أشرنا إليه(ابن منظور، 2000).

الدال والتّاء

إذا تغيّرت الدّال إلى التاء، فإنّ هذا التّغيّر مسوّغ من النّاحية الصّوتية، إذْ إنّ كلا منهما لثويٌّ أسناني انفجاري (الخولي، 1987) (شديد)، ولا يختلفان إلا في صفتي الجهر والهمس، فالدّال صوت مجهور والتّاء صوت مهموس، (أنيس، 1961، وعبدالقادر عبدالجليل، 1998) وهذه الصّفة تتغيّر حسب البيئة الصّوتيّة، وممّا رويَ أنّ كراعا روى عن اللحياني: (التّفتر لغة في الدّفتر)، (ابن منظور،2000) يقول ابن منظور: (إنّ ابن سيدة رأى أنّها لفظة فارسيّة) (ابن منظور،2000) فمن الممكن أن يكون صوت الدّال قد تأثّر بصوت التاء بعده، فصار تاءً، وهو تأثّر مدبر كلّي منفصل، وإبدال الدّال تاء شائع في لهجاتنا العاميّةعند كبار السنّ.

وممّا روي عن اللحياني ـ أيضاً ـ جمل دروبٌ ذلولٌ، من الدّربة، وبكر دربوت وتربوت، أي مدلّل، (ابن منظور،2000) وتسويغ هذا الإبدال كسابقه.

الطاء والدال

ذكر سيبويه أنه لولا إطباق الطاء لكانت دالا (سيبويه، 1999) ولعلّ الطاءَ المهموسةَ الّتي وصفها المعاصرون، هي الطّاء الّتي وصفها سيبويه، بأنّها غيرُ مستحسنةٍ فيمن ترتضى عربيته (ابن منظور،2000) وترى الدراسة أن تعاقب الطاء والدال مسوّغٌ سواء أكانت الطاء الّتي وصفها سيبويه أم كانت تلك الطّاء الّتي وصفها المعاصرون، ذلك أنّ تفخيم الدّال يحوّلها إلى طاء، ويؤكّد هذا ما يشيع في لهجة بعض أهل اليمن في العصر

الحديث، من أنّهم يقولون في العلم (عبدالله): (عبط الله) (المصاروة، 2000) يقول كانتينو: (إنّ روسي "E..Rossi " (أثبتَ من جديد وجودَ دالٍ مفخّمةٍ فــي لهجــات اليمــن تمثّل الطّاء القديمة) (كانتينو، 1966) ومما روي عن اللحيانــي: (ما أدري أيّ الطُّهم هو، وأيّ الدُّهم هو، بمعنى واحد، أيْ أيُّ النّاس هو) (ابن منظور،2000)، ويمكن تمثيل ذلك صوتيا:

tuhmun > duhmun

الأصل بعد التفخيم

الطاء والتاء

ترى بعضُ الدراساتِ المعاصرة أنَّ تحولَ الطاء إلى تاء قد يشير إلى أن الطاء المهموسةَ هي المقصودة بهذا التحول، إذ إن الطاء المجهورة التــي وصفها سيبويه بينها وبين التاء فرق كبير، ومما روي عن اللحياني: (الطّبانة والطّبانية والتّبانة والتّبانية، والطَّبنُ: الفطنة، وطبن الشي: فطن له) (ابــن مــنظور،2000)، ويبدو واضحا تدخّل قانون السهولة والتيسير؛ إذ إنَّ التّفخيم الذي في الطّاء يضفي عليها شيئا من الصعوبة فأُبدلتْ إلى نظيرها غير المطبق وهو التاء (أنيس، 1961).

التاء والسين

الــتاء والســين صوتان مهموسان، ومخرجاهما متقاربان، فإبدالهما مسوغ صوتيا، إلا أنه قليلُ الذيوعِ بسبب السهولة في نطقهما ومع ذلك فقد عرفــت العربــية أنماطــا لغوية تمَّ فيها التّناوب بينهما ومنه لهجة اليمن المعروفة بالوتم إذ يبدلون السين تاء (كالنات في النّاس) (السيوطي، 1998) ومنه قول الراجز:

يا لعنَ اللهُ بني السعلاتِ

عمروَ بنَ يربوع شرارَ الناتِ

غيرَ أعفّاءِ ولا أكياتِ

وأراد بالنات: الناس، وبالأكيات: الأكياس.

ومما روي عن اللحياني: (القربوت والقربوس) (ابن منظور، 2000) يقول ابن منظور: (إن التاء بدل من السين في قربوس السرج) (ابن منظور، 2000) روي عنه أيضا: (فتّات وقسّاس يقال للنمام) (ابن منظور، 2000) وقد ذكرنا سابقا أنّ اللغة سوّغت التّبادل بين هذين الصوتين لما بينهما من اشتراك في الهمس وتقارب في المخرج (ابن جنّي، 1985) وعليه جاءت قراءة من قرأ(قل أعوذ بربِّ النّات) (أبو البقاء، 1995) في قوله تعالى(قل أعوذ بربّ النّاس) (الناس: 1).

الطاء والصاد

التقارب بين الصوتين كبيرٌ من حيث المخرج أو الصفات، فإمكانية إبدالهما مسوغ، وإن كانت الأمثلة على هذا التبادل قليلة، كما كان في الفقرة السابقة، إلا أن معيار القلة هنا أنَّ الصوتين مفخمان، ولا يوجد مسوّغ للتغيير من صوت مفخم إلى صوت مفخم آخر (الزعبي، 2001) ومما روي عن اللحياتي: (قطل عنقه وقصلها :أي ضرب عنقه) (ابن منظور، 2000) وروي عنه أيضا: (شصى وشطى وهو الميت إذا ارتفعت يداه ورجلاه) (ابن منظور، 2000).

السين والصاد والزاي

ليس ثمة فرقٌ كبيرٌ يذكرُ بين السين من جهة، والصاد والزاي من جهة أخرى، فالصاد والسين لثويان مهموسان احتكاكيان(القيسي، 1984) والفارق بينهما أن الصاد صوت مطبق، وكذلك لا فرق بين السين والزاي إلا في صفة الجهر والهمس فلولا الهمس لكانت السين زايا (القيسي، 1984، والجندي،1983) وروي ابن منظور في البَخْص مصدر بَخَص عينه يَبْخَصُها

بخصـــا: أغارهـــا (ابن منظور، 2000) وعدَّ اللحياني أن الصاد هي الأصل والسين لهجة (ابن منظور، 2000)، والحقيقة أننا لا نستطيع أن نجزمَ بأصليةِ أحدهما؛ لأن العربيةَ روتْ لنا أمثلةً كثيرةً يتعاقب فيها الصوتان ولم يجزمْ علماءُ العربيةِ القدماءُ القولَ في أيّ الصّوتين أصل (ابـــن جنّي، 1985، وابن عصـــفور، 1979) كمـــا أنّ مـــا شاع في لهجة بلعنبر من إيثار الصاد على الســـين كان مشروطا بالبيئة الصوتيّة، يقول ابن جني: (إذا كان بعد السين غين أو خاء أوقاف أو طاء جاز قلبها صادا) (ابن جنّي، 1985).

وترى الدراسة أن الدافع وراء قلب الصاد سينا فيما رواه اللحياني، هو قـــانون الســـهولة والتيســـير، فالسين أخفُّ من الصاد؛ لأنها صوت مرقّقٌ والصاد صوت مفخم ولا نرى إمكانية حدوث العكس من قلب السين صادا.

وممـــا روي عن اللحياني –أيضا–: (السَّعُوط في الأنف سَعَطَه الدواء يَسْعُطُه سَعْطا والصاد في كل ذلك لهجة)، (ابن منظور، 2000) وممّا روته كتـــبُ اللغةِ (مسدغة ومصدغة) (ابن السكيت، 1987) و(سندوق وصندوق)، (ابـــن خالويـــه، د. ت) ويعدُّ مثل هذا الإبدال سياقيا (تركيبيا) إذ تتغير السين صـــادا لمجاورتهـــا لأصـــواتٍ مفخمةٍ، ثمّ رُوِي النمطان بالسين والصاد، فأصبح تغيراً إتفاقيا.

وتعاقـــب السين والزاي مسوغٌ في العربية –كما ذُكر سابقا– فصوت الزاي هو النّظير المجهور لصوت السين (أنيس،1961) وللتخلص من صفة الجهـــر الّتي تحتاج إلى جهد عضلي أكثر ممّا يحتاجه نطق السين، لجأت اللغـــة بفعل التطور الصوتي إلى الهمس، وهو قانون غير ملزم (الزعبـــي، 2001) آخذين بعين الاعتبار أنه قد يحدث العكس فتتحوّل السينُ إلى زاي. ومما روي عن اللحياني: الرُّزْتاق والرستاق وقال فيه: (إنّه فارسيٌّ معربٌ

ألحقوه بقرطاس وجمعه رساتيق وهو السواد)، (الزبيدي،1965، وابن منظور، 2000) قال ابن ميادة:

تقول خود ذات طرف براق

هلا اشتريت حنطة بالرستاق

سمراء مما درس ابن مخراق

الصاد والزاي

إنَّ تعاقب هذين الصوتين مسوَّغٌ من الناحية الصوتية، فالصادُ صوتٌ مفخـمٌ والـزاي صوتٌ مرقق؛ ولذلك ربما يتدخل قانونُ السهولةِ والتيسيرِ ويخلّـص الصـادَ مـن تفخـيمها ويحولها إلى زاي ومما رواه اللحياني: (أَعْصِـدْني عَصْداً مِنْ حمارك وعَزْداً، أعرني إياه لأنزّيهِ على أتاني) (ابن منظور، 2000)

التاء والصاد

مخرجاهما متقاربان، ويشتركان في صفة الهمس، والفرق بينهما أن التاءَ صـوتٌ انفجاري والصاد أحد أصوات الإطباق (أنيس، 1961) ومما رُوِي عـن اللحيانـي: (أنّ لهجـةَ طيء أبدلتْ الصادَ تاءً في اللّصّوت، وأورد اللحياني أنَّ جمعه جاء عن العرب على لصوت) ومنه قول الشاعر:

فَتَرَكْنَ نهداً عَيّلاً أبناؤهُمْ   وبَني كنانةَ كاللُّصُوتِ المُرَّدِ

أراد اللصوص، ولعلّ قبيلة طيء قد مالتْ للتخلّص من الإطباق الذي في الصاد وفق قانون السهولة والتيسير، فلجأت إلى التاء.

الظاء والصاد

يعـدُّ هـذان الصوتان من أصوات الإطباق وهما صوتان متقاربان في مخرجيهما (أنيس، 1961) ونكاد لا نجد اختلافا بينهما إلا في صفتي الجهر والهمس، فصوت الظّاء مجهور وصوت الصّاد مهموس،(نور الدين، 1992)

فــلا غرابة إذن أن تلجأَ العربيةُ إلى التّخلُّص من صفة الجهر، التي تحتاج إلــى جهــد عضــليّ، إلى صفة الهمس، وممّا سجّلته اللّغة عن اللحياني: (شَــظَى الميّتُ: انتفخَ وارتفعتْ يداه ورجلاه كشصا)، (ابن منظور، 2000، والأزهــري، د. ت) ومــنه المــثل: "إذا ارْجَحَنّ شاصيا فارفع يدا"وقد ذكر اللحياني أنّ شظى وشطى كشصا(ابن منظور، 2000)

حالات نادرة

التاء والنون

مــن المعــروف أنّ التاء صوت شديد مهموس، ومخرجه من بين طرف اللســان وأصــول الثّــنايا، (سيبويه، 1999، وأنيس، 1961) والنون صوت متوســط بيــن الشّــدّة والرخاوة، وهو صوت مزدوج المخرج، فهو أنفي كالميم، كما أنّه صوت لثوي (أنيس، 1961، والزعبي، 2001).

هذا التّباعد بين الصّوتين في الصّفات والمخرج لا يسوّغ تبادلهما، ولم تسجّل اللّغة ــ في حدود ما وصلتْ إليه الدّراسة ــ أيَّ تغاير بين الصوتين (الــتاء والــنون)، لكنّه جاء عن اللحياني: (امرأة عفريتة ورجل عَفرين و عِفرّيــن، والعفريت من الرجال النافذ في الأمر (ابن منظور، 2000) وذكر صاحب القاموس المحيط: "والعفريت والعفرين: النافذ في الأمر المبالغ فيه مع دهاء" (الفيروزابادي، د.ت، والمبرد، د. ت).

وتضــع الدراســة الآراء التالية لمعالجة هذا النمط اللغوي المروي عن اللحياني:

أولا: أن يكون صوت أُلفون النون اللثوي هو الّذي تعاقب مع صوت التاء إذ إنّ صوتَ النون صوتٌ سهلٌ (العبابنة، 1997).

ثانيا: أن تكون النون بدلا من التاء وهذا بعيد وإن كان محتملا لأنّنا لم نعثر في كتب الإبدال على تعاقب بينهما، ولم نعثر كذلك في كتب اللهجات والتراث.

ثالثا: أن تكون هذه المفردة نطقا فردياً، ولم تشكل ظاهرة لهجية فيتم دراستها.

رابعـــا: أن يكـــون تصحيفا – وهذا ما ترجّحه الدراسة – إذ إنّ رسم التاء والنون متشابه في مرحلة ما قبل تنقيط الخط العربي. ذكر أبو حيان أنه في قوله تعالى: "قال عفريت من الجنّ" (النمل: 39) ست لهجات (الأندلسي، 1990) لم تكن عفرين منها.

خامســـا: أن تكـــون الكلمـــتان من أصلين مختلفين، فلكلّ واحدة منهما جذرها، فاحتماليّة اختلاف الجذور الصامتيّة، يُبْعِدُ المفردتين عن الإبدال.

الأصوات بين الأسنانية

ذكـــر ســـيبويه :" أنّ الظاءَ والذالَ والثاءَ تخرجُ من بين طرف اللّسانِ و أطراف الثنايا " (سيبوسه، 1999) ولا شكّ أنّ مثل هذا الوصف يتطلب جهداً عضـــلياً زائـــداً إذ يوضع اللسانُ بين الأسنان حين نطقها؛ ولذا فإن اللّغةَ ســـتعمدُ إلى تغيّر في مخرج هذه الأصوات أو تغيير في صفة من صفاتها وفق عاملين:

الأول: قانون السهولة والتيسير، وذلك للتخلّص من الجهد العضلي الزائد.

الثانـــي: وفق ما يعرف ببرجماتية اللغة وهو اختيار اللغة الشكل الصوتي لهـــا، إذ يمكـــن الانتقال من الأسهل إلى الأصعب أحيانا (الزعبي،2001، والمعايطة، 1999) ومما رصدته الدراسة ما يلي:

الدال والذال

الصوتان متقاربان في المخرج إذ يتم نطق الذّال بإخراج اللسان من بين الأسنان وهو صوت احتكاكي مجهور، (الخولي، 1987) وهو على هذا صـــوت صعب، ويحتاج إلى جهد عضليّ أكثر من ذلك الجهد المبذول في

صـــوت الـــدّال اللـــثوي الأسناني، لذا لجأت اللغة – في كثير من الأنماط اللغوية– إلى تغيير مخرجه إلى الأمام أو إلى الخلف وفق مصلحتها، ومما رواه ابن منظور عن اللحياني: (سقاه الله كأس الذَّيْفانِ وهو الموت، ويروى بـــالدال وهـــو الأكثر وفي الحديث: "وتديفون فيه من القطيعاء"(ابن منظور، 2000).

وروى اللحيانـــي: وذهبوا شعاليل بقذّحرة وقنذحرة و قدحرة وقندحرة (ابن منظور، 2000) أي إذا تفرقوا، وأنشد الأصمعي لعمرو بن جميل:

مثل الشُّييخ المقذحر الباذي

أوفى على رباوة بيـــاذي

والمقذحـــر هـــنا المتهيىء للسباب المعدّ للشر، ويروى بالدال أيضا، فجمع المعجـــم العربـــي الروايتيـــن بالمعنى نفسه، أيْ أنَّ الذال لم يفقد في اللغة العربية مثلما حصل في بعض اللغات السامية إذ تحول تحولا مطلقا كما في السريانية والآرامية (الزعبي، 2001).

الثاء والفاء

ينطـــبق مـــا قلـــناه في الفقرة السابقة على هذه الفقرة إذ تنـــزع بعض الأصوات إلى تغيير مخارجها في سعيها إلى تقليل الجهد، فيبدو أنَّ صوت الـــثّاء قـــد قدّم مخرجه إلى الأمام قليلا فكان أقرب الأصوات إليه صوت الفاء؛ لأن الفاء هو الصوت الوحيد الشفوي الأسناني (أنيس، 1961).

ومما رواه اللحياني: (الفوم والثوم للحنطة) (ابن منظور، 2000).

fum   tum

و روي عنه الأُرَف والأُرَث: الحدود بين الأرضين(ابن منظور، 2000).

>uraf   >urat

وروت معاجمُ اللّغة أنماطاً كثيرة على هذا النوعِ من التعاقب(ابن السكيت، 1987) وقد يفسر بأحد احتمالين:

الأول: نــزعة اللغــة للــتخلّص من الأصوات ذات الجهد العضلي الكبير (عبدالــتواب، 1983) والتــي تتطلــب إخراج اللسان من بين الأسنان بتقديم مخرجها أو إرجاعه إلى الوراء قليلا، كما رأينا في الذال والدال، وهنا بين الثاء والفاء، وهذا ما ترجّحه الدراسة.

الثاني: يُعزَى مثل هذا الإبدالِ إلى الخطأ السمعي، فقد يخطىء الإنسانُ في الســمع ويخلــط بعضَ الأصوات بأصواتٍ أُخرى قريبةٍ منها في المخرج (عبدالتواب، 1967) وقد وردتْ أنماطٌ كثيرة في العربيّة على إبدال الثاء فاء ومــنها قــراءة عــبد الله بن مسعود "وفومها وعدسها" (البقرة: 61) قرأها (وثومها) (الفراء، 1980). وقول حسّان بن ثابت (القرطبي، 1985):

وأنتم أُناسٌ لئامُ الأصولِ　　　طعامُكم الفومُ والحوقلُ

السين والشين

صــوتا الســين والشــين رخوان مهموسان (أنيس، 1961) مخرجاهما متقاربان، ولا يختلفان إلا أنَّ صوتَ الشّين يشغلُ منطقةً أوسعَ في الفمِّ، كما أنَّ السين أعلى صفيراً من الصاد (أنيس، 1961)، ويعدُّ الصوتان سهلَيْنِ لا يتطلــبان جهــداً عضلياً زائدا أثناء نطقهما؛ لذا ترى بعضُ الدراسات أن تعاقــبَهما لا يعودُ إلى قانون السهولة والتيسير والاقتصاد في الجهد، وإنما يعــود إلـــى تداخــلٍ في النطق بين هذين الصوتين (برجشترايسر، 1982، وعبدالــتواب، 1982، والزعبي، 2001) وهذا التّداخل ناتجٌ عن وجود صوت ثالــثٍ لا يُعــرَف نطقُه الأصليُّ تماماً ربما يكون شيناً جنبيّة مخرجها من حافــة اللسان أو شجرية تشبه حرف (ich) في اللغة الألمانية بمعنى (أنا) (برجشترايســر، 1982) فصارت شيناً. والذي تودّ الدراسة قوله: إنّ تبدّلات

هذين الصوتين كثيرةٌ في اللّغة ويعدّان من الأصوات المتداخلة تاريخياً (عبد التواب، 1983، والعبابنة، 2000، و2000 اللغة الوابية).

ومما روي عن اللحياني: (خرجنا بسُدْفَة وشُدْفَة من اللّيل، وهو السواد الباقـي مـن اللّيل) (ابن منظور، 2000) و(بنِّس وبنّش، إذا قعد، وأنشد (ابن منظور، 2000):

إذا كنت غير صائدٍ فبنّس

ورُوِيَ الرّجـز فبـنِّش، ويقـال: غَبَس وغَبَش لوقت الغلس، وأصله عن اللحياني، الغُبْسة: وهو لون السواد والصفرة، (ابن منظور، 2000) وقد فرّق بعض المعجميين بين هذين النمطين إذْ عدّوا (غبس) بالسين ظلام الليل من أولـه، و(غـبش) ظلام الليل من آخره، بينما عدَّ ابنُ السكيت أنَّ النمطين بمعـنى واحـد، وهو ظلام الليل، (ابن السكيت، 1987) وقد روتْ المعاجم العربية كثيرا من هذه الأنماط، ولا بد أن نشير إلى أننا لم نبحث في أصل الصـوتين تاريخـيا، واكتفيـنا بمـا قلناه- سابقا- من تداخل تاريخي بين الصـوتين بسـبب وجود صوت ثالث بينهما ربما يكون هو صوت السين السـامخ الذي فقد نهائيا من اللّغة العربية وإن ظلَّ شكله الصوتيُّ موجوداً (العبابنة، 2000).

الأصوات الشفوية

يقصد بهذه التّسمية الأصوات التي يكون مخرجها من منطقة الشفتين أو تشـترك الشفتان أو إحداهما في إنتاجها كالباء والميم والفاء والواو، وهذه الأصـوات ليسـت صعبة، والذي أدّى إلى تبدّلها -أحيانا-قربُ المخرج والاشتراك في بعض الصفات. وستبحثْ الدّراسةُ الأشكال الّتي رصدتها في رواية اللحياني ورأت فيها تبدّلا، وهي:

الباء والميم. الميم والنون.

الباء والميم

الـــباءُ صوتٌ شفويّ انفجاريّ ضعيفٌ مجهور (الخولي، 1987) والميمُ شـــفويّ أنفيّ احتكاكيّ مجهور (العبابنة، 1997) وهي من الأصوات المائعة التي توصف بالسهولة، وصفة السهولة تنسحب على الصوتين؛ لذا لا نظنّ أنّ العربيةَ مالتْ إلى التخلّص منهما عن طريق تحويله إلى صفات الآخر، بـــل إنّنا نرجّح أنّ الأنماط اللغوية التي رويت بتعاقب الصوتين ناتجةٌ عن أخطاءٍ في السمع لقرب المخرج بين هذين الصوتين، وعدم وضوح الفرق بيـــنهما فـــي السمع تماماً، (عبدالتواب، 1983) أو التّبادل المسوّغ الناتج عن قرب المخرج وتقارب الصفات، وقد رُوِيَتْ أنماطٌ كثيرة عن اللحياني منها: رجل مسهب الجسم ومسهم إذا ذهب جسمه في الحب (ابـــن منظور، 2000) ومُسَـــمَّه العقـــل ومســـبَّه العقـــل؛ أي ذاهب العقل(ابن منظور، 2000) قال اللحيانـــي: ذَأَبَ الـــرّجلَ: طرده وضربه كذأمه (ابـــن منظور، 2000) وإبل عُكَـــامِس وعكـــابس وعُكَمِس وعكبس إذا كثرت (ابن منظور، 2000) قال العجّاج :

عُكامِسٌ كالسُّنْدس المنشور

ورويَ عـــنه: (ما في النِّحْي عَبَقَة وعَمَقة؛ أيْ ما في السّمن لطخُ وَضَرٍ)، (ابـــن منظور، 2000) يقول ابن منظور: إنَّ اللحياني زعم أنّ ميم عمقه بدل من باء عبقه، والأصل عند ابن منظور عَبِقَ به الشيء يعْبَق عَبَقا إذا لزق به (ابن منظور، 2000) قال طرفة ابن العبد (ابن منظور، 2000)

ثم راحوا عَبقَ المِسْكُ بهم يلْحَفُونَ الأرض هُدّاب الأُزُرْ

ورويَ عـــنه: فلان يتبجَّح ويَتَمجَّح أيْ يفتخر ويباهي (ابن منظور، 2000) وأتانـــي وما عليه طِحْرِبَة وطحرمة أي خرق (ابن منظور، 2000) والأمثلة

كثـــيرة (ابــن الســكيت،1987 وابن منظور، 2000) إلا أننا نستطيع أن نحكم بأصلية أحدهما على الآخر مستندين إلى كثرة الاستعمال.

الميم والنون

الميم والنون من الأصوات مزدوجة المخارج، فالميم صوت شفوي أنفي (الزعبي، 2001) والنون أنفي لثوي، وهما من الأصوات المائعة ومن أكثر الأصــوات ســهولة إذ يعــدّان من الناحية الصوتية أشباها لأصوات اللين (أنــيس،1961) وروت كتب اللغة و التراث أنماطاً كثيرة تعاقب فيها هذان الصوتان، و مما رواه اللحياني:

الأيــن والأيــم: الـــرجل والحِمل، (ابن منظور، 2000) وروى ابن منظور أنغرت الشاة لغة من أمغرت وهي منغر..وقال اللحياني: هي أن يكون في لبــنها شُكْلَةُ دم، فإذا كان ذلك لها عادة فهي مِنغار، ويقول ابن منظور: إنّ مِــنْغار مــثل ممغار(ابن منظور، 2000) ولعلّ السّببَ في هذا الإبدال، كما يبدو، هو تدخّل قانون المخالفة الصّوتيّة الّذي عمد إلى تغيير إحدى الميمين إلـــى نـــون، (والســـبب في المخالفة من النّاحية الصّوتيّة هو أنّ الصّوتين المتماثليــن يحــتاجان إلى جهد عضليّ، في النّطق بهما في كلمة واحدة، ولتيســير هــذا المجهود العضلي بُقلَب أحد الصّوتين صوتا آخر، من تلك الأصــوات الّتي لا تتطلّب مجهودا عضليا) (عبدالتواب، 1983) وقد ذكرت الدّراسة أنّ النون صوتٌ سهل.

mingar << mimgar

منغار ممغار

وروى كراعُ واللحياني (زَمَرَ القربة وزنرهاملأها)، (ابن منظور، 2000) ونجَر نجرا ومَجَر مَجْرا أن يُشْرب الماء واللبن ولا يكاد يَرْوَى (ابن منظور، 2000) وقد ذُكر أنَّ صوتي الميم والنون صوتان سهلان؛ لذا ترى الدراسة

أن اللغة لم تجنحْ إلى التخلص من أحدهما عن طريق الآخر، بل نرجّح أن يكون تعاقبهما ناتجا عن أحد ثلاثة أمور.

أولهمـــا: إن المـــيم والـــنون من أكثر الأصوات دورانا وشيوعا في اللغة العربـــية ممـــا يجعلهـــا من أكثر الأصوات عرضة لظواهر لغوية كالإبدال وغيره (أنيس، 1961والجندي، 1983)

ثانـــيهما الخطأ في السمع وهذا محتمل إذ تحدث أخطاء السمع نتيجةً لقرب المخرج و الاشتراك في كثير من الصفات، والنون والميم صوتان مـــتقاربان كثيرا في المخرج والصّفة، وتجمعهما صفة الخيشوميّة (الأنفـــيّة). إلاّ أن تتبع الدراسة للأنماط اللغوية التي روتها معاجمُ اللغـــة تقلّـــل هـــذا الاحتمال، إذ نجد أنّ القبيلة الواحدةَ يسودُ فيها الـــنمطان كمـــا في بعض بطون قيس، فبعضها كان ينطق بالنون وبطون أخرى تنطق بالميم(الجندي، 1983)

ثالـــثهما: قانون المخالفة الصّوتيّة الّذي يمكن أنْ يتدخّل إذا توالت الأمثالُ كما في ممغار ومنغار.

تحولات الواو

والـــواو مـــع الـــياء من أصوات اللين لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما ومخرج الواو من الشفتي (سيبويه، 1999) وتكـــون شبه حركة علة، (العبابنة، 1997) ولأن الواو تبدل من صوامت رأت الدراســـة أن تضـــعها هنا، أما ما اعتبره القدماء من إبدال بين الواو والياء فوضعته–الدراسة– في باب الحركات المزدوجة.

الواو والتاء

روى اللحياني: (داري وِجَاه دارك و وُجَاه دارك، وتبدل التاء من كل ذلك) (ابـــن منظور، 2001) فإذا كانت الواو مفتوحة أو مكسورة أولا أبدلت تاء،

اللام والنون

اللام صوت جانبي أو منحرف(سيبويه، 1999) من الأصوات المائعة السـهلة(العبابـنة، 1997) والـنون خيشومي من الأصوات المائعة السهلة (العبابـنة،1997) فالصـوتان سهلان ويشتركان في صفة الأسنانية (الزعبي، 2001) وممـا روي عـن اللحياني: (اللُّكاث والنُّكاث: داءٌ يأخذ الإبل وهو شبه البثر يأخذها في أفواهها) (ابن منظور، 2001) وتحولت اللام إلى النون، أوالنّون تحوّلت إلى اللام، لتقارب المخارج والصّفات.

وأَنصتُ الشيءَ: أدرتُـه، وزعم اللحياني أنّ نونه بدل من لام ألصته (ابن منظور، 2001) وأَبَّنْتُ الميت تأبينا، وأبلّته تأبيلا، إذا أثنيت عليه بعد وفاته، (ابن منظور، 2001) والسبب في هذا الإبدال لا يعود إلى قانون السهولة كما ذكر آنفا –بل للتقارب الشديد في المخرج بين صوتي النون واللام.

وأمّا ما روي عن اللحياني في لَعَلَّك ولعنّك (ابن منظور، 2001) وعَنَّنْت الكتابَ: عنونته، وعُلْوانُ الكتابِ وعنوانه، فقد ذهب اللحياني في تفسير هذا الـنّمطِ إلـى أنّ اللامَ أخفُّ وأظهر من النون،(ابن منظور، 2001) (وترى الدّراسـة أنّـه يعدُّ من باب المخالفة الصوتية التي سمّاها القدماء بكراهية التضعيف، سيبويه، 1999) أو كراهية اجتماع المثلين ذلك أن اللسان يصعب عليه العودة إلى المخرج نفسه، وهذه الظاهرة شائعة في كل اللغات الساميّة وغيرها (بروكلمان، 1977).

الراء والنون

يشترك هذان الصوتان في صفاتهما كما أنّ مخرجاهما متقاربين، وهما مائعـان أو من الأصوات المتوسطة السهلة؛ لذا فإنّ إمكانية تبادلهما، وقد جاء كثير من الأمثلة على تعاقبهما، وروى اللحياني بعضا من هذه الأمثلة، فممّـا جاء عنه: أتأرت النظر إليه أدمته وأترت الشيء جئت به تارّة بعد

تارّة؛ قال لبيد يصف عيرا يديم صوته ونهيقه:

يجدّ سحيلةً ويتيرُ فيها ويُتبعُها خِنَاقا في زمال

حيث رُويَ عن اللحياني (يبير) و(يبين) بدلا من (يتير)، ومعناها جميعا يطيل النّظر(ابن منظور، 2001، والأزهري، د، ت) وروى أيضا ابن سيده عن اللحياني أنه قال: (رثَيْتُ عنه حديثا، بمعنى حفظته، ويقول ابن سيده: والمعروف نثّيْت عنه خبرا)، (ابن منظور، 2001) وانبَسّ في الأرض، بمعنى ذهب، واربسّ كذلك (ابن منظور، 2001)، وممّا لا شكّ فيه أنّ للسمع دوراً أساسياً في تحديدِ الصوتِ وتشكيلِ صورةٍ ذهنيةٍ له في الدماغ، وبما أن الصوتين متقاربان في المخرج، فإننا نظنّ أن يكون إبدالهما من الخطأ في السمع الذي أدّى إلى تصوّر ذهنيّ غير متكامل للصوت، (الزعبي، 2001) وجمع المعجمُ العربيُّ أنماطاً لغويةً بالراء والنون، وإن كان شيوعُهما أقلَّ من سابقيهما (اللام والنون) (ابن منظور، 2001).

حالات نادرة

رُوي عن اللحياني: لأحفظنّ فلانا في فاشيته، بمعنى ماشيته، وروى اللحياني حديثَ رسول الله عليه السلام: (ضمّوا فواشيكم بالليل حتّى تذهبَ فحمةُ العشاء)، (ابن منظور، 2001) ولا ترى الدراسة أنّ مثل هذا إبدالٌ، إذْ ربما يفسّر بـ: إنّ كلّاً من النّمطين أصلٌ (الماشية والفاشية).

يقول ابن الأثير: (الفواشي جمع فاشية وهي الماشية التي تنتشر من المال، كالإبل والبقر والغنم السائمة؛ لأنها تفشو، (ابن الأثير، 1979) ونظنّ أنْ يكون النّمطان أصلين والمعنى متشابه.

وقد يكون ما رواه اللحياني تصحيفا، إذ إنّ الميم المتصلة في الكلام تتشابه ورسم الفاء، وقد يكون التصحيف قد وقع بين الفاء والنون، إذ ربما يكون المقصود بقول رسول الله: (ضموا نواشئكم في ثورة العشاء) (ابن

الأثير، 1979) حثًا على تأديب الصبيان، وروى اللحياني: أقام عَتْكاً أيْ دهرا، والمعروف عند ابن منظور عنكا (ابن منظور، 2001) وترى الدراسة في هذا الإبدال ما رأته في سابقه، فإمّا أن يكونا أصلين والعتك يكون معناه: الكرّ، (ابن القطاع، 1983) أو أن يكونا من قبيل التصحيف، وهذا ما ترجحه الدراسة.

الإتباع

يسعى المتكلم إلى إحداث نوع من الانسجام اللفظي في كلامه ليكون أيسر على لسانه وأكثر جمالا واتساقا في أذن السامع ويكون ذلك باستخدام أساليب بلاغية كالجناس والمشاكلة والمزاوجة.. ويعدّ الإتباعُ موضوع بحثنا هنا من تلك الأساليب كذلك، وجاء تناول الدراسة له؛ لأنّ علماء اللغة اختلفوا فيه وفي تعريفه وتصنيفه، إذ التبستْ على بعضهم حقيقتُه، فجعله من باب الإبدال خصوصا إذا تقاربت المخارج أو تدانت (أبو الطيب، 1961) لذا حاولتْ الدّراسةُ تسليطَ الضّوءِ على هذه الظّاهرةِ فيما رُويَ من نوادر اللحياني، وللإتباع عند علماء اللغة معنيان:

الأول: إتباع الحركة الحركة، بمعنى أن تؤثر حركةٌ في حركةٍ أخرى سابقةٍ لها أو لاحقة، فتقلبُها حركةً مشابهةً أو مناسبةً لها، و ذلك في كسر همزة كلمة (أُمّ) إذا جاءت بعد كسر، إذ ذهب سيبويه وابن جنّي إلى أنّ الهمزة كُسرت إتباعا للكسرة التي قبلها ومثّلا لها بقول الشاعر:

اضربِ الساقينِ إِمّكَ هابلُ

وهذا الإتباع –غالبا– ما يسمى في الدراسات الصوتية الحديثة المماثلة الصوتية، إذ يعرّفها المحدثون بأنها التعديلات الكيفية للصوت بسبب مجاورته لأصواتٍ أخرى، أوتحوّل الفونيمات المختلفةِ إلى متماثلةٍ إما

تمـــاثلا جزئـــيا أو كلـــياً (أحمد مختار عمر، 1976)، وهي تشمل الحركات والصوامت على حدّ سواء، وقد تركت الدراسة معالجة هذا النوعِ، حيثُ لم تقـفْ الدراسـةُ علـى أمثلة كافيةٍ يمكن أنْ تشكِّل ظاهرة فيما روي عن اللحياني.

الثانـــي: أن تتبعَ كلمةٌ كلمةً على وزنها ورويها إشباعا وتوكيدا (السيوطي، د، ت، وعـبد الحمـيد حسن، 1971) وقد لا يكون للكلمة الثانية معنى فيسـمونه إتـباعا، وقد يكون لها معنى لكنه قريب من معنى الكلمة الأولـى فيسـمونه توكيدا (أبو الطيب، 1961) وذلك نحو حسن بسن، وجائع نائع فكان الغرض من الإتباع تقوية الكلام و تأكيده

يقـول السيوطي:"هو شيء نَتِدُ به كلامَنا" (السيوطي، 1998) قال أبو داوود الإيادي يصف بقرة وحشية:

وبَدَتْ لَنا أُذُنٌ تَوَ جّس حرّة وأَحمّ واتد

يعنـي قرنها وهو المنتصب الثابت من وَتَدْتُ الوتدَ أَتِدُه وَتَداً، إذا أثبته في حائط أو أرض (أبو الطيب، 1961).

والإتباع أسلوبٌ عرفَه العربُ كما عرفه غيرُهم (السيوطي، 1998) إلا أنَّ علمـاءَ العربـيةِ القدمـاءَ قد انقسموا على أنفسهم في التفريق بين الإتباع والتوكـيد (السـيوطي، 1998)، فقد جعل بعضهم الإتباعَ ممّا لا تدخل عليه الواو كعطشان نطشان وشيطان ليطان، وعدّوا ما تدخل عليه الواو توكيدا.

وممن سار على هذا المنهج أبو الطيب اللغوي في مصنفه كتاب (الإتباع) فقد عقد بابا للإتباع وآخر للتوكيد، في حين نرى أنَّ ابنَ فارس قد ضمّهما معـاً فـي مصنّفه الموسوم (بالإتباع والمزاوجة) وقد سارت الدراسة في منهجها على تقسيم الإتباع إلى قسمين:

الأول: مــا جــاء بــدون الواو، والثاني: ما دخلت عليه الواو، وخلصتْ الدراسةُ بالتعريف التالي للإتباع، وهو تأكيد الكلمة بضمٍّ كلمة أخرى إليها لا معنى لها في ذاتها، غير أن الكلمة الثانية تساوي الأولى في الصيغة والقافية، والقصد من ذلك الزينة اللفظية وتأكيد معنى الأولى والكلمــة الثانــية هي التي تسمى إتباعا (عبدالتواب، 1994) وقسم علماء اللغة المعاصرون الإتباع إلى أنواع ثلاثة (عبدالتواب، 1994)

أولا: كلمــة الإتباع لها معنىً واضحٌ يستطيع ابنُ اللغة إدراكه، ومنه قول اللحياني: (إنه لَوَلُوعٌ وَزُوعٌ) (ابن منظور، 2000) والوَزَع في لسان العــرب: مــن أوزِعَ بالشيء يُوزَع إذا اعتاد الشيءَ وأكثرَ منه(ابن مــنظور، 2000)، والولَع منه، ففي الحديث الشريف:" أنه كان مولعا بالسواك" (ابن الأثير، 1979).

وروى اللحياني: ثَقْفٌ لقْف وثَقِفٌ لقِف (ابن منظور، 2000) يقول ابن الســكّيت: رجل ثقِف لقِف إذا كان ضابطا لما يحويه قائما به (ابن منظور، 2000) وجاء في المثل: أثقف من سنّور (الزمخشري، 1977)، والثقف الأخذ بســرعة ويقال رجل عابس كابس (ابن منظور، 2000) والعابس من عبوس الوجه، وكابس أي يكبس رأسه في ثوبه. وروى اللحياني: هو سَمِيج لميج، وسَــمِج لمج (ابن فارس، د، ت) والسَّمْج والسّميج الذي لا ملاحة له واللمج واللميج الكثير الأكل والجماع (ابن منظور، 2000). ومنه ما حكاه اللحياني (ابن منظور، 2000): لا خير في الثريد إذا كان شرثا فرثا، وثريد فرث غير مدقق الثرد، وشُبّه بالجبل غير ضخم الصخور فكأنَّ الثَّريد الفرث شُبِّه بهذا الــنوع من الجبال. يقول ابن منظور: إنّ اللحياني لم يفسر الشرث وفسّره ابنُ سيده: إنه الخشن الذي لم يرقق خبزه. وقال: ولم يفسر اللحياني الفرث، وعندي أنه إتباع وقد يكون من قولهم جبل فرث أي ليس بضخم الصخور،

(ابــن مــنظور، 2000) ومنه قول اللحياني: حَظا بَظا، بمعنى كظا، إذا كان صلبا مكتنــزا (ابن منظور، 2000).

قــال الفــراء:خظــا بظا وكظا بغير همز اكتنــز (أبو الطيب، 1961) قال الراجز:

خاظي البضيع لحمه خظا بظا

ثانيا: كلمة الإتباع لا معنى لها على الإطلاق-ويقصد بكلمة الإتباع الكلمة الثانــية- بحيــث لا تستخدم وحدَها، ومما رُوِي عن اللحياني: (رجل خَصِــيّ بصِــيّ) (ابن منظور، 2000)، فكلمة بصي لا تستخدم وحدَها لإفادة المعنى نفسه .

يقول ابن سيده: خصيّ بصيّ حكاه اللحياني ولم يفسر بصيا، وأراه إتــباعا(ابــن منظور، 2000) أي توكيدا للمعنى وإظهاره، وقال: خَصَاهُ اللهُ وبَصَــاه ولَصاه (ابن منظور، 2000) فكلمة لصاه- أيضا -ليس لها المعنى الــذي تؤديــه كلمــةُ خصي، وإنما جاءت لتقوية المعنى وتوكيده من باب الإتباع كذلك.

ثالــثا: كلمة الإتباع لها معنىً متكلّفٌ مستخرجٌ من الأول، كقول اللحياني: (رجــل خبيث نبيث، إذا كان خسيسا فقيراً، وكذلك شيء خبيث نبيث) (ابــن منظور، 2000) ويرى أحمدُ بنُ فارس أنه يجوز أن يكون إتباعا ويجــوز أن يكــون من ينبث الشرَّ، أي يثيره، (ابن فارس، د، ت) فيما يــرى صاحبُ الصحاحِ أنَّه إتباع (الجوهــري، 1984) ومما روي عن اللحياني وكان معناه مُتكلّفاً: رجل عجعاج بجباج إذا كان صيّاحا (ابن مــنظور، 2000) وكذلــك بربار فجفاج وبجباج عجعاج، (ابن منظور، 2000) فالكلمــات بجباج وفجفاج وبربار ليس معناها كثرةَ الصياح، وإنما جاءت هنا لتأكيد معنى عجعاج من باب الإتباع.

ومممـــا جاء في الواو فيما رويَ عن اللحياني، يقال: ما في الدار وابر ولا وابـــن ي ما فيها أحد قال ابن سيدة: (ما في الدار وابر ولا وابن) (ابن منظور، 2000) لا يستعمل إلّا في النفي، قال الراجز(ابن منظور، 2000):

فَأُبْتُ إلى الحيِّ الذين وراءهم جَرِيضا ولم يُفْلِتْ من الجيش وابرُ

ولم تعثر الدراسةُ على معنىً لوابن بمفردها، مما يؤكد أنها إتباعٌ أو توكيد لوابر وتحقيق للانسجام الصوتي. وحكى اللحياني عن ابن الأعرابي، قال: ما تصنع بي؟ قال: ما عظاك وشراك، يعني ما ساءك (ابن منظور، 2000) فعظاك: أي آلمك وساءك، وشراك إتباعٌ .

ومنه قول الراجز:

تَلْقَيْنَ منه كلَّ ما يَعْظيكِ
حتى تَنِقِّي كنَقيق الدِّيكِ

وروى اللحيانـــي: فَعَل ذلك على رَغْمِه وشِنَغْمِه (ابن منظور، 2000) يقول ابـــن مـــنظور: ذهب اللحياني على أنه إتباع، والإتباع في غالب الأمر لا يكون بالواو، وقد ذكرت الدراسة أنَّ علماءَ اللغة اختلفوا في هذا، و الراجح أنّهـــم عدّوا ما دخلت عليه الواو توكيدا. وروى اللحياني أنماطا أخرى في هذا الباب (ابن منظور، 2000).

وبعـــدُ، فالإتباع من أساليب تقوية الكلام العربيّ وتزينه، فما زلنا نسمع في بعض لهجاتنا المحليّة أنماطا مثل سيّاح نيّاح في وصف البيت الواسع، وحلال زلال في الأعطية، وحيّاك الله وبيّاك للدّعاء، وغير ذلك الكثير.

القلب المكاني

تناول علماءُ اللغةِ القدماءُ ظاهرةَ القلبِ المكاني في اللغة بأنواعه، كقلب أصوات الكلمة من حيثُ التقديمُ والتأخيرُ فيها أو ما يخصُّ علمَ النحو كتقديم ما حقّه التأخير أو تأخير ما حقّه التقديم، أو ما يخصُّ علمَ البلاغة.

يقول ابن فارس: (من سُنَن العرب القلبُ وذلك يكون في الكلمة ويكون في القصة فأمّا الكلمة فقولهم جبذ و جذب وبكل ولبك وهو كثير) (السيوطي، 1998) ولم يغفل الدرس اللغوي المعاصر هذه الظاهرة سواء من علماء العربية العرب أو من المستشرقين (عبدالتواب، 1983، والصالح، 1987) والقلب المكاني هو: تقديم بعض أصوات الكلمة على بعض لصعوبة تتابعها الأصلي على الذوق اللغوي (بروكلمان، 1977، وعبدالتواب، 1967) ونظن أن تفسير هذه الظاهرة قد يعود إلى قانون السهولة والتيسير (عبدالتواب، 1983) أو قد يُفسر بأنه ظاهرة لهجية.

يقول السيوطي: أهلُ الحجاز يقولون لعمري، بينما أهل تميم يقولون رعملي (السيوطي، 1998) وقد يفسّر من باب الخطأ والتوهم –وغالبا– ما يكون هذا عند العامة والأطفال (عبدالتواب، 1967) إذ يشيع في كلام العامة عندنا تجوّز بدلا من تزوّج ومرسح بدلا من مسرح، ومغطنيس بدلا من مغناطيس (عبدالتواب، 1967، ونور الدين، 1992) وتبقى قضية أيهما المقلوب أو المقلوب عنه تشغل بال الدارسين، فرأى اللغويون أن المفردة التي لها مصدر هي الأصل، يقول ابن جنّي: "ومن المقلوب قولهم امضحلّ وهو مقلوب عن اضمحلّ، ألا ترى أن المصدر إنما هو على اضمحلّ، وهو الاضمحلال ولا يقولون امضحلال" (ابن جني، د، ت والسيوطي، 1998)، وممّا رُوِيَ عن اللحياني "سمّ عُذاف مقلوب عن ذُعاف" (ابن منظور، 2000) أي سمّ قاتل قال الشمّاخ من الطويل:

ولمّا رأينا الماءَ قدْ حَالَ دونَهُ ذُعَافٌ إلى جنبِ الشريعةِ كارزُ

وقال الشّنفرى فيما كان يطالب فيه بني سلامان:

فإلاّ تَزرْني حَتْفَتي أو تلاقيني أمشِ بدهر أو عذاف فنوّرا

فنظنُّ أنَّ تفسيرَ مثل هذا القلب عائد إلى تحقيق الانسجام الصوتي، ففي بعض الحالات يؤدّي القلب إلى تتابعٍ صوتيٍّ أكثرَ اتّساقا مع الأنماط اللغوية الشائعة، وحينئذ يكون التركيب الفونولوجي للّغةِ، هو السبب في حدوث القلب (أحمد عمر، 1976) إذ إنّ أكثر التراكيب اللغوية استعمالاً ما كان الانحدار فيه من المخرج الأعلى فالأوسط فالأدنى، والأقل استعمالاً ما انتقل فيه من المخرج الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط (عبدالقادر الخليل، 2002) فعذاف يتحقق فيها الانسجام الصوتي أكثر من ذعاف، إذ إنّ مخرج العين من أعلى المخارج وهو الحلق، والذال من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، والفاء صوت شفويّ أسنانيّ، فالتدرّج واضحٌ في ترتيب أصوات (عذاف) من الأعلى إلى الأدنى، ويُفسَّرُ بالقول نفسه ما رُوِي عن اللحياني: (خلِّ عن لمَق الطريق ولَقَمِه) (ابن منظور، 2000) قال رؤبة:

سَاوَى بأيديهنّ من قَصدِ اللّمَق

ومما روي عن اللحياني "تبيّغ به الدم أي غلبه وقهره مقلوب من البغي"، ولعلّ صعوبةَ الحركةِ المزدوجةِ في آخر الكلمة قد ساهمَ في عمليّة القلب المكاني، ولاسيّما أنّ التّشديدَ يخفّفُ من نطق الحركات المزدوجة، ويمكن تمثيل ذلك صوتيا:

tabayyaga	<<	tabaggaya
تبيّغَ		تبغّيَ

وجعل ابنُ منظور (تبيّغ) مثل: جذب وجبذ وما أطيبه وأيطبه (ابن منظور، 2000) وعدَّ البصريون أن مثلَ هذا إنما هو لهجة، أيْ أنَّ كلاً منهما أصل في بيئة. يقول النحاس في شرح المعلقات:" وأما ما يسميه الكوفيون القلب؛ نحو جذب وجبذ، فليس هذا القلب عند البصريين، وإنما

هما لغتان" (السيوطي، 1998) ومنه أيضا ما روي عن اللحياني: انزبق في الحبالة وهو لغة في انزقب بمعنى نشب (ابن منظور، 2000) ويقول أبو القاسم السعدي: وانزبق وانزقب إذا دخل في الشيء واستتر (ابن القطاع، 1983) وقول ابن منظور هو لغة في انزقب، يدلّل على أن كلا المفردتين استعملتا في بيئة، وكذلك ما حكاه اللحياني: (بفيه الكِلْحم والكلمح وهو من الدعاء بمعنى التراب له) (ابن منظور، 2000) وروى اللحياني العباقيل بمعنى بقايا الحب والمرض كالعقابيل (ابن منظور، 2000) ونجد أن صاحب اللسان لم يروِ في هذه المادة (عبقل) إلّا هذه الرواية عن اللحياني ولم يروِ غيرُه شيئا عنها، مما يجعلنا نرجّح أنّ اللحياني أخطأ في سماعها، إذ لم تعثرِ الدّراسةُ في حدود ما وصلت إليه على رواية لقلب هذه المفردة في كتب اللغة .

ومما قد يفسّر بخطأ الرواية أو السماع ما روي عن اللحياني: تَبرقط على قفاه كتقرطب (ابن منظور، 2000) والنَّقْتَلة مقلوب القَنْتَلة، وهو أن يَنْبُثَ الترابَ إذا مشى (ابن منظور، 2000) وقول اللحياني:(بُرذون أرشم وأرمش مثل الأبرش في لونه) (ابن منظور، 2000) ونظن أن هذا من باب الإتباع، فكلمة أرمش لا معنى لها بمفردها ليدلّ على اللون. وقد روى السيوطي: (أعمش أرمش) في باب الإتباع (السيوطي،1998) والعَمَشُ والرَّمَش داءٌ يصيب العينَ، قال ابن سيده: وأرى اللحياني قد حكى الطّلْحُب في الطُّحلب (ابن منظور، 2000) ومثل هذا شائعٌ في لهجاتنا اليوم -كما ذكرنا سابقا- نتيجةً للسرعة واختصاراً للجهد وصعوبةَ انتقالِ اللسان من مخرجٍ إلى مخرج قريبٍ منه، فينتج مثل هذه المفردات التي نظنُّ أنها من باب السهولة والتيسير واتساع اللغة، فكثيرة هي المفردات التي احتفظتْ بها اللغةُ

بصــورتها الأصــلية مــع الصّــورة الجديــدةِ التــي طرأ عليها التقديمُ والتأخير(برجشترايسر، 1982).

الفصل الثالث

أثر النّظام المقطعي

يُعـرّف علمـاءُ اللغـةِ المعاصرون المقطعَ الصوتيَّ بأنَّه عددٌ من التّـتابعات المخـتلفةِ مـن السواكن والعلل بالإضافة إلى عدد من الملامح الأُخـرى، مثل الطّول والنّبر والتنغيم، أوعلل مفردة أوسواكن مفردة، تُعدّ في اللغة المعيَّنة مجموعةً واحدة (أحمد عمر، 1976) وهذا تعريفٌ فنولوجي يحـددُ المقطـعَ فـي لغـة معيّنة، أو مجموعةِ لغات، إذ لا يوجد تعريف فنولوجـي عامّ يشمل اللغاتِ الإنسانيةَ جميعَها، فلكلّ لغةٍ نظامُها المقطعيّ الخاصّ بها كمال بشر، 1987).

وقد عرّف الفارابي المقطعَ الصوتيّ بقوله: "وكلّ حرفٍ غيرِ مصوّت أُتبعَ بمصوتٍ قصيرٍ، فإنه يسمّى المقطع القصير، والعرب يسمونه الحرفَ المتحركَ، من قبل أنهم يسمّون المصوتات القصيرةَ حركاتٍ، وكلّ حرفٍ لم يتبعْ بمصوتٍ أصلاً، وهو يمكن أن يقترنَ به فإنهم يسمّونه الحرف الساكن، وكـلّ حـرفٍ غـير مُصوّت قُرن به مُصوّتٌ طويلٌ، فإننا نسمّيه المقطعَ الطويلَ" (الفارابي، د، ت) ولا بدّ من أن نشير هنا إلى الحقائق الآتية:

أولاً: اتفـق الفارابـي مـع علمـاء اللغة المعاصرين في تعريف المقطع الصـوتي، علـى أنه عددٌ من التتابعات المختلفة من السواكن والعلل (ماريو باي، 1987، وعبد القادر الخليل، 1993).

ثانـياً: ربمـا يكون الذي ساعد الفارابي في تعريف المقطع هو اهتماماته الموسيقية (العبابنة، 2000).

ثالثاً: إنّ الفارابي لم يشر إلى كلّ أنواع المقاطع الصوتية التي توصّل إليها الدرس اللغوي المعاصر، بل نلحظ نوعين من المقاطع الصوتية عنده وهما:

المقطـــع القصير المفتوح (صامت + حركة) والمقطع الطويل المفتوح (صامت + حركة طويلة).

أمّا أنواع المقاطع العربية فهي خمسة، (عبد التواب، 1983، و1982):

أولاً : مقطـــع قصير مفتوح يبدأ بصامت وينتهي بحركة قصيرة، وهو من المقاطع الشائعة في اللغة العربية ويرمز له (ص ح ق)؛ حيث(ص) : ترمز إلى الصامت و(ح ق) ترمز إلى الحركة القصيرة.

ثانياً: مقطع طويل مفتوح، يبدأ بصامت وتكون نواته صوتاً صائتاً (حركة طويلـــة) ويرمز له (ص ح ط) ويعني الرمز (ح ط): حركة طويلة، وهو من المقاطع الجائزة في اللغة العربية دون تحفّظ.

ثالثاً: مقطع قصير مغلق حركته قصيرة يبدأ بصامت، ثمّ النواة وهي حركة قصيرة ويغْلِقُ صامتٌ آخرُ هذا المقطعَ، ويرمزله (ص ح ق ص) وهو مقطع كثير الشيوع في اللغة العربية .

رابعاً: مقطع طويل مغلق حركته طويلة وهو كسابقه، يبدأ بصامت ويغلق بصامت أيضاً إلاّ أنّ الفرقَ بينهما هو النواة، ففي المقطع الأوّل كانت صائتاً قصيراً (ح ق) وفي هذا المقطع النواة صوت صائت طويل، ويرمز له (ص ح ط ص) .وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا المقطع جائز ولكنه مكروه في اللغة العربية إذا توافر فيه شرطان:

الأوّل: أن يكون في آخر الكلام في حالة الوقف.

الثاني: أن يكون الصامت الذي أغلق فيه مكرّراً في المقطع الذي يليه، ويكـــون هـــذا المقطـــعُ مرفوضاً في اللغة العربية إنْ لم يتوافرْ فيه الشرطان السابقان، (العبابنة، 2000).

خامساً: مقطع زائد في الطول ، يبدأ بصامت ونواته حركة قصيرة ويُغْلق هـــذا المقطـــع بصـــامتين و يرمز له بـــ(ص ح ق ص ص)، وهذا

المقطع أقلُّ مقاطع الكلمة العربية شيوعاً، إذْ لا يتحققُ إلاّ عند نهاية الكلام وبشرط أنْ يتوالى صامتان عند النهاية لا يفصلهما صائت، (الخولي، 1987)

وممّا سبقَ نستخلصُ خصائصَ النظامِ المقطعيّ للكلمة العربية:

أولاً: لا بـدّ من أنْ يبدأ المقطعُ العربيُّ بصامتٍ وأنْ يُثنى بحركة (شاهين، 1977)، فـلا يبدأ المقطعُ العربي بحركةٍ مهما كان موقعه، (عبدالتواب، 1982 وشاهين، 1984).

ثانـياً: لا يجـوز فـي الـنظام المقطعـي للكلمة العربية أن تبدأ الكلمةُ بصامت(شاهين، 1977، 41)

ثالـثاً: أنكـرتْ العربيةُ توالي الحركاتِ وخصوصاً الطويلة، وأشار بعضُ الدارسـين إلى إمكان وجوده في بعض الحالات القليلة، كإسناد الأفعال المعتلّة إلى واو الجماعة؛ لأنّ توالي الحركات يُضْعف النظامَ المقطعيَّ مـن وجهة نظر علماء اللغة المعاصرين، ولأنّه يجعلُ النطقَ ثقيلاً من وجهة نظر القدماء(شاهين، 1977).

رابعاً: إنّ العربَ يكرهون النطقَ بمقاطعَ مفتوحةٍ متواليةٍ، لذلك لجأوا إلى إقفـال بعـض هـذه المقـاطع المفتوحة، وهو ما اتخذ أحياناً صورةَ (الإسـكان) وأحياناً صورةَ الإدغام(شاهين، 1977)، ولعلّ ظاهرة الهمز هـي إحـدى ظواهر جنوح اللغة إلى إقفال المقاطعِ المفتوحة، وستبيّن الدراسـةُ في الصفحاتِ القادمة أثرَ الهمزة المقحمةِ في إغلاق المقطع المفتوح في نوادر اللحياني.

وبعـد، فقد رصدتْ الدراسةُ الظواهرَ التاليةَ التي أثّرت في تشكيل النظام المقطعي للكلمة العربية فيما رُوِيَ عن اللحياني:

الحركات المزدوجة

يرى بعضُ الدّارسين المعاصرين أنّ تحديدَ معنىً جامعٍ لمصطلحِ

الحركة المزدوجة أمرٌ صعبٌ جداً، إذ تختلفُ الحركاتُ المزدوجةُ من لغةٍ إلـى أخرى(كناعنة، 1997)، على الرغم من وجود الحركات المزدوجة في كلّ اللغات الإنسانيّة، يقول فندريس :"يوجد في كلّ اللغات مزدوجات، تمثِّل كلمات من منبع واحد"(فندريس، 1950، 74).

وتظهـر صـعوبةُ تحديدِ معنى جامع للحركة المزدوجة من التعريفات الكثـيرة الّتي عرّفها بها علماءُ اللغة المعاصرون، فهي عند إبراهيم أنيس: "التقاء صَوتَيْ لين أحدهما مقطعي والآخر غير مقطعي ينتج ذلك الصوت عـادةً المركّب الذي يسمّى(Diphthong) (أنيس، 1961، 111) وعرّفها غالبُ المطّلبـي بقولـه: "إنّ هـذا التـتابع بين صوت المدّ و نصف المدّ هو ما اصطُلح عليه بصوت المدّ المركّب " (المطلبي، 1984، 44).

وعرّفها الشّايب بقوله : "اقتران الحركةِ بشبه الحركة في مقطع واحد يكوّن مـا يُعرف في الاصطلاح بالمزدوج (Diphthong)، (الشايب، 1983، 423).

وللحركة المزدوجة في العربية نوعان هما :

1-الحركة المزدوجة الصاعدة (Rising Diphthong) والتي تتألّف من شبه الحركة أولاً ثمّ الحركة (كناعنة، 1997) في مثل (يسر) (أنيس، 1961).

2- الحركة المزدوجة الهابطة:(Falling Diphthong) وتتألّف من الحركة ثمّ شبه الحركة، كما في كلمة(بيت) (أنيس، 1961).

وقـد جمعتْ نوادرُ اللحياني أنماطاً لغويةً كثيرة كان للحركات المزدوجة أثـرٌ فـي تشكيلها ، بل كانت الحركات المزدوجة هي معيار النُّدرة فيها، وممّا روي عنه:

أولاً: في الأسماء و المصادر

يـروي ابـن مـنظور: "الصّوغ: مصدر صاغ الشيء يصُوغُه صَوْغاً وصِـياغةً، وصُـغْتُه أصُـوغُه صِياغةً وصِيغَةً وصَيْغُوغةً، الأخيرة عن

اللحياني: سَبَكَهُ، ومثله كان كينونةً ودام ديمومةً، وساد سيدودةً، وقال: قال الكسـائيّ: كـأنّ أصلَه كونونة وسودودة ودومومة فقَلَبَ الواو ياءً طلبَ الخفــة، وكــلّ ذلك عند سيبويه فَعلولة، أكانت من ذوات الياء أومن ذوات الــواو" (ابــن مــنظور، 2000، 307/8) فالأصل عند الكسائي بالواو، وعدّ القدمـــاء مــثل هذا إبدالاً. وفي الدراسات اللغوية المعاصرة هو نفورٌ من بعــض الحركات المزدوجة إلى غيرها، ويظهر ذلك من التمثيل الصوتي الآتي:

sawgugatun صوغوغة	saygugatun صيغوغة
kawnunatun كونونة	kaynonatun كينونة

فقــد فــرّتْ اللّغــةُ في هذا النمطِ الاستعمالي من الحركة المزدوجة الهابطةِ الواوية إلى حركة مزدوجة هابطة يائيّة، لأنّ الياء أخفُّ من الواو، ومثل ذلك:

sawdudatun سودودة	saydudatun سيدودة
dawmumatun دومومة	daymumatun ديمومة

نلحظ مما سبق أنّ الأنماطَ الغويّةَ تبدأ بالمقطع الصوتي القصير المغلق (ص ح ص) وأنّ حــدّ إغلاقه شبه الحركة (الواو) في الأصل والياء فيما روي عــن اللحيانـــي، ولعلّ ما يسوّغ رواية اللحياني ما يلي: أولاً: طلب الخفّة (شــاهين، 1977)–كما ذكرنا سابقاً – إذ إنّ الحركة المزدوجة الهابطة (ay) أخــفّ مــن (aw) مع العلم أنّ اللغةَ حافظت على هذين المزدوجين أكثرَ من غيرهما من المزدوجات الهابطة الأُخرى (كناعنة، 1997).

ثانـــياً: إنّ الـــنطق بالـــياء من خصائصِ النّطقِ الحضري، كما أنّ الكسرة كذلـــك، في حين يُؤْثِر البدو الواوَ والضمةَ، وهذا ما يسوّغ وجود بعض الأنماط اللغوية بروايتين (شاهين، 1977) كالأنماط السابقة

ثالثاً: الواو مع الياء من أصوات اللِّين؛ لأنّ مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشدّ من اتساع غيرها (ســيبويه، 1999) وهما شبه حركة أو شبه علّة كما يسمِّيها المعاصرون(شاهين،1966، والعبابنة،1997)، ومثل ذلك ما رواه ابــن مــنظور عن اللحياني أيضاً: أمرهم فَوْضى وفَيْضى، أيْ مخــتلط (ابن منظور، 2000، 239/11)، وروى عنه أيضاً: (الجَيْلان) فــي (الجولان) قال ابن منظور:(وجال التراب جَوْلاً وانجال: ذهبَ وســطعَ، والجَــوْل والجُــول والجَــوْلان والجَيْلان، والأخيرة عن اللحياني: التراب والحصى) (ابن منظور، 2000، 243/3)، فيظهر من تلــك الأمثلة–المرويّة عن اللحياني– أنّ اللغةَ كانت تفرُّ من الحركة المــزدوجة الهابطــة الواويّة إلى الحركة المزدوجة الهابطة اليائيّة للأســباب التــي ذكرناها سابقاً، و لكنَّ هذا النمطَ اليائي في الأمثلة الأخــيرة مستعملٌ في بعض البيئات الاستعمالية، وأمّا الأمثلةُ الأولى فتمــثّلُ الــواو فيها أصلاً عميقاً غيرَ منطوق به، ولكنّه موجودٌ في الأصول الصامتيّة غيرِ الاستعمالية فقط.

وهــذا الكــلام ينطبق تماماً على الحركة المزدوجة الصاعدة؛ إذ رصدت الدراســة الأنماطَ اللغويّةَ التالية التي فضّلتْ اللغةُ فيها اللجوءَ إلى الحركة المــزدوجة الصــاعدة اليائيّة، من ذلك ما رواه ابنُ منظور: "جَبى الخراج والمــاء والحوض يجباه ويجبيه: جمعه، وجَبى يَجْبي نادراً، مثل أبى يأبى؛ وذلــك أنّــهم شبّهوا الألف في آخره بالهمزة في: قَرَأَ يَقْرَأُ، وهَدَأَ يَهْدَأُ وقد

قـــالوا يَجْبى والمصدر جِبْوَة وجِبْيَة، عن اللحياني(ابن منظور، 3، 2000/72) ويمكن تمثيل ذلك صوتياً:

جِبْوَةٌ gibwatun   جِبْيَةٌ gibyatun

ومثله ما روي عنه من قوله: إنّه لحسن العِزْوة، رواها اللحياني: إنّه لحسن العـــزية، كما رصدت الدراسة نمطاً لغوياً مروياً كما يذكر اللحياني يخالف ما جاء سابقاً إذ روي عن اللحياني: (لي عنه غُنْوة، أي غنىً) والمعروف عـــن ابن منظور غُنية(ابن منظور، 11، 2000/95) فهذا يثبت ما قلناه سابقاً مـــن أن المزدوجيـــن الحركيين[(ay)، (aw)] و[(ya)،(wa)] مزدوجان مقبولان في اللغة ولم تنفر من أحدهما نفوراً مطلقاً يصل إلى درجة اللفظ، وإن كانـــت اللغـــة تجـــنح إلـــى اليائي أكثر من الواوي في أغلب البيئات الاســـتعمالية. ويتضح عدم نفور اللغة من هذين المزدوجين الحركيين، في الصيغ الفعلية المرويّة عن اللحياني أكثر مما هو عليه في الصيغ الاسميّة، حيث روى اللحياني النمطَ اللغوي الواحد بصيغتين مثل: بَقَيْتُه وبقَوْتُه: أي نظرت إليه(ابن منظور، 2000، 2/130)

Bakaytuhu   <   Bakawtuhu

ويـــرى ابنُ منظور أنَّ (بقَوْتُه) لهجةٌ في (بَقَيْتُه) (ابـــن منظور، 2000،2/ 130) وربما يكون كلٌّ من النمطين قد شاع في بيئتين، إحداهما أقرب إلى التمدّن والأُخرى ذات طابع بدوي وإن كنّا نرجّحُ تغيّر الواو إلى الياء؛ لأنّ الصوتَ الأخيرَ أكثرُ سهولةً.

ومثل ذلك: باهاني فَبَهَوْته، أي صرتُ أبهى منه، وباهاني فَبَهَيْتُه (ابن مـــنظور، 2000) وغَـــذَيْـــت الصَّبيّ وغَذَوْته، ودَحَيْتُ الشيء ودَحَوْتُه (ابن منظور، 2000، 5/226) رواها اللحياني جميعاً وغيرها(ابن منظور، 2000).

ورصـــدتْ الدراسةُ –أيضاً– أثرَ الحركة المزدوجة في تشكيل مقاطعِ المثنى من الفعل الناقص، فقد رُوِيَ عن اللحياني"ثروان "مثّنى الثرى وهو التراب النّدي (ابن منظور، 2000، 17/3) وتثنية (الثرى): (ثريان) و(ثروان) (ابن منظور، 2000).

ولـــنا أن نظنَّ أنّ اللحياني عدّ الثرى مما ألفه منقلبة عن واو ثَرَوَtarawa فقد ذكر سيبويه: "أنّه إذا كانت الياء أو الواو قبلها فتحة اعتلّت وقُلبت ألفاً، كمـــا اعتلّت وقبلها الضم والكسر، ولم يجعلوها وقبلها الفتحة على الأصل، إذ لم تكن على الأصل وقبلها الضمة والكسرة فإذا اعتلّت قلبت ألفا(سيبويه، 1999، 526/4)، وقـــال الميداني عن قلب الواو والياء ألفاً:"هما تقلبان إلى الألـــف على وجهين، أحدهما أصل والآخر ليس بأصل، فالوجه الأول أن تقلـــبا ألفا، وهما في موضع حركة نحو: قال وباع ورمى وعصا ورحىً، قلبت كلّ واحدة من الواو والياء ألفاً لكونها موضع حركة ولانفتاح ما قبلها" (الميدانـــي، 1981)، ولـــم يختلف علماءُ اللغة المعاصرون مع علماء اللغة القدماء في هذا، إلاّ أنّ المعاصرين يَرَوْنَ أنّ هذا القلب لا يتمُّ دفعةً واحدةً بل يتمّ على مراحلَ مختلفةٍ لنا أن نتصورها كما يلي:

مـــرحلة الصحة tarawa، مرحلة التسكين:taraw، ثمّ مرحلة الإمالة: tarao، ومن ثمّ مرحلة الفتح الخالص أو التفخيم: tara. فإذا أردنا تثنيته إلى (ثروان) هذا النمط المرويّ عن اللحياني، فإننا نضيفُ لاحقةَ المثنّى (an) لتصـــبحَ الكلمـــةُ (taraani)، حيث التقتْ حركتان طويلتان في كلمة واحدة، تمثّل الأولى نواةً للمقطع (ra)، وأمّا الثانية فقد بدأ بها المقطعُ الثاني، وهذا لا يجـــوز، لذلك لجأت اللغة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات الكيفيّة و الكمـــيّة(العبابـــنة، 2000، وكناعـــنة، 1997) تمثّلـــت في إعادة شبه الحركة المحذوفة(w) وتقصير الحركة الأولى فتعاد الكلمةُ إلى وضعها الأصلي من

حيــثُ طــول الحركة فتصبح الكلمةُ: (tarawani)، ويقال الكلام نفسُه عند تحليل النمط (ثريان) بالياء، كما أنه من الممكن أن يكون الأصل: tarawani بــالواو التــي تحدّثنا عنها، ثمّ حدثت عملية مماثلة جزئية مُدبِرة منفصلة، فتغيرت الواو إلى الياء تأثراً بالكسرة .

tarawani	<	tarayani
الأصل(مستعمل)		بعد المماثلة(مستعمل)

وقــال اللحيانـــي: (أهل طيء يقولون: حَوْثُ عبدالله زيد (ابن منظور، 2000، 4/259، والأزهري، د، ت) بمعنى:حيث عبدالله زيد و (حَوْث لغةٌ في حيــث) (الجوهري، 1984 والخليل،1980) وعدّها الخليلُ لهجةَ تميم (الخليل، 1980)، ومنه قول الشاعر:

ولكنّ قَذَاها وَاحِدٌ لا تُرِيدُه   أتتْنَا بها الغيطانُ منْ حوثُ لا ندري

يقــول الأزهري:"(حوث وحيث) لغتان جيّدتان والقرآن نزل بالياء وهي أفصح اللغتين" (الأزهري، د، ت) ولعلّ قبيلةَ طيء هي التي مالتْ إلى النمط (حــوث) الــذي رواه اللحيانـــي، هــو جنوح اللغة في طيء إلى الحركة المــزدوجة الواوية الهابطة لإيثار بعض القبائل البدويّة كطيء وتميم الضمّ في كثير من الصّيَغ (أنيس، ط6)

haytu	hawtu

وبفعل تأثير الحركات المزدوجة لجأت اللغةُ في بعض الأنماط اللغوية للــتخلّص من هذه الحركات عن طريق التعويض بصوت صامت كالتاء، وهــذا ما يفسّر سابقة التاء في بعض الأنماط اللغوية (العبابنة، 2000)، من ذلك ما رواه اللحياني داري وُجاه دارك، ووَجاه دارك ووِجاه دارك، وتبدل التاء من كلّ ذلك (ابن منظور، 2000، 15/162)، فإذا كانت الواو مفتوحةً أو مكســورةً أولاً أُبدلــتْ تاءً، وهذا إبدالٌ ليس بمطّردِ وفقاً لما يقول سيبويه (سيبويه، 1999، 4/675) من ذلك قولهم: تراث من ورث ...و التجاه من

واجهت(سيبويه، 1999، 4/675)، وعن اللحياني: تِقاء وأصله وقاء من الفعل وقى (ابن منظور، 2000، 15/226)، وهذا إبدال مسوّغ عند القدماء إذ إنّ الواو والتاء من حروف الزيادة، فيتمّ إبدالها في صيغة الافتعال. غير أنّ الدرس الصوتي المعاصر فسّر هذا الإبدال بشكّل مختلف، فليس ثمّة تقاربٌ صوتيٌّ بين الواو والتاء لا من حيث المخرج ولا من حيث الصفة، لذلك يمكن أن يكون تعليل إبدالها محمولا على باب القياس الخاطيء إذ قاسوا على صيغة كانت التاء صوتاً أصيلاً فيها مثل تبع وتلف عندما تكون على صيغة الافتعال، ثمّ عُمّم في السياقات الأُخرى (العبابنة، 2000)، ويمكن تسويغ ما رواه اللحياني سابقاً (داري وجاه دارك) كما يلي:

فالتعليل يكون من باب افتعل بالدرجة الأولى

اوتجاه	اتجاه	اتِّجاه
>iwtigah"un"	>itigah"un"	>ittigah"un"
الأصل	حذف الواو للتخلّص من شبه الحركة	التعويض عن المحذوف عن طريق تشديد تاء الافتعال

فالخطوة الأولى تمثّل الأصل النظري لأحد اشتقاقات صيغة الافتعال (المصدر) وفيه الحركة المزدوجة الهابطة (iw) في مقطعه الأول، وهذه الحركة لا قبول لها في الواقع الاستعمالي الفعلي، ولذا فقد حذفتها اللغة كما هو واضح في الخطوة الثانية مما خلق فجوةً صوتيةً قد تحجب عن دلالة الصيغة، فقامت اللغة بالتعويض عن المحذوف بتشديد تاء الافتعال في الخطوة الأخيرة، وذلك للمحافظة على زنة الافتعال ودلالتها، وبعد هذه الخطوة يمكن أن يتدخل القياس الخاطيء، فإذا كنا نعيد الأفعال التائية الفاء مثل(اتّبع) أو المصدر (اتّباع) إلى الأصل الثلاثي وهو تبع، وعندما يعيد المتكلة (اتجاه) إلى أصله الثلاثي يُفترض أن يعود إلى (وجه) ولكن عملية القياس الخاطيء التي تتدخّل تمنعه من ذلك، فتُقاس على (تبع) فتصبح

(تجــه) ومن هذا النمط اللغوي تُشتق الأنماط التائية ومنها رواية اللحياني كما في المخطط التالي:

وجــاه

اتّجـــــاه (بعد العملية المذكورة)

تجـــــه

تَجاه	تِجاه	تُجاه
tagaha	tigaha	tugaha

إنّ التاء المبدلة من الواو جاءت عن طريق القياس الخاطيء من صيغة الافتعال، ويمكن تمثيل ذلك صوتياً:

وَجَهَ	>	اوْتَجَه	>	اتَجَهَ	>	اتَّجَهَ
wagaha		>iwtagaha		>itagaha		>ittagah
الفعل الثلاثي الأصل في صيغة الافتعال وفيه الحركة المزدوجة الهابطة (iw)				حذف شبه الحركة		التعويض عن طريق تشديد تاء الافتعال

وبعـــد هذا تبدأ عملية اشتقاق فعلها في الأوضاع الاستعماليّة الأُخرى مـــثل تِجـــاه وتَجاه وتُجاه الواردة عن اللحياني. ويمكن تمثيلها صوتياً كما يلي:

Wigaha	igaha	tigah
wagaha	agaha	tagah
wugaha	ugaha	tugah
الأصل	حذف شبه الحركة	اجتلاب التاء قياسا خاطئا

وبفعـــل هـــذا القـــياس الخاطيء أيضاً -يمكن أن نفسّر النمط (تقاء) المروي عن اللحياني وأصله (وقاء) لأنّه من الفعل وقى.

وممّا لا شكّ فيه، أنّ هذا هو الطريق الذي وصلت إلينا عنه كلماتٌ أخرى، مثل: التّكلان من (وكل)، والتخمة من الطعام الوخيم، والتقوى من (وقى)، والتراث من (ورث)، و تجاه من (وجه) ... و غير ذلك(عبدالتواب، 1983) وهذا ما سمّاه بعضُ علماء اللغة المعاصرين بـــ(بناء الأبنية) (برجشترايسر، 1982)، أوالقياس البنائي(بروكلمان، 1977).

الهمـــزة

ذكـــر سيبويه أنّ صوتَ الهمزةِ يخرجُ من أقصى الحلق، ووصفه بالجهـــر والشـــدّة،(سيبويه، 1999، 573/4) في حين يرى علماءُ الأصواتِ المعاصـــرون أنّ مخرجَه من الحنجرة، ويحدث بأن تنطبقَ فتحةُ المزمارِ انطـــباقاً تامّاً فلا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق، ثمّ تنفرج فتحة المزمار فجـــأةً فيسمع صوت انفجاري هو ما نعبّر عنه بالهمزة (تمام حسان، 1979) وقـــد تصرف العرب في صوت الهمزة على أوجه كثيرة، تحقيقاً وتسهيلاً وإبدالاً وإسقاطاً(القيسي، مكّي، 1984). ومما رصدته الدراسةُ فيما روي عن اللحياني من أنماط لغوية تخصُّ الهمزة كانت على أربعة أشكال:

أولاً: تغيّرها إلى صوتٍ آخر كالهاء والعين، وقد عالجت الدراسة ذلك في باب الإبدال.

ثانياً: تحقيقها أي؛ النطق بها.

ثالثاً: التخلّص من الهمزة دون تعويض.

رابعاً: إقحام الهمزة لعلّة.

وقبل الولوج في معالجة الأنماط المرويّة عن اللحياني سواء تلك التي حُذفـــت الهمـــزة منها أو التي أُقحمت الهمزة فيها -لا بدّ أن نشير إلى أنّ

القــبائل البدويّة بوجهٍ عام كقبائل تميم وأسد وعقيل وقيس كانت أميلَ إلى تحقــيق الهمــزة في كلامها، وأن لهجات القبائل المتحضّرة، كهذيل وأهل المدينة والأنصار وقريش تميل إلى التخلّص من الهمز(الجندي، 1983) غير أنّ عبد الصبور شاهين فسّر اختلاف لهجات البدو عن اللهجات الحضرية يعود إلى اختيار نوع النّبر في كلّ بيئة، فبادية تميم كان نبرُها نبراً توتريّاً همزياً، وكان نبرُ حاضرة الحجاز في الغالب نبرَ طول (شاهين، 1966) ففي كلمــة العالم مثلاً يكون النبر نبر طول؛ لأنه واقع على المقطع الأوّل "عا" فــيهمز الــبدوي هــذا المقطع فيتحوّل النبر نبر همز فينتج النمط الجديد "العألم"(شاهين، 1966، والمصاروة، 2000).

كما أنّ للهمزةِ عند عبد الصبور شاهين وظيفةً أُخرى، هي الهروب من تــتابع الصــوائت (شاهين، 1966، 80) وعلى ذلك يرى أنّ الهمزةَ صوتٌ وظيفيّ، وسنقسم هذا البحثَ إلى قسمين:

القسم الأول: نتناول فيه الأنماط المرويّة عن اللحياني – التي تخلّصتْ من الهمزة فيها، والقسم الثاني: نتناول فيه الأنماط التي أُقحمت فيها الهمزة ولم تكن مهموزةً أصلاً.

وقد ورد عن اللحياني في لسان العرب: "وأنت باديَ الرأي تفعل كذا بغير همز، ومعناه أنت فيما بدا من الرأي وظهر(ابن منظور، 2000، 41/2) وقــال تعــالى:"ما نراك اتّبعك إلاّ الذين هم أراذلُنا بادي الرأي" (هود، 27) قــرأها أبو عمرو (بادىء الرأي) (الأندلسي، أبو حيّان، 1990والدمياطي، د، ت)، ومنه قول الشاعر:

أَضْحَى لِخالي شَبَهِي بادِي بَدِي وصــار للفَحْلِ لساني ويَدِي

وترى الدراسةُ أنَّ في (بدأ) لهجة أُخرى هي (بدي) تطوّرت في لهجة طيء إلى بدا، إذ إنّ طيء يقولون في مثل (بقي) و(شقي) (بقا) و(شقا)

Badiya >> Badi>a

وروى ابـنُ مـنظور عنه أيضاً:"رجلٌ طنٍ، وهو الذي يُحَمُّ غبّاً فيعظم طحالـه وقـد طَنِيَ طَنىً، ويعقِّب ابنُ منظور أنَّ بعضَ العربِ يهمزون، فيقولون طَنِيءَ طَنَأً فهو طَنِيءٌ" (ابن منظور، 2000، 148/9).

وبما أنّ المعجم جمع النمطين –المهموز وغير المهموز – فلا بدّ أن يكـون كلٌّ منهما قد ساد في لهجة إحداهما تحقق الهمز، والأخرى تتخلص منه، ويمكن تمثيل ذلك صوتيّاً.

taniya >> tani>a

ونعتقدُ أنّ معيارَ الندرة في روايتي اللحياني (بادِيَ) و(طنِيَ)، وجودُ الحركة المزدوجة اليائيّة الصاعدة التي تشكّل منها المقطعُ القصير المفتوح الأخير في الكلمتين، وهـذه الحـركة ليست مـن الأوضاع المـرفوضة في اللغة، بل هي أخـفّ الحركـات المزدوجة نطقاً (العبابنة، 2000، 183) وربما لأن الفتحة نواة لها، ومع ذلك فقد ألقتْ بعضُ اللهجات شبهَ الحركة فالتقتْ الحركةُ (الكسرة) مع النواة (الفتحة) فالتقتْ حركتان (ia) وهذا ما لا تسوّغه اللغة؛ لأنّه من الأوضاع الصوتية غير المقبولة، مما ألجأ اللغة إلى التعويض بالهمزة للفصل بينهما والتخلص من هذا الوضع(العبابنة، 2000، 183) ويمكن تمثيل ذلك صوتيا:

taniya	tania	tani>a
طنـــــيَ	طـــــنِ*َ	طَـــــنِيءَ
الأصل	إلقاء شبه الحركة	التعويض بالهمز (عندغير اللحياني)

Badiya	Badia	Badi>a
الأصـل(المـروي عن اللحياني)	إلقـاء شبه الحركة للتّخلّص من الحركة المزدوجة	التعويض بالهمز

و بالنسبة لـِ طننٍ (المروية عن اللحياني) فيمكن تمثيلها صوتيّاً بما يلي:

طَنَيِ
tanayin
الأصل(في حالة الجر)

طَنٍ
Tanin
حذف الحركة المزدوجة

وقد رُوِيَ عن اللحياني (أَمّوا ويَمّوا) بمعنى واحد (ابن منظور، 2000، 156/1) والأَمُّ: القصد(ابن منظور، 2000، 156/1)، فرواية اللحياني هذه تدلّل علـى أنّ الأنمـاط السابقة كلّها كان معيارها لهجيّاً، فلمّا أشارت الدراسة سابقاً إلى أنّ بعض اللهجات كانت تهمز وبعضها كان يحذف الهمزة نرسم المخططَ الصوتيّ التـالي:

yammu
الأصـــل

ammu
حذف شبه الحركة والذي سبّب إجحافاً في النظام المقطعي لبنية الكلمة

>ammu
التعويض بالهمزة

هـذا إذا كـان الأصلُ بالياء، وأما إذا كان الأصلُ بالهمزة (أمم) أمّو، وهـو أمرٌ محتملٌ فإنَّ اللّغةَ تكون قد حذفتْ الهمزةَ، فبدأ المقطعُ بحركة، وهذا غيرُ جائزٍ في الاستعمال اللغوي، فقامت اللغةُ باجتلاب الياء للتعويض عن المحذوف، وأمرُ تبادلِ الهمزةِ مع الحركات المزدوجة محتملٌ؛ لأنّ هذه الأوضاعَ (الهمزة والحركات المزدوجة) من الأوضاع الصعبة.

ويمكن أن نفسّرَ بعضَ الأنماط المهموزةِ التي لم تكنْ كذلك في بُنْيَتِها العمـيقةِ بسبب قانون المبالغة في التفصّح أو المبالغة في التصحيح (over-correctness) (عبدالـتواب، 1967، 129) وذلك بسبب اتّخاذ العربيّة الفصحى الهمـزَ شـعاراً لها، فتسابق العربُ القدماءُ في النطق بالهمزة(عبدالتواب، 1967، 129) وعلى هذا تكون رواياتُ اللحياني السابقة بغير همز صحيحةً

فصـــيحةً، ولـــم تكـــنْ ندرتها بسبب الخروج عن جمهور العلماء، بل لقلّة استعمالها وشيوعها.

إقحـــام الهمـــزة

وعلى العكس مما تقدّم، فقد رُوِي عن اللحياني أنماطٌ لغويةٌ مهموزةٌ لـــم تكـــنْ مهمـــوزةً في بنيتها العميقة (في أصلها)؛ في مثل: "قولٌ مقولٌ ومقؤولٌ" (ابن منظور، 2000، 122/12) وقبل الولوج في معالجة هذا النمط اللغـــوي لا بـــدَّ من الإشارة إلى أنّ علماءَ العربيةِ القدماءَ، قد اعتقدوا أنّه التقى ساكنان في صيغة اسم المفعول من الأفعال الجوفاء (عبد القادر الخليل، 1997) والحقـــيقة أنّه قد تشكّل حركةٌ مزدوجةٌ في هذه الصيغة، والعربية تـــتخلّص مـــن هـــذه الحركة طلباً للخفّة وتوفيراً للجهد المبذول (عبد القادر الخليل، 1997) فالنمط (مقول) أصله مَقْوول makwul تشكّلتْ فيه الحركة المزدوجة (wu)، فتسقط شبه الحركة الواو وتبقى الكلمةُ بعد سقوط الواو المدّيّـــة(مقـــول) makul فتشـــكل في هذا النمط المقطع الصوتي الطويل المغلـــق (ص ح ط ص) (kul) وهـــذا المقطع مكروه في بعض السياقات ومـــرفوض في سياقات أُخرى، إذ يُرفَض إذا لم يكن الصامتُ الأخيرُ منه مشـــدّداً أو في حالة الوقف عليه، وإلا فهو مقبول ولكنّه مع هذا القبول قد يكون صعباً، مما يشكّل سبباً قوياً لسعي اللغة للتخلّص منه، إذ تطرأ عليه مجموعـــةٌ مـــن العمليات الصوتيّة التي تؤدّي في مجملها إلى توليد صيغةٍ جديدة أو استعمالٍ جديد للكلمة، تكون الهمزة واحداً من مكوناته الصوتيّة، على الرغم من أنّها لم تكن مكوّناً من المكونات الصامتيّة للجذر أو الأصل (العبابنة، 2000) ويدلّل على هذا رواية اللحياني الثانية مقؤول، فالأصل كما ذُكر سابقاً مقوول (makwul) فحذفت شبه الحركة (w) وعوّض بالهمزة لتصـــحيح الـــنظام المقطعـــي، إذ بعد حذف شبه الحركة تشكّل مقطعٌ من

(حـــركة طويلـــة +صـــامت) وهو (ul) وهذا لا تسوّغه اللغة إلا في حالة الوقــف؛ لذلــك لجأت إلى إقحام الهمزة ويظهر ذلك من التمثيل الصوتي التالي:

makwul	mak*ul	mak>ul
الأصـــل	حذف شبه الحركة	التعويض بالهمزة

ونظنّ أنّ مسوّغَ حذف شبه الحركة (w) ناتجٌ عن سببين:

أولاً: نفور اللغةِ من الحركة المزدوجة لما تتطلّبه من جهد في نطقها.

ثانياً: إنّ المقطعَ الصوتيَّ الأخيرَ تشكّل من (wul)، وهو مقطعٌ مكروهٌ إنْ لــم يكــنْ مرفوضاً كما أشرنا هذا من جهة، ومن جهة أخرى إنّ حدَّ الابــتداء بهذا المقطع هو شبه الحركة (w) وهو صوت الواو (حرف العلّـــة)، كما يُقال، وهو من الناحية الصوتيّة ناتجٌ عن تتابع الحركات المخـــتلفة الطويلةِ أو القصيرةِ فإذا تتابعت حركتا الفتحة والضمّة نتج صوت الواو، بمعنى أنّ الانزلاق بين حركتي الفتح والضم في الدرس الصوتي المعاصر هو ما يُسمّى بالواو (شاهين، 1977) والواو تعدُّ عند المحدثيــن نصــف حركة من الناحية الصوتيّة و نصف صامت من الناحــية الموقعــيّة(شاهين، 1977)؛ لذلك أرى أنّ المقطع الذي تكون الــواو حدَّ ابتدائه مقطعٌ ضعيفٌ، وهذا ما ألجأ اللغة إلى إقحام الهمزة في رواية اللحياني.

وروى ابنُ منظور عن اللحياني: "أضبَأَ الرجل على ما في يديه بمعنى: أمســك" (ابــن منظور، 2000، 15/9) وعقّب ابنُ منظور (أضبَأَ) لهجة في أضــبى(ابــن مــنظور، 2000، 15/9)، فالمعيار عند ابن منظور لهجي كما وضــحنا ســابقاً، فقد كانت بعض القبائل تهمز وأُخرى كانت تترك الهمزَ حســب البيئة حضريّة كانت أم بدويّة، أمّا المبرر صوتيّاً للهمز في رواية

اللحيانـــي، فــيظهر أنّ اللغةَ قصّرتِ الحركةَ الطويلةَ (ba) ثم قامت اللغةُ بالــتعويض عــن الجــزء المحذوف، فأضبى (>adba) قُصِّرت حركتها الطويلـــة (a) إلـــى حركة قصيرة (a) مما أدّى إلى حدوث فجوة صوتيّة أجحفــتْ بالشــكل الصوتي للكلمة، وهذا اقتضى من اللغة إغلاق المقطع القصير المفتوح (ba) بالهمزة ليصبح مقطعاً قصيراً مغلقاً (ba>) و يمكن توضيح ذلك صوتيّـــــــــاً كما يلـــــي:

>adba	>adba	>adba>
أضبا	أضبَ	أضبأ

وقد جاء مثل هذا في قوله تعالى: " أتستبدلون الذي هو أدنى" (البقرة، 61) فقد قرأ زهير الفرقبي (أدنأ) بالهمز (ابن خالويه، د، ت، والعبابنة، 2000) وروى ابنُ منظور عن اللحياني وحده (أردئاء) بهمزتين جمْع: رجل رديء (ابن منظور، 2000، 31/6) فكأنَّ الأصلَ عند ابن منظور قومٌ أردياء، فألقتْ اللغـــةُ شبهَ الحركةِ من المزدوج الحركي (ya) فشكّل ذلك إجحافاً في بنية الكلمة إذْ التقتْ حركتان (الكسرة والفتحة الطويلة) وهذا ما لا تسوّغه اللغةُ فأقحمتْ اللّغةُ الهمزةَ، ويمكن توضيح ذلك صوتيّاً كما يلـــي :

>ardiya>un	>ardia>un	>ardi>a>un
الأصل	إلقاء شبه الحركة	التعويض بالهمزة

ومن الظواهر التي كان لها أثرٌ واضحٌ في تشكيل النظام المقطعي لبنية الكلمة العربية الظواهر التالية:

تقصير الحركة الطويلة

فقـــد روى اللحياني: أقبل يضربه لا يألُ، مضموم بلا واو(ابن منظور، 2000،5/253)، وعلّة هذا التقصير كما يرى علماء العربية القدماء هو كثرة الاستعمال وحاجتهم إلى معانيها(ابن السراج، 1999) كثيراً؛ فحذفوا في مثل لــم يكُ ولم أبلُ ولم أدرِ(ابن جنّي، 1985) وقد جوّز بعضُهم هذا الحذفَ في

حالــة الوقــف وعدّوه شاذاًّ(ابن السراج، 1999) غير أنّه قُرأ في القرآن:"و اللــيل إذا يسرِ" (الفجر، 4) والأصل يسري (الأندلسي، 1990)، وقوله تعالى: "ســندعُ الزبانـــية"(العلــق، 18) والأصل سندعو بالواو يقول ابن خالويه: "الأصــل(ســندعو) بــالواو، غير أنّ الواو ساكنة واستقبلتها اللام الساكنة فسقطت الواو، فبنوا الخطَّ عليه"(ابن خالويه، د، ت) غير أنّ الرسم العثماني للقــرآن الكــريم لا يعــتدّ به من الناحية المعياريّة، إذْ إنّ قواعدَ الكتابةِ لم تســتقر بعد (عبدالتواب، 1994) وإنْ كان سُنّةً فيؤخذْ به في الرسم ولا يقاس عليه، وقد وردَ مثل هذا التقصير للحركات الطويلة في الشعر؛ لكي يحتفظَ الشــاعرُ بموسيقى الوزن الشعري، وهذا التقصيرُ غيرُ مقبولٍ إلاّ إذا جاء بعــد الحركة الطويلة ساكنٌ في الكلام، وتقصيرها يكون في النّطقِ لا في الكتابة(عبدالتواب، 1994)، قال أبو خراش الهذلي:

ولا أدرِ مَنْ ألقى عليه إزارَه		خلا أنّه قَدْ سُلَّ عن ماجدٍ مَحْض

وقول الشاعر:

كفّاك كفٌّ لا تليقُ درهمــاً		جوداً وأُخرى تُعطِ بالسيف الدّمــا

فالأصل عند أبي خراش(و لا أدري) وعند الآخر: (تعطي)، ويمكن تمثيل رواية اللحياني صوتيّاً كما يلـــي:

la ya> lu	<	la ya> lu
الأصــل		تقصــير الحركــة

فالــنمط (يألو) الأصل تكوّن من مقطعين الثاني منهما هو الثنائي الطويل المفتوح (lu)، وهو من المقاطع الجائزة في اللغة العربية؛ فلا أرى مسوّغاً صوتياً لتقصير الحركة الطويلة ليتشكّلَ النمطُ الثاني (يألُ)، والذي بتقصير الحــركة الطويلة السابقة تشكّل فيه المقطعُ الثنائي القصير المفتوح (lu)،

وهـــذان المقطعـــان يمثلان مساحةً لا بأس بها من المقاطع الموجودة في العربيّة (العبابنة، 2000).

وثمّة روايةٌ أخرى رواها اللحياني عن العرب يقصّرون فيها الحركةَ الطويلــةَ، وهي (المعالِق) في (المعاليق)، والعَلَقُ: كلُّ ما علِّق (ابن منظور، 2000، 255/10)، وكذلــك (اللّــتْ) من (الّتي) فقال اللحياني: (هي اللّتِ فعلــت ذلــك) (ابــن مــنظور، 13، 168/2000) وأورد اللحياني عن شيخه الكســائي: "مالي وللبغِ بعضكم على بعض" أراد للبغي(ابن منظور، 2000) وعقّــب ابــنُ منظور: "إنّ اللحياني لم يعللّه"، وعللّ ابن منظور هذا النمطَ بقوله: "وعندي أنّه استثقل كسرةَ الإعرابِ على الياء، فحذفها وألقى حركتَها على الساكن قبلها"(ابن منظور، 2، 122/2000)، وحقيقة الذي حدث هو حذفٌ لشبه الحركة (y) دون تعويض، للتخلّص من الحركة المزدوجة الصاعدة (yi) كما يلـــي:

lilbagyi	lilbagi
الأصـــل	حذف شبه الحركة دون تعويض

فالأصل تشكَّل من المقاطع (bag) قصير مغلق بصامت ومن الحركة المزدوجة (yi) والنمط الثاني من المقطع (ba) قصير مفتوح و(gi) قصير مفــتوح أيضـــاً، ولـــربما أنّ معيارَ النُّدرة هنا هو تتابع المقاطع القصيرة المفــتوحة. ويفسِّرُ إبراهيم أنيس مثل هذه الظاهرة بأنّه ميل بعض القبائل البدويّة إلى السرعة في نطقها و الميل إلى الاقتصاد في الجهد و الاختصار في النَّفَـــس (أنيس، ط6).

وقد روى اللحياني عكس ذلك فأطال حركة (هجِ) hagi إلى(هجي) hagi وهو زجر الكلب(ابن منظور، 15، 22/2000).

تسكين المتحرّك

مما لا شكَّ فيه أنّ تسكينَ المتحرِّكِ في النمط اللغوي يغيّر في نظامه المقطعـــي، وقـــد وردت أنمـــاطٌ لغويـــةٌ سكّنتْ اللغةُ المتحركَ في بعض صوامتها من ذلك ما رواه اللحياني عن العرب: لَهْ مالٌ، بسكون الهاء(ابـــن منظور، 15، 6/2000)، قال يَعْلى بن الأحول:

فَضلْتُ لَدَى البيتِ العتيقِ أُخيلُهو ومِطْوايَ مشتاقانِ لَهْ أرِقـــان

ويرى ابنُ جنّي أنّ إطالةَ الحركةِ في (أخيلهُ) وتسكين الهاء في(لهْ) لغتان، ويُعَلّل التسكينُ بقوله: إنّ اللحياني جعلها لغةً لأزد السّراة(ابن جنّي، د، ت) وجـــوّزَ سيبويه مثلَ هذا التسكينِ في الشّعر(ســـيبويه، 1999) وأورد شواهدَ شعريةً على ذلك، منها قول امرئ القيس:

فاليومَ أشْرَبْ غَيْـــرَ مُسْتَحقبٍ إثماً مِنَ اللـــهِ ولا وَاغـــل

فسكّن الباء ضرورةً(ابن جنّي، د، ت).

أمّا تحليل رواية اللحياني (لَهْ) صوتيّاً، فتُظهر تأثير النظام المقطعي في بنية الكلمة لَهُ (lahu) فتشكّل هذا النمطُ من مقطعين أحدهما قصير مفتوح (la) والآخر طويل مفتوح (ha) عند بعض العرب، أو قصير مفتوح(hu)؛ فقامـــت اللغةُ بحذف نواة المقطع، فصارت الهاءُ حدَّ إغلاقٍ للمقطع السابق عليها ممّا جعل الكلمة تتكوّن من مقطع واحد هو القصير المغلق بصامت. (صامت حركة قصيرة صامت)، وفي هذا اختصارٌ للجهد، وروى اللحياني كذلـــك عـــن بعـــض بني أسد وقيس (هِيْ فعلت ذلك)(ابن منظور، 2000). ومعيار النّدرة هنا هو حذف الحركة المزدوجة الصاعدة (ya) والذي تشكّل مـــنها المقطـــعُ الآخـــيرُ في هِيَ (hiya)، وبعد حذف الحركةِ المزدوجةِ الصاعدةِ تشكّلت بنية النمط الجديدة من مقطع واحد قصير مفتوح هيْ (h).

فـــي تشكيل النظام المقطعي (بنية الكلمة) فيما رصدته الدراسةُ من نوادر اللحياني من جانبين:

ما عبّر عنه اللغويّون القدامى بالتقاء الساكنين، وهو أن يكون الحرف الأوّل حــرفَ لـيــن والثاني مدغماً في مثله(ابن يعيش، د، ت) نحو ما رواه اللحيانـــي بالتخفيف حَمَارَة في حمَارَّة، وهي شدّة حرّ الصيف(ابــن منظور، 2000، 291/4)، زَعَــارَة في زَعَارَّة، وزَعَرَها يَزعُرُها زَعْراً: نَكَحَها (ابن مــنظور، 2000) وصــبَارَة في صَبَارَّة الشتاء وهي شدّة البرد(ابــن منظور، 2000، 195/8) وألقـــى عليه عَبَالَتَهُ في عَبَالَّتَهُ، أي ثقله(ابن منظور، 2000) والأنماط الّتي رواها اللحياني السابقة (حمارَة، زعارَة، صبارَة،عبالَة) كانت جمــيعها مخفّفة وعزا ابن منظور ذلك إلى أنّها لهجة، ونظنّ أنّ التخفيفَ لهجــةٌ في بعض القبائل كتميم وبكــر بن وائل وغيرهما(الجندي، 1،1983/ 237)، وتفسير روايات اللحياني بالتخفيف، فنظنّ أنّه من باب إعادة الترتيب المقطعـــي، إذْ تشــكّل المقطـــعُ الرابعُ المكروه في الأنماط المشدّدة، وهذا المقطـــع كما أشرنا سابقاً إن لم يكن مرفوضاً فهو مكروه في العربية؛ فهذا المقطـــع (ص ح ط ص) لا يجوز في اللغة العربية الفصحى إلاّ في آخر الكلمة في حالة الوقف عليها أوفي وسطها، بشرط أن يكون المقطع التالي لـــه مبــتدئاً بساكن يماثل الساكن الذي ختم به المقطع السابق (عبدالـــتواب، 1960) ويمكن توضيح ذلك صوتيّاً:

التشــديد	التخفيف (عن اللحياني)
za<arratun	za<aratun
sabarratun	sabaratun
<aballatahu	<abalatahu

فتشــكّل المقطـــعُ المكــروه في الأنماط المشدّدة (<ar) (par) (bal)، وأُعــيد تشــكيل النظام المقطعيّ في بنية الأنماط المخفّفة بعد التخلّص من

تشديدها، واللغة تتخلّص –أحيانا– بصورة غير إلزاميّة من المقطع المكروه (الطويـل المغلـق) ممّا يؤدّي إلى إعادة تشكيل بعض المقاطع في النمط اللغـوي. كمـا أنّ اللغة تخلّصت من هذا المقطع بإقحام الهمزة في بعض الأنماط كـ(احْمَارّ احْمَأَرَ واكْفَارّ اكْفَأَرَ وادْلامّ ادلأَمَّ)، وتجدر الإشارة هنا أنّ صيغة افعالّ (بالتشديد) لا تصحّ في الشّعر إلاّ في حالة الوقف على القافية وإنّما تجوز في النثر(العبابنة، 2000، 23).

وأجاز قليلٌ من علماء العربية بعضَ الشواهد الشّعرية في البحر المتقارب علـى ورود أنمـاط لغوية تشكّل فيها المقطع الرابعُ (التقاء الساكنين) في الشّعر، مثل أبي العبّاس المبرد (عبدالتواب،1994) في قول الشاعر:

فذاك القِصاصُ وكان التّقا   صُّ فرضاً وحتماً على المسلمينا

يقول السيوطي: " قال المبرد: حَمَارّة القيظ مما لا يجوز أنْ يُحتَجَّ عليه ببيـت شـعر؛ لأن ما كان فيه من الحروف التقاء ساكنين لا يقع في وزن الشـعر إلاّ فـي ضـرب منه يُقال له المتقارب"(السيوطي، 2،1998/110) واستدلّ بالبيت السابق.

وتؤيـد الدراسة ما ذهب إليه رمضان عبد التوّاب من أنّ هذا المقطع (ص ح ط ص) لا يجوز في الشعر في غير القافية إطلاقاً سواءً في البحر المتقارب أم في غيره و يقول: " إن كان البيتُ السابقُ صحيحَ الروايةِ، فلا بـدّ أنّ الشـاعر قاله بتخفيف الصاد لا بتشديدها"(عبدالـتواب،196،1994)، وعلـى ذلك فإنّ رواياتِ اللحياني بالتخفيف الذي هو معيار النُّدرة فيها لا تعدو أن تكون فراراً من المقطع المكروه في العربيّة.

ثانـياً: التخفـيف الناتج عن الشيوع وكثرة الاستعمال، وعدّه سيبويه شاذّاً، كقولهـم: (أَحَسْـتُ) وحَسْتُ وظَلْتُ فلمّا كثرتْ مثلُ هذه الأنماطِ في كلام العرب كرهوا التضعيفَ(سيبويه، 4،1999/613)، ومنه رواية اللحياني: لقد

ظنْــتُ ذلــك أي ظَنَنْتُ، فحذفوا كما حذفوا ظلت وحسْت وما أحسْت، ذاك، وهــي سُــلَمِيّة(ابــن منظور،2000)، ونرجّح أنّ مسوّغَ روايةِ اللحياني في تخفيف ظَنَنْتُ هو كثرة الاستعمال، حيثُ عدّها لهجة، ثمّ إنّ النونَ مضاعفةٌ ولــيس بيــنهما حاجز قويّ، والحاجز بينهما هو حركة الفتحة (a)؛ لذلك لجــأت اللغةُ إلى حذف النونِ وحركتِها لتوالي الأمثال وميلٍ إلى الاقتصاد في الجهد، ويمكن تمثيل ذلك صوتيّاً كما يلـــي:

zanantu — الأصــل

zantu — حذف النون وحركة الفتحة

ومــثل هذا ما عقد له سيبويه باباً سمّاه: هذا باب ما كان شاذّاً مما خفّفوا على ألسنتهم و ليس بمطرد(سيبويه، 1999،4/613).

ومما يدلّ على أنّ بعض اللهجات كانت تميل إلى التثقيل وأُخرى كانت تمــيل إلـــى التخفيف، ما رواه اللحياني عن اختلاف القرّاء في قراءة قوله تعالى:"ربَّما يودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين"(الحجر،2).

يقــول اللحيانـــي: (قرأ الكسائي وأصحابُ عبدالله والحسن (رُبّما يودّ) بالتثقيل، وقرأ عاصم وأهل المدينة (رُبَما) بالتخفيف(ابن منظور، 2000، وابن خالويه،1990، والزمخشري، د، ت2/386)، وفي رُبَّما أربعُ لهجات هي: ضمّ الــرّاء وتشــديد الــباء وتخفــيفهما وفــتح الــرّاء وتشــديد الــباء وتخفيفهما(الفيروزابادي، د، ت1/72، وابن هشام، د، ت2/833، و1/285)، ومنه قول الشاعر:

أزهيرُ إنْ يَشِب القذالُ فإنــه ربَ هَيضلٍ لجبٍ لففْتَ بهَيْضلِ

ونشير هنا إلى أنّ اللحياني أضاف لهجةً خامسةً على الأربعِ السابقة، وهي تسكين الباء في (ربّ)، يقول اللحياني: " قال لي الكسائي: إنْ سمعتَ بالجــزم يوماً فلا تنكره، يريد إن سمعت أحداً يقول رُبْ رجلٍ"(ابن منظور، 2000، 6/74).

حالات نادرة

عدّ ابنُ منظور النّمطين اللّغويين المرويين عن اللحياني (نِيَة) و (طِيَة) نادريــن، يقــول ابنُ منظور: "الطّيّ: نقيض النشر طَويتُه طيّاً وطِيَّة وطِيَة بالتخفيف، والأخيرة عن اللحياني وهي نادرة"(ابن منظور، 2000، 166/9)، وقال: " نَوَى الشيء نِيَّة ونِيَة، بالتخفيف عن اللحياني وحده، وهو نادر"(ابن منظور، 2000، 394/14)، ومعيار النُّدرة عند ابن منظور من وجهة نظرنا أنّ التشــديد فــي طيّة ونيّة، ليس تكراراً للحرف نفسه، وهو الياء في بنية الكلمة العميقة، بل إنّ البنية العميقةَ لهذين النمطين هي: نِيْوَة وطِيْوة، يقول الســيوطي: " قال الفرّاء: إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة وسُبِقَتْ إحداهمــا بالســكون قُلبتْ الواو ياءً وأُدغمت وشدّدت نحو: أيّام وكيّة ونيّة ...وهذا قياس لا انكسار فيه"(السيوطي، 1998، 80/2)، فمن وجهة نظر ابن منظور أنّ الذي حدث في النمطين السابقين حذفٌ ولم يكن تخفيفاً، فإنْ عُدّ تخفيفاً فهو نادرٌ، في حين ورد في القاموس المحيط: نوى الشيْ ينويه نيَّة، ويخفّف بمعنى قصده(الفيروزابادي، د، ت4/400)، ولم يصفها بالنّدرة، وكذلك فــي العين والصحاح(الخليل،7،465/1980، الجوهري، 1984، 2516/6)، بل إنّ الخليل أجاز تخفيفَ الطّيَة في الشّعر(الخليل،7،465/1980). والذي نراه فــي هذيــن النمطين أنّ اللغة قد فرّت من استثقال الواو مع الياء إلى الياء (الزعبي، 1996) وسارت في اتجاهين:

الأول: لجأت إلى حذف شبه الحركة (w) الواو في البنية العميقة للنمطين ثمّ عوّضت بتشديد شبه الحركة (y) الياء، ويمكن تمثيل ذلك صوتيّاً كما يلــي:

الأصــل	حذف شبه الحركة	التعويض بالتشديد
tiyw	tiya	tiyya

طِيْوَى طِيَـــا طِيَّـــا

الثاني: سارت اللغة فيه كالاتجاه الأول، حيث حذفت شبه الحركة (w) الواو إلاّ أنّها لم تقم بعمليّة التعويض.

ومن الممكن وضع التمثيل الصوتي التالـــي:

tiywa	<	tiya
طِيْوى		طِيَا
niywa	<	niya
نِيْوى		نِيـــَا
الأصل		حذف شبه الحركة (دون تعويض)

فلمّا حُذفتْ شبهُ الحركةِ، تكوّن المقطعُ الأخيرُ من المزدوج الحركي (ya) وهـــو المقطـــع الطويـــل المفتوح، ولهذا فقد لجأت اللّغةُ إلى تقصير الحـــركة الطويلة (a) والتعويض بطريقة أُخرى هي إضافة التاء في آخر المصدر(كناعنة، 44،11997) ليكون النمطُ المشدّد (tiyyat) (niyyat)، في حالة الوقف، والنمط المخفّف المروي عن اللحياني: (tiyat) (niyat) في حالة الوقف أيضاً.

الفصل الرابع

المستوى الصرفي

لا بدَّ أن نشيرَ في بداية هذا المستوى إلى أنَّ النّظامَ الصرفيَّ في العربيّة مرتــبطٌ ارتباطاً وثيقاً بالنظام الصوتي(شاهين،1985،21)، غير أن الدراسة حاولــتْ الفصـــلَ بيـــن النظامين في دراسة نوادر اللحياني، وذلك لتنظيم فصول الدراسة من جهة، ولكي تسهل عملية المعالجة من جهة أخرى.

وقد رصدت الدراسة أثناء تتبعها لنوادر اللحياني صوراً للخلاف في بنـــية بعـــض الأنمـــاط اللغويـــة ممّـــا نتج عنه اختلافٌ في بعض الصيغ الصـــرفية، ويمكن القول في تسويغ هذا الخلافِ بأنّه يعود في معظمه إلى أن المتكلميـــن فـــي كـــلِّ اللغـــات يســـلكون أيســـر الســـبل للتعبير عن حاجاتهم(مالبرج،1985)؛ لذلك كانت اللّغة تميل نحو تحقيق الانسجام الصوتي داخل بنية الكلمة الواحدة، وقد وجدتْ الدراسةُ أنّ هذه الخلافات جاءتْ في الأسماء، والأفعال.

في الأسماء

رصدت الدراسةُ الظواهرَ الآتية التي أثّرت في بنية الاسم وفي صيغته الصرفية:

حركة الفاء

أولاً: الفتح والكسر

تعـــدّ الكســـرة أمامية منغلقة(مالبرج،1985) إذ عند النطق بها يرتفع مقدم اللســـان تجـــاه الحنك الأعلى إلى أقصى حد ممكن(كمال بشر، 1987) وقد عدّهـــا صـــلاح حسنين حركةً حنكيةً أمامية منفتحة(حسنين، 1981، 203)، ونرجّح الرأي الأول؛ لأن مجرى الصوتِ يضيق عند النطق بها مما يسبب الانغلاقـــية، فعـــند الـــنطق بالكسرة يُجَرّ الحنك السفليّ إلى أسفل(عبدالقادر

الخليل، 1992)، وأمّا الفتحةُ فهي حركةٌ وسطيّة منفتحة(كانتينو، 1966) إذ عند النطق بها، يفتح المتكلم فاه، فيبين حنكه الأسفل من الأعلى، فيظهر للنّاظر إليه كأنه قد نطقها لإبانة أحد فكّيه عن الآخر(ابن يعيش، د، ت2/93)، ويرى علماء العربيّة أن الفتحةَ أسهلُ من الكسرة في النطق وأخفُّ منها، وربما هذا هو الذي يفسر التناوب بينهما فيما رُوي عن اللحياني في بعض الأنماط الاستعمالية، إذ مالت بعض اللهجات العربيّة إلى إحدى الحركتين من أجل تحقيق الانسجام الصوتي، وخصوصاً في اللّهجات البدوية التي كانت تسعى إلى تحقيق هذا الانسجام أكثر من لهجات الحضر التي غالباً ما كانت تحققه نتيجة التأنّي في النطق(ابن جنّي، د، ت2/14). ورصدت الدراسة أنماطاً لغوية (أسماء) تناوبت الكسرة والفتحة فيها -في روايات اللحياني- فقد روى ابنُ منظور أن اللحياني قال: "أهل الحجاز يفتحون فيقولون: (وَتْرٌ) وتميم وأهل نجد يكسرون فيقولون (وِتْرٌ) (ابن منظور2000، 147/15) وعزا اللحياني قراءة قوله تعالى:"و الشفع والوَتْر"(الفجر، 3) لأهل الحجاز وقراءة (والشفع والوِتْر) لتميم(ابن منظور2000، 146/15)، وقد اتخذ اللحياني اللهجةَ معياراً في هذا البناء، كما عزا أبو حيّان النمطَ المفتوح إلى قريش.

ولا بدّ أن أشير هنا إلى أن اللحياني في موضع آخر قد عزا (الوَتْر) بالفتح لأهل الحجاز بمعنى الفرد، وأهل نجد يكسرون الواو في (الوِتْر) وهي صلاة الوتر(ابن منظور2000، 146/15)، وقد ذهب معظمُ العلماء إلى أنّ الوِتْر بمعنى العدد فيه لهجتان: الفتح لأهل الحجاز والكسر لتميم.

وتفسير هذه الكلمة يعود إلى أن (witr) تبدأ بحركة مزدوجة صاعدة نواتها الكسرة، وقد لجأتْ اللّغةُ في بعض البيئات إلى تغيير نواة الحركة

المــزدوجة الصـــاعدة من الكسرة إلى الفتحة؛ لأنّ الفتحةَ أخفُّ كما ذكر سابقاً، ويمكن تمثيل ذلك صوتياً كما يلي:

watr < witr

وِتْر وَتَر

ويمكـــن أن نفسّـــر فـــتحَ الـــواو فـــي (الوَتَـــر) وفـــق نظرية النطق المتوازي(الخولي، 1987) ففتحت الواو لاقترانها بالشَّفْع، وقد أشار السيوطي لمـــثل ذلـــك: "يقـــال: تَعســـاً ونَكســـاً وإنمـــا هو نُكْسٌ بالضم، وإنما فتح لـــلازدواج"(السيوطي، 1998، 271/1)، ومثل ذلك في اتجاه اللّغة إلى الفتح طلباً للخفة ما رواه اللحياني عن الكسائي من أن بعض اللهجات تميل إلى الفـــتح مثل بني أسد فيقولون (مَناعَها ودَراكَها) والكسر أعرف(ابن منظور، 2000، 134/14).

ومن الأنماط التي تناوبت فيها حركتا الفتح والكسر: فعلتُ ذلك من أَجلك ومن إِجلك، يقول اللحياني:(قرأ العامّة قوله تعالى:"من أجل ذلك كتبنا على بنـــي إســـرائيل"(المائدة،32) بفتح الهمزة في أجل وقد قُرأ بالكسر من إِجل ذلـــك(ابـــن منظور،1،2000/60)، وكذلك: فعلته من أجلاك وإجلاك أي من جرّاك، ويعدّى بغير من)، قال عدي بن زيد:

أجل أنّ اللهَ قد فضّلكم ... فوق من أَحْكَأ صُلباً بإزار

وربما يكون مسوّغ قراءة من قرأ (من إِجل ذلك) هو حدوث عملية مماثلة لكســـرة الإعراب وهي مماثلةٌ مدبرة كليةٌ في حالة انفصال، ويمكن تمثيل ذلك صوتياً كما يلي:

>igli >agli

إِجـــلِ أَجـــلِ

ويعقب ابن منظور على هذه الرواية بأن اللغة لجأت إلى الكسر في بعض اللهجات العربيّة، ولم تسعَ إلى الخفّة كما في النمط السابق.

وروى اللحياني –أيضاً الحِقْلة بكسر الحاء في الحَقْلة، وهي: ما يبقى من الماء الصافي في الحوض ولا ترى أرضه من ورائه(ابن منظور،2000، 181/14) وروى اللحياني (العِمالة) في العَمالة والعُمالة يقول ابن منظور: "والعِملَــة والعُملَة والعَمَالة والعُمالة والعِمالة، الأخيرة عن اللحياني، كلّه: أجر ما عُمِل"(ابن منظور،10،284/2000).

ففي مثل هذه الأنماط وغيرها رأينا أن اللغة تسير وفق مصلحتها، إذ يحلِّــلُ بعضُ الدارسين تناوبَ الحركات بظاهرة الانسجام الصوتي التي لم تشــعْ فقط في لهجات البدو، بل تجاوزتها إلى لهجات الحضر ولكن بنسبة أقــلّ، وقــد يكون ابن جنّي قد أحسّ بهذه الظاهرة –ظاهرة الانسجام بين الحركات– فعبّر عنها: بتجانس الصوت(ابن جنّي، 1985، 52/1).

وبــناءً على هذه الظاهرة، لنا أن نفسر تلك الأنماطَ التي رواها اللحياني بروايتين–الكسر والفتح– في مثل ما رواه عن الكسائي: (لها في قلبي عِلْق حــبٍّ وعَلاقَةُ حبٍّ وعِلاقة حبٍّ) (ابن منظور،10،254/2000)، ويعقب ابن مــنظور: (بأن الأصمعي لم يعرف عِلقَ حبّ ولا عِلاقة حبّ، وإنّما عرف عَلاقة حبّ بالفتح) (ابن منظور،10،254/2000)، وعدم معرفة الأصمعي لــ (عِلاقــة) بالكسر ليس حجةً على رواية اللحياني لتكون هذه الروايةُ نادرةً بــالمفهوم الشــائع، فــربما تكون إحدى الروايتين قد شاعت في بيئة، فيما شــاعت الأخــرى في بيئة غيرها، يقول إبراهيم أنيس: (قد تُروى الكلمة بصــيغتين تشتمل إحداهما على الكسر والأخرى على الفتح، وفي مثل هذا يجــب أن نلجأ في تفسيرها إلى ذلك القانون العام أو الظاهرة العامّة التي نســميها بانسجام أصوات اللين في الكلمة الواحدة (vowel-Harmony) وهي ظاهرة من ظواهر تطور حركات الكلمة(أنيس، ط6).

وروى اللحياني: علا السطحَ عَلْياً و عِلْياً، ويقول اللحياني قراءة ابن مسعود في قوله تعالى: " ظلماً وعُلوّا "(النمل،14)،"ظلماً وعِلياً"(ابن منظور، 10،270/2000، والأندلسي، 1990، 58/7)، وترى الدّراسة في هذا النمط أنّ الفتحة ربما قد تكون قد تحولّت إلى كسرة بتأثير الكسرة التي تسبق الياء؛ أي أنّ الأمر لا يعدو أن يكون مماثلةً مدبرةً منفصلةً كليّة،كما يظهر من التّمثيل الصّوتي الآتي:

<iliyya < <aliyya

عِلِيّا عَلِيّا

أمّا تحول الواو إلى ياء، فلعلّه بتأثير رغبة اللغة في التّخلّص من الحركة المزدوجة الواوية في بعض البيئات الاستعماليّة اللّهجية، هو السبب، ممّا حدا باللغة إلى الانتقال إلى الياء لمناسبة الكسرة التي تظهر في بعض الاستعمالات، ويمكن تمثيل ذلك صوتيا:

<iliyya < <ilwwa

عِلِيّا عِلْوّا

ثانياً: الكسر والضم

من الثابت في الدراسات اللغوية المعاصرة، أنّ الفتحة حركة خلفية مستديرة(كانتينو، 1966، 147)، إذ يرتفع أقصى اللسان -عند النطق بها- تِجاه الحنك(أنيس، 1961، 33)، وتضم الشفتان ضماً شديداً، لأن المتكلمَ بالكلمة المضمومة يرفع حنكَه الأسفلَ إلى الأعلى ويجمع ما بين شفتيه(الزجاجي، د، ت).

والضمة تحتاج إلى جهدٍ عضليٍّ أكثر من الكسرة؛ لأنها تنشأ بتحريك أقصى اللسان، في حين تنشأ الكسرة بتحريك أدنى اللسان، لذا مالت القبائل البدوية بشكلٍ عام إلى الضمّة لأنها مظهر من مظاهر الخشونة المعروفة لدى البدوي، في حين لجأت القبائل المتحضرة إلى الكسر دليل التحضر

والــرقّة(أنــيس، ط6) وتجدر الإشارة هنا –قبل الدخول في معالجة الأنماط اللغويــة المــرويّة عن اللحياني– إلى أنّ القبائل البدوية لم تخلُ تماما من الكســر، وأن لهجات الحضر لم تخلُ من الضم، ويرى أنيس أن الكلمة قد تروى بروايتين، إحداهما مشتملة على الكسر والثانية على الضم(أنيس، ط6) وتؤيــد الدراسة هذا الرأي، إذ رصدت أنماطاً لغوية كثيرة رواها اللحياني بالروايتين –الضمّ والكسر، ولا غرابة في هذا، فاللحياني من جامعي اللغة ورواتهــا، فــربما يكون قد سمع النمط الواحدَ ممن يكسرون أو يضمون، ومــن ذلــك ما رواه ابن منظور :"...والجُعل والجِعال والجَعيلة والجُعالة والجِعالــة والجَعالة، الكسر والضم عن اللحياني كلّ ذلك ما جَعَلَهُ له على عملــه "(ابن منظور،2000، 159/3)، فإذا كان الأصل بالفتح (جَعالة) يكون مَن ضمَّ قد طلب القوة والشدّة، ونرجح أن يكون بدوياً ويكون مَن كسر قد طلب الرقّة والتمدُّن، ويرجح أن يكون من البيئات المدَنيّة كالبيئة الحجازية. ويمكن تمثيل الكسر والضم صوتياً كما يلي:

ga<alatun	gi<alatun	gu<alatun
(الأصــل)	الكسر في بيئة التمدّن	الضم في بيئة البدو

ونشير هنا إلى أن صيغتي الكسر والضم سارتا جنباً إلى جنب مع صيغة الفــتح، ولم تكن واحدة منهما متطورةً عن الأخرى، بل كلٌ منهما قد شاع في بيئة كما أسلفنا.

ويمكن تفسير الأمر في النمط السابق على غير هذا التفسير بأن نقول: إنّ الأنمــاط الــثلاثة(جَعالة) بالفتح و(جِعالة) بالكسر و(جُعالة) بالضم، قد استعملت في بيئات مختلفة، وأنّها قد سارت في الاستعمال الفعلي للّغة في هــذه البيئات، ولكن النمط المفتوحَ هو الذي أُعتمد في الاستعمال الفصيح، فــيما اختارت لهجات الحضر كسر المقطع الأول، واختارت لهجات البدو

ضــمّه، وهــذا يعني أنّ النمط الذي فُتِح فيه المقطع الأول قد أصبح النمطَ المعــياريّ للّغـــة الفصيحة، وبالتالي متفوّقا في هذا على النمطين الآخرين اللذين صارا شعاراً على لهجات محدودة.

وممّا رواه اللحياني بالصيغتين: بقي في السّقاء جُـزْعةٌ من ماء بالضم والكســر فـــي(جــزعة)، وفي الوطب جِــزْعة من لبن إذا كان فيه شيءٌ قلــيلٌ(ابــن مــنظور،2000، 229/5) وكذلــك قول اللحياني: (عَرَفتُ دِخْلَتَه ودُخْلَــتُه، أي باطنـــته الداخلة) (ابن منظور،2000، 229/5)، (وماله صُمْتَه وصِــمْتُه لعياله؛ أي ما يطعمهم فيصمتهم به) (ابن منظور،2000، 278/8)، ومثل هذه الأنماط الكثير(ابن منظور،2000).

وقــد ورد نمــطٌ رواه اللحيانـــي بالضم -فقط- وهو: عَفْوَةُ كلِّ شيء وعِفاوتـــه وعُفاوتـــه: صـــفوته وكــثرته، يقــول ابن منظور: الضم عن اللحيانـــي(ابن منظور،2000، 213/10)، ونمطٌ آخرُ رواه اللحياني بالكسر، يقــول ابــن منظور:"والعُنْظَب والعُنظُب والعُنْظَاب والعِنْظاب، الكسر عن اللحيانـــي، كلّــه الجراد الضخم"(ابن منظور،2000، 178/10)، وقد وردت قراءاتٌ قرآنيّةٌ بالضم والكسر عزاها علماء القراءات إلى الخلاف اللهجي، إذ إنّ الضــمَّ والكســـر يمثلان لهجتين مختلفتين(الأزهري، 1991، 185/1)، وأورد ابــن الســكّيت أنماطاً تُضمُّ وتُكسر من ذلك غُلظة وغِلْظة، وأُسوة وإِســوة، ورِحلـــة ورُحلة، وقُدوة وقِدوة، ورُشوة ورِشوة(ابن السكّيت، ط4، 1994)، إذ إنَّ الضمَّ ينسب فيها إلى تميم والكسر للحجاز(السامرائي، 1992).

في المصادر

يقصد بالمصدر في الصرف العربي: الاسم الذي يدلّ على الحدث مجرداً من الزمان والمكان والفاعل والعدد والجنس(الحديثي، 1965، 208)، والمصـــدر في العربية على نوعين(الحديثي، 1965، 208): أولهما قياسي،

وهــو الذي نستطيع أن نقيس عليه مصادر الأفعال التي وردت عن العرب يقــول ســيبويه:"و قــد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على "فِعْلان"، وذلك نحــو:"حَرَمَه يَحْرِمُه حِرْماناً" و"وَجَدَ الشيء يَجِدُه وِجداناً". ومثله:"أَتيْتُه آتيه إِتْــياناً"، وقــد قــالوا علــى القياس:"أَتْياً"(ســيبويه،1999، 124/4)،ويقول:" وقــالوا:"نَكَيْــتُ العــدوَّ نِكايــةً" و"حَمَيْــته حِمايــةً"، وقالوا:"حَمياً" على القياس(سيبويه،1999، 124/4)، وقال أيضاً في باب القياس:"وهذه الأشياء لا تضبط بقياس"(سيبويه،1999، 129/4).

فعلى هذا الكلام نستطيع أن نحكم باطمئنان على أنّ تعدّد مصادر الفعل الواحــد المسموعة عن العرب، هي مصادرُ صحيحةٌ فصيحةٌ، هذا إذا ما علمــنا أن العربية سجّلت أكثر من مصدر للفعل الواحد في بعض الأنماط (الحلوانــي، 1999،215)، خصوصاً أن مصادر كثير من الأفعال سماعية، وأن مصادر الفعل الثلاثي أقلُّ قياسيّة من غيرها.

ثانــيهما: المصدر السماعي، وهو الذي يسمع في الفعل خارجاً عن الوزن القياسي الذي يجب أن يكون عليه، ومثل هذا المصدر يحفظ عن الفعل ولا يقــاس علــى غــيره(سيبويه،1999، 124/4، وابن عصفور، 1986، 489). يقول ابن جنّي مرجحاً السماع على القياس:"وأعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثمّ سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع مــا كنت عليه إلى ما هم عليه، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته، فأنت فيه مخيّر تستعمل أيّهما شئت، فإن صحّ عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت، كنت على ما أجمعوا عليه البتّة..."(ابن جني، د، ت).

ونشــير هنا أيضاً قبل عرض المصادر التي رواها اللحياني إلى أنّه لم يميِّز بين المصدر والاسم في بعض الأبنية، وكأنّ معيارَ الندرة عند بعض القدمــاء هــو عــدم التمييز هذا؛ مع العلم أنّ بعضهم قال: إنهما سواء –

المصدر والاسم- في الدّلالة على الحدث، وإنّ الفرق بينهما هو في الصيغة (قباوة، 1981)، لذا أرى بناءً على ما تقدّم ذكره أنّ الفعل الواحد قد يكون له أكـــثرُ من مصدر هذا من جهة، ومن جهة ثانية لا يوجد قياسٌ محددٌ لكثير من المصادر، فلا غرابة أن تكون البنية الواحدةُ بنيةً للاسم والمصدر على حـــدٍّ ســـواء، وقد رصدت الدراسة المصادر الآتية في نوادر اللحياني ولم تفصل الدراسة المصادر الثلاثية عن غيرها إذ لم يُرصد على غير الثلاثي كثيرٌ من الأمثلة.

وزن فَعْل: تكوينه الصوتي

يتكون هذا المصدر صوتياً من مقطعين قصيرين على النحو التالي:

المقطع الأول فَعْ (fa<) وهو مقطع قصير مغلق.

المقطع الثاني لُنْ (lun) وهو مقطع قصير مغلق.

بناؤه الصرفي

يقول سيبويه:"فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية على: "فَعَلَ يَفْعُلُ" و"فَعَلَ يفعِل" و"فَعَلَ يَفْعَلُ" ويكون المصدر "فَعْلاً"(سيبويه، 1999، 122/4، وابن عصفور، 1986، 486، وابن هشام، 1981، 260/2) ، فمثال ما جاء منه مروياً عن اللحياني من (فَعَل يفعُل): خَطَبَ المرأة يَخْطُبها خَطْباً وخِطْبة، بالكسر، الأول عن اللحياني(ابن منظور، 2000، 98/5)، أي: خَطْباً، وعلى ذلك فإنني أرى أن ما رواه اللحياني لم يكن نادراً من وجهة نظر العلماء إلى قياس وزن (فَعْل)، إذ إنّه لم يخالف ما قيس عليه كلام العرب من بناء المصدر، وأرجح أن معيار الندرة هنا هو ندرة استعمال هذا الوزن الذي يكاد اللحياني ينفرد بروايته وكثرة الاستعمال للمصدر خِطبة وهو أيضاً مصدر مقيس، يقول ابن عصفور(فإن كان على وزن فَعَل وكان مضارعه مضموماً كان المصدر منه على (فِعْلَه) كشِدّة)(ابن عصفور، 1986، 486).

وروى ابـــن منظور:"...قرأه يَقْرَؤه ويَقْرُؤه قَرْءاً وقِراءَةً، الأول عن اللحياني"(ابن منظور، 2000، 50/12)، وأرى في هذا النمط (قَرْءاً) ما رأيته فـــي الأول، وأشـــير إلـــى أن (قِراءة) أيضاً مصدر مقيس على فِعالة من مصادر الثلاثي إن كان مضارعه مضموم العين(ابن عصفور، 1986، 486).

وقـــد روى اللحياني مصادر عدّة للفعل الواحد، يقول ابن منظور: البِشْرُ: الطلاقة، وقد بشَرَهُ بالأمر يَبْشُرُه، بالضم، بَشْراً وبُشُوراً وبُشْراً وبِشْراً، كلّه عن اللحياني(ابن منظور، 2000، 90/2).

فتعدد صيغ المصدر للفعل الواحد قد يُرَدُّ إلى اختلاف اللهجات كما أشرنا سابقاً، إلاّ أنّنا نودّ أن نؤكدَّ أنَّ الخليلَ وسيبويه قد عدّا (فَعْلا) أصلا للأوزان الأخرى(ابن جنّي، 1954، 179/1)؛ لذا عدّا ما خالف هذا الوزن فرعاً عليه؛ لأنها لا تطّرد اطّراده(ابن جنّي، 1954، 179/1).

ورُوِي عنه أيضاً: خَرَبَ فلانٌ بإبل فلان يَخْرُب بها خَرْباً وخُرُوباً وخِرابة وخَـــرَابة، أي ســـرقها(ابن منظور، 2000)، ويروي صاحب الصحاح بأنّه يجـــوز أن نقـــول: (خَـــرَبَ بـــإبل فـــلان يَخْرُبُ خِرابَة مثل كتب يكتب كـــتابة)(الجوهـــري، 1984، 119/1)، فلا يمكن إذن أن نعدّ رواية اللحياني نـــادرةً بمعـــناها الشائع، وهو مخالفةُ جمهورِ علماءِ العربية؛ لأنَّ المصدر (خِـــرابة) ذكره غيرُه من رواة اللّغة، فتعدّد المصادر التي رواها اللحياني يعود إلى اختلاف اللهجات، كما أنّ شيوع أحدها أكثر من الآخر قد يعدّ من بـــاب صراع الأنماط اللغوية. فقد يكثر استخدام صيغة من الصيغ في بيئة ويقـــل استخدامها في بيئة أخرى؛ لذا فإنّ معيارَ كثرة الاستعمال قد يكون ناتجـــاً عـــن عملـــية الاســـتقراء الـــناقص فـــي جمـــع المـــادة اللغوية واستقصائها(الصرايرة، 2002، 138) والمعتقد أنَّ اللحياني قد استقصى المادة اللغوية جيداً، فبدتْ بعضُ الصّيَغِ التي رواها اللحياني لعلماء اللّغة القدماء

نـــادرةً قليلة الاستعمال، فقد يكون هذا صحيحاً في بيئات معينة، لكن ليس بالضـــرورة أنها كانت كذلك في بيئات أخرى(الصرايرة، 2002، 138) وقد روى اللحياني:"عَلَقَت تَعلُق عَلْقاً، وهو أكل البهائم ورقَ الشجر، والمعروف عند ابن منظور عَلَقَت تَعلُق عُلوقاً(ابن منظور، 2000، 254/10). ولاغرابة هنا –أيضاً– في اختلاف الصيغتين (فَعول وفَعْل)، فما رواه اللحياني يكون علـــى الأصل ويكون معيار الندرة فيه هو قلة الاستعمال التي تحدثنا عنها سابقاً، وبالنسبة للأنماط الأخرى فإن صيغة (فَعْل) تكون الأصل لهما، وأنّ مـــا جـــاء على غير وزنه الصوتي، ما هو إلا فروعٌ تفرعت منه(الزعبي، 1996) وهو كذلك مصدرٌ للفعل اللازم وللفعل المتعدي، هذا من جهة، ومن جهـــة أخرى فقد يكون تعدد صيغ المصادر في بعض اللهجات عائداً إلى اخـــتلاف القدماء في تحديد بعض أبنية صيغتي المصدر والاسم، يقول ابن مـــنظور:"...وحَجْـــمُ كلّ شيء : ملْمَسه الناتيء تحت يدك والجمع حجوم، وقـــال اللحيانــــي: حَجْمُ العظام أن يوجد مَسّ العظام من وراء الجلد، فعبّر عـــنه تعبـــيره عن المصادر، قال ابن سيده: فلا أدري أهو عنده مصدر أم اســـم"(ابـــن مـــنظور، 2000، 47/4)، ويدلّلنا أيضاً على اختلاف القدماء في تحديـــد صيغتي الاسم والمصدر والفصل بينهما فصلاً دقيقا ما يرويه ابنُ مـــنظور إذ يقـــول :"..قال اللحياني: (حُمِمْتُ حَمّاً والاسم الحمّى، قال ابن سيده: وعندي أن الحمّى مصدر كالبُشرى و الرُّجعى)(ابن منظور، 2000، 224/4). وعلـــى هـــذا قـــد نفسّر بعضَ نوادر اللحياني ممّا جاء في باب المصـــادر. وقـــد اقترن هذا الوزنُ (فعْل) ببعض الصيغ غير الثلاثية، فقد رصـــدت الدراسة نمطاً مروياً عن اللحياني، أورده ابنُ منظور في قوله: (وقـــد أهجـــر في منطقه إهجاراً وهُجْراً عن كراع واللحياني) (ابن منظور 2000، 24/15)، ويعقـــب ابـــن مـــنظور: والصـــحيح أن الـــهُجر الاسم

والإهجــار المصدر(2000، 24/15) ونظن أن تعقيب ابن منظور هذا هو معيار النّدرة في رواية اللحياني، ومن وجهة نظرنا نرى أن مصدر(فَعْل) مصــدرٌ شائعٌ، وأن اللحياني كما ذكرنا سابقاً كان مستقصياً لما روي عن العــرب، فــربما يكون الهُجر مصدراً مستعملاً في بعض البيئات اللغوية، وخصوصــاً أن الدراســة عثرت على بعض الشواهد الشعرية التي يكون (فعْل) فيها مصدراً لــ(أفعل) المزيد بالهمزة، من ذلك:

يخْلِطونَ البريءَ منّا بذي الذّنْــ ب ولا يَنْفَعُ الخليّ الخلاءُ

فجــاء (الذنــب) على وزن (فَعْل) مصدراً للفعل أذنب، والمصدر المقيس (إذنابــاً)، وتقول آمنة الزعبي: "لم نعثرعلى استعماله في المعاجم العربية التي بين أيدينا"(الزعبي، 1996).

وكذلك قول طرفة بن العبد:

وإن يَقْذِفوا بالقَذْعِ عِرضَك أسْقِهم

بكأسِ حياضِ الموتِ قبل التّهدّد

فالمصـــدر (قَذْع) على وزن (فَعْل) جاء مصدراً للفعل (أقذع) وليس للفعل (قذَع) والقياس أن يكون على وزن إفعال.

وزن فُعُول

تركيبه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية وهي:

فُ (fu) وهو مقطع قصير مفتوح.

عُوْ (<u) وهو مقطع طويل مفتوح.

لُنْ (lun) وهو مقطع قصير مغلق.

بناؤه الصرفي

قال سيبويه: إنّ من أوزان المصادر (فُعول) في مثل لَزِمَه يَلْزَمُه لُزوماً، أي (فَعِـل يفْعَل)، وقَعَدَ يقْعُدُ قُعُوداً أي: (فَعَلَ يفْعُل)(سيبويه، 1999، 12/4)، وقال الزجاجي:" وما كان على (فَعَلَ يَفْعَل) فمصدره اللازم (فُعُول) وكذلك (يَفْعُـل)"(الزعبـي، 1996، 41). ويقول ابن عصفور: (فإن كان على وزن (فَعِـل) فإنه إن كان متعدياً ومضارعه مضموماً كان المصدر (في بعض صيغه) على فعول)(ابن عصفور، 1986، 486). (وإن كان غير متعدٍ، وكان مضــارعه مكســور العين أو مفتوحها فإنَّ المصدرَ منه يكون على وزن (فُعول) وعلى (فُعَال)) (ابن عصفور، 1986، 486).

وقــد رصدتْ الدراسةُ الأنماطَ التاليةَ المرويّةَ عن اللحياني، يقول ابن منظور:" رَزَمَ البعيرُ :سقط من جوع، وقال اللحياني: (رَزَم البعيرُ والرجل وغــيرهما يَــرْزَمُ رُزومــاً ورُزاماً: إذا كان لا يقدر على النهوض)، (ابن مــنظور، 2000، 147/6)، فالمصــدران اللــذان رواهما اللحياني (رزوماً ورزامــاً) مصدران مقيسان ولم يخرج اللحياني فيهما عن فصيح العربية، ولعلّ ندرتهما تتأتّى من ندرة الفعل واستعماله في البيئات العربية التي نُقِلت اللغةُ عنها.

يقول ابن منظور: روى اللحياني: (فَثَأ القدر يَفْثَؤُها فَثْــأً وفُثوءاً) (ابن مــنظور، 2000، 128/11) والمصــدران أيضــاً على القياس، إذْ يقول ابن عصــفور: (إنّ (فَعْــل)هو المصدر المقيس)، (ابن عصفور، 1986، 486)، وكذلك يأتي فَعَل يفْعُل على فُعول كما ذُكر سابقاً.

واللافت للانتباه هنا تسمية ما روي عن اللحياني بأنّه نادرٌ، فهو لا يعود للأســباب التــي أشارت إليها الدراسة في تمهيدها، إذ لم تكن معظم نوادر اللحياني كما يُفهم من اسمها للوهلة الأولى بأنّها أنماطٌ قد تكون خارجة عن جسم اللغة، بل هي أنماط لغوية مستعملة أغنت المعجم العربي.

ومما ترى الدراسة أنه نادر بالمفهوم الشائع أي شاذ فيه خروج عن القياس النمط الآتي:" غَمُضَ يَغْمُضُ غُموضاً يقول اللحياني: لا يكادون يقولون فيه غُمُوضَةَ"، وقد جاء في الصحاح: (الغامضُ من الكلام، خلاف الواضح وقد غَمُضَ غُمُوضَة(الجوهري، 1984 1095/3)، وقال: (غَمُض بالضم، غُمُوضة وغَماضَة والجمع غُموضٌ وأَغْماضٌ) (الجوهري، 1984، 1095/3) ، وقد جعل علماء العربية قياس مصدر (فَعُلَ): فُعولة كالصعوبة والسهولة(ابن هشام، 1981، 270)، فمعيار الندرة في رواية اللحياني يُلمحُ من جانبين:

أولهما: أنه جعل فَعُلَ على فعول، وهو ممّا يخالف قواعد علماء الصّرف الّذين لايَرَوْنَ هذا التّلازمَ بين وزن الفعل ووزن المصدر في هذا المقام.

ثانيهما: أنه أنكر (غُموضة) أو قلَّلَ من استعمالها عند العرب وهي القياس.

ونرى في معالجة هذا النمط أنّ (فُعولة) من أوزان المصدر النادرة والشاذة، ولا يمكن ربطه بأيِّ صيغةٍ فعلية(الزعبي، 1996، 101)، وعلى ذلك قلّل اللحياني من استعمالها في البيئات العربيّة وفقاً لما سمِع منهم، وقد استعملوا (فُعول) وهو من المصادر الشائعة كثيرة الاستعمال، كما أن قبيلة هذيل كانت تميل إلى صيغة (فُعُول) من الفعل (فَعُل) صلُحَ صلُوحاً.

ولنا أنْ نظنَّ كذلك أنّ بعضَ اللهجاتِ العربيةِ كانت تميلُ إلى حذف أواخر الكلمات اختصاراً للجهد، كما أشارت الدراسة سابقاً، خصوصاً إذا ما أُخِذَ بعين الاعتبار أنَّ مصادرَ الفعل الثلاثي لا تضبط بقياس عند كثيرٍ من علماء العربيّة القدماء(الزعبي، 1996، 177).

فيعولة

بناؤه الصرفي

يتألفُ هذا الوزنُ من أربعةِ مقاطعَ صوتيةٍ، وهي:

فَيْــ:(fay) وهو مقطع قصير مغلق.

عُو:(<u>) وهو مقطع طويل مفتوح.

لَــ:(la) وهو مقطع قصير مفتوح.

تن:(tun) وهو مقطع قصير مغلق.

وإن كان وزنه (فعلوله)، كما يَذكرُ بعضُ النحويين القدامى كما سيأتي، فإنّ مقاطعَه تتكوّن من (فَعْ:<fa)، (لو:lu)، (لــَ:la)، (تن:tun).

اشتقاقه الصرفي

يُعدُّ هذا المصدر من المصادر المختَلَف عليها عند علماء العربيّة القدماء، يقول أبو البركات الأنباري:" وأمّا كينونة وقيدودة فالأصل كونونة وقودودة علــى فُعْلولة ... إلا أنهم فتحوا أوله؛ لأنّ أكثرَ ما يجيء من هذه المصادر ذوات الياء، كقولهم: طار طيرورة، وصار صيرورة ... ففتحوا حتى تسلم الياء، ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء "(ابن هشام، د، ت 798/2).

ويقول ابن جنّي: (إنّ أصل هذه المصادر فيعوله وإنها كانت في الأصل كَــيْونونة وقَــيْدودة، فاجتمعت الواو والياء، وسُبقت الأولى بالسكون فقلبت الــواو ياء، وأدغموا فيها الياء الأولى، فصارت في التقدير كيّنونة وقَيّدودة فحذفــوا الياء الثانية المنقلبة عن الواو التي هي عين الفعل فصارت كَيْنونة وقَيْدودة)، (ابن جنّي، 1954، 10/2).

وقد رصدتْ الدراسةُ الأنماطَ التالية المرويّة عن اللحياني، يقول ابن مــنظور:" طار الطائرُ يطيرُ طيْراً وطَيراناً وطَيرورة عن اللحياني وكراع وابــن قتيبة"(ابن منظور، 2000، 171/9)، وروى اللحياني :"هاع هيعوعة، فــي بــنات الواو"(ابن منظور، 2000، 110/15)، وكذلك:" سار يسير سيْراً ومَســيراً وتَســياراً ومَسيرَة وسَيْرورة، والأخيرة عن اللحياني"(ابن منظور،

2000، 317/7) و"وقد كان كَوْناً وكينونة، عن اللحياني"(ابن منظور، 2000، 135/13)، وربمـــا يكون لهذا الوزن ما يوازيه من المصادر السماعية في اللغـــة السريانية، إذ نجد فيها المصدر(taybuta) بمعنى عطفٌ أو شفقة أو طيبة(الزعبي، 1996، 82). ولعلّ معيار الندرة في هذه الصيغة يعود إلى أن هـــذا المصـــدر قلـــيل الاستعمال في العربيّة، يقول ابن الأنباري: "إنّ هذا الـــوزن قليل الورود في العربيّة سواء من ذوات الياء أو من ذوات الواو، وذلـــك نحو: كينونة وقيدودة وحيلولة وديمومة وسيدودة وهيعوعة"(الزعبي، 1996، 81)، وقلّـــة الاســـتعمال هنا قد تكون ناتجة عن طول الصيغة التي على هذا البناء، ولعلّها من الصّيغ المتطاولة أيضا.

وزن فُعْل

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من مقطعين هما:

1. فُعْ: (fu<) وهو مقطع قصير مغلق.
2. لُن: (lun) وهو مقطع قصير مغلق.

تكوينه الصرفي

قد ربط سيبويه هذه الوزن بـــ (فَعَل يَفْعِل)، يقول:" وقد جاء من مصادر ما ذكرنا على (فُعْل)، وذلك نحو (الشّرْب) و(الشُّغْل)(سيبويه، 1999، 12/4) وربطه أيضاً بـــ (فَعُلَ يَفْعُلُ) الدال على الحسن والقبح، يقول:" أما ما كان حُسْناً أو قبحاً، فإنّه مما يبنى فعْله على (فَعُلَ يَفْعُل) ويكون المصدر (فَعَالاً) و(فَعَالـــة) و(فُعْلاً) (سيبويه، 1999، 141/4)، ويقول:" وأما (الفُعْل) من هذه المصـــادر فنحو: "الحُسْن" و"القُبْح، والفعالة أكثر"(سيبويه، 1999، 141/4)، وممـــا ورد عـــن اللحياني على هذا الوزن: (بُرْياً)، يقول ابن منظور: قال اللحياني: براه السّفرُ يَبْريه بُرْياً: هزله(ابن منظور، 2000، 76/2).

وقـــد جاء في معاجم اللغة أن مصدر بَرَى هو البَرْي، ففي كتاب العين بَرَيْتُ العود أبريه بَرْياً(الخليل، 1980، 226/8، والأزهري، 1984، 2280/6)، وفي القاموس المحيط: براه السّفر يَبْريه بَرْياً: هزله(الفيروزابادي، د، ت، 4/ 304)، وعلى ذلك ترى الدراسة أن معيار الندرة في رواية اللحياني (بُرْياً) علـــى وزن (فُعْل) وخروجه على ما افترضه الدّارسون من صيغة، وهي صيغة (فَعل)، ويمكن إجمال معيار النّدرة بالنقطتين الآتيتين:

أولاً: أن (فَعْـــلاً) أصلٌ للأوزان الأخرى وقد ذكرتْ الدراسة ذلك في وزن فَعْل.

ثانياً: اشتركت بعضُ المصادر في الصيغتين (فَعْل) و(فُعْل) ووردت بعضُ القراءات تمثّل ذلك، ففي قوله تعالى: " هذا لله بزَعْمِهم"(الأنعام،136) قرأ الكسائي: بِزُعْمهم بضم الزاي، وقرأ باقي السبعة بفتح الزاي وكذلك في قوله تعالى: "فشاربون شُرب الهيم"(الواقعة، 55)، فقرأ ابن عامر وأبو جعفر وعاصـــم وحمزةُ بضمّ الشين وقرأ الباقون بفتحها(ابن الجزري، د، ت 2/ 383). فاخـــتلاف الـــروايات في الصيغتين (فَعْل وفُعْل) إنما يدل على أن المعيار لهجيّ، إذ تؤْثِر بعض القبائل الضمَّ في (فُعْل) كقبيلة أسد(علي ناصر غالب، 1989، 149)، وتؤثِر بعض القبائل الفتح كقبيلة تميم(الأندلسي،1990، 517/4) وتجـــدر الإشـــارة هنا أنَّ بعضَ العلماءِ عدّ صيغةَ (فُعل) بالضم اســـما وبالفتح مصدرا، فما ورد عن اللحياني في هذه الصيغة (فُعْل) يمكن أن يُـــرَدَّ معـــيار الندرة فيه إلى اختلاف العلماء في بنية الاسم والمصدر، يقول ابن منظور:" أنذره بالأمر إنذاراً ونُذْراً عن كراع واللحياني: أعلمه، والصحيح أنّ النُّذْرَ الاسم والإنذار المصدر"(ابن منظور، 2000، 229/14). فابـــنُ منظور حكمَ على قياس أنذر إنذار، واستبعد النُّذْر، في حين نرى أن صـــاحب القـــاموس المحـــيط يقـــول:" أنـــذره بالأمر إنذاراً ونَذْراً ويضمّ

وبضمتين، والاسم النُّذرى"(فالفيروزأبادي، د، ت، 145/2)، فالفيروزأبادي لم يستبعد أن يكون (النُذْر) مصدراً وعدّ النذرى هو الاسم. ونرى أن صاحب الصــحاح قد جعل (النُذُر) الاسم، يقول:"الإنذار الإبلاغ، ولا يكون إلاّ في التخويف، والاسم النُذُر"(الجوهري،1984، 825/2).

فترى الدراسةُ أنَّ معيارَ الندرةِ في هذا النمط لا يعدو أن يكون اختلاف العلماء في بنيتي الاسم والمصدر، ومثله ما روي عن اللحياني –أيضاً– في قول ابن منظور:" الفحشاء اسم الفاحشة، وقد فَحَشَ وفَحُش وأفْحَشَ إفحاشاً وفُحْشــاً، عــن اللحياني وكراع، والصحيح أن الإفحاش المصدر والفُحْش الاســم"(ابن منظور، 2000، 134/11)، وينسحب ما قلناه على النمط السابق على هذا النمط.

وبعد، فهذه بعض نوادر اللحياني في المصادر، ونرى أن معيار الندرة فيها قد انحصر في اختلاف العلماء في التفريق بين بنيتي المصدر والاسم أو اخــتلاف اللهجــات العربــيّة في الفتح والضم، أو أنَّ بعضَ اللهجاتِ اخــتارتْ وزنــاً آخرَ غير الوزن المقيس لدى علماء العربيّة، فمثلاً قياس مصــدر تفعّــل تفعُّلاً بضم العين مثل: تجمّل تجمُّلاً، إلا أن لهجة الحجاز اخــتارت طريقاً آخر إذ جعلت هذا المصدر على التفعيل، جاء في اللسان: تــزيّل القوم تزيُّلاً وتَزييلاً، والأخيرة حجازية، رواها اللحياني(ابن منظور، 2000، 89/7)، وربما يكون هذا بسبب أن اللغة في أثناء تطورها في السلم التاريخي تهدف إلى تحقيق الانسجام.

جمع التكسير

تعريف الجمع

الجمــع لغة الضمّ، وفي الاصطلاح ما دلّ على ثلاثة فأكثر، إمّا بزيادة في آخــره (معلّم: معلمون، معلمات) وإما بتغيير في بنية مفردة، نحو: (عَيْن،

أعيُـن-عيُون)، (اللبدي، 1985، والأسمر، د، ت). ولمّا كان جمع التكسير لا يلـتزم صـورة واحدة كما في جمع المذكر والمؤنث السالمينِ، اقتصرت الدراسةُ في بحثها هذا عليه. وجمعُ التكسيرِ هو الاسمُ الدالُ على أكثر من اثنيـن وتغيّر بناء مفرده(اللبدي، 1985، والأسمر، د، ت)، إما بزيادة صوتية علـى أصل المفرد مثل: (قلم-أقلام) أونقصان عناصر صوتية عن الأصل المفرد (رسول، رُسُل) أو تغيير في الصوائت القصيرة كما في (أسد، أُسْد) (عبدالجلـيل، 1998) ونتـيجة لمـا يتعرض بنية المفردة أثناء جمعها جمع تكسـير مـن تغيرات، عبّر بعض الدارسين عن جمع التكسير بـ(الجمع الداخلـي أو الـتحول الداخلي)(فليش، 1966، وشاهين، 1977) وذلك لكثرة أشـكاله وأوزانه، إذ بلغت سبعة وعشرين بناءً، جعل اللغويون أربعة منها لجمـع القلّة، وأوزانه: (أفْعُل: كأذْرُع، وأفْعال: كأثواب، وأفْعِله: كأعْمِدة، وفِعْلـه: كصِبيَة)(سيبويه، 1999، 84/4)، وجعلوا بقية الأوزان لما زاد عن العشـرة. ولا بـدّ مـن الإشارة إلى أن علماء العربيّة لم يجعلوا الأوزان السـابقة هـي العلامة المعيارية التي تقاس عليها جموع التكسير، بل إنّ جموعـاً كثـيرة سـجلتها معاجمُ اللغة كان للسماع فيها حظٌ كبير. وذهب بعضهم إلى أن وزن (فِعْلَة) من أوزان جموع القلّة، وليس من أوزان جمع التكسـير، لعدم اطّراده، والاقتّصار على السماع، فهم يرون أنه اسمُ جمعٍ، مثل: فتية وصبية(شاهين، 1977).

وقد ذكر سيبويه أنّ القياسَ في جمع التكسير يكون كذا وأنّ غيره يعلم بالسماع، يقول مثلاً:" والقياس في (فَعْل) ما ذكرناه، وأمّا ما سوى ذلك فلا يعلم إلا بالسمع"(سيبويه، 1999)، فالجموع السماعية هي التي يمكن أن يقاس علـيها مـا جاء مشابهاً لمفردها ممّا لم يسمع جمعه، والسماعية هي التي

تســمع في مفردها وتحفظ فيه، ولا يقاس عليها غيرها ممّا لم يسمع جمعه وجموع التكسير أكثرها محتاج إلى السماع(الحديثي، 1965).

وتهـدف الدراسة من ذكر هذا إلى توضيح أنّ رواياتِ اللحياني التي رواها في جموع التكسير مسوّغةٌ من النّاحية اللغويّة على الرغم من جعلها مــن الــنّوادر، وبكــلّ تأكـيد فإنها أغنت المعجم وتدلّل بشكل قاطع على خصــوبة اللغــة ومرونــتها في تعدد الصيغ المختلفة من المادة الواحدة، وستقوم الدراسةُ ببحثِ هذه الأنماط المروية عن اللحياني مبيّنة أثر القوانين اللغويــة فيها، واختلاف اللهجات في بعض المواضع في ضوء ما رصدته من (نوادرَ) منسوبةٍ إلى اللحياني.

وزن أفْعِلة

يقــاس وزن (أَفْعِلــة) وفقــا لما قرّره علماءُ اللغةِ في كل اسمٍ مذكرٍ مفرد رباعي ثالثه حرف مدّ جاء على وزن (فِعال) نحو: حمار –أحمرة، وعلى (فَعَــال) نحــو: زمان –أزمنة، وعلى (فُعَال) نحو: غُراب –أغربة، وعلى (فَعــيل) نحــو: جريب، أجربة، وعلى (فَعُول) نحو: عمود، أعمدة(سيبويه، 1999، 79/4، وابن هشام، د، ت457).

وقد روى اللحياني وابن الأعرابي جمع (باب) وهو على (فَعَل): أبوبة (ابــن مــنظور، 2000، 176/2) على(أَفْعِلة) والمعروف أن قياس فَعَل أفْعَال (ســيبويه، 1999، 68/4) وعلــى ذلك يكون قياس جمع باب أبواب (سيبويه، 1999، 68/4، 512/3)، وقــد وصف ابن منظور جمع باب على أبوبة بأنه شاذٌ،(ابن منظور، 2000، 176/2) ونظن أن معيار النّدرة أو الشذوذ عند ابن مــنظور متأتٍّ من خروج هذا الجمع عن القياس، مع أننا أسلفنا الذكرَ بأنَّ جمــعَ التكســيرِ لم يكن قياساً فقط، بل قد جاء كثيرٌ منه سماعياً، وقد ورد شاهدٌ شعري على هذا الجمع، يقول الشاعر:

هتّاك أَخبيةٍ، ولاّج أبوبةٍ   يخلط بالبِرِّ منه الجِدَّ واللّينا

أي أنّ جمــعَ (بــاب) على أبوبة يُعدُّ ممّا تمنحه اللغة من مساحةٍ للحرية للناطقين بها، وإنْ لم يكن بكثرة (أبواب). وقد وصف كثيرٌ من علماء اللغة هذا الجمعَ في هذا البيت بأنه من باب الازدواج ولو أُفرد لم يجز(الجوهري، 1984، 90/1، والسـيوطي، 1998، 271/1)، ومثل هذا ما رواه ابن منظور عــن اللحيانــي:"الغَمَى: القصب وما فوق السّقف من التراب وما أشبهه، والجمــع أغْمِية، وهو شاذ، والصحيح أن أغمية جمع غِماء كرِداء وأردية" (ابن منظور،2000، 90/11) ومثله: "والحال: كِيْنة الإنسان وهو ما كان عليه من خيرٍ أو شرٍ، والجمع أحوال وأَحْوِلة، والأخيرة عن اللحياني وهو شاذ؛ لأن وزن حال: (فَعَل)، وفَعَلٌ لا يكسر على أفعله"(ابن منظور،4،27/2000)، وكذلك (الخال أخو الأم ... والجمع أخوال وأَخْوله، هذه عن اللحياني، وهي شاذة) (ابن منظور،2000، 181/5).

مــن هذه الأنماط نلحظ أن ابن منظور ندّرها لخروجها عن القياس، وهذا ليس مسوّغاً كافياً، ذلك أن جموع التكسير لايضبطها القياس فقط. ثمّ إنــنا نلحــظ أيضاً أن (باب، وحال، وخال) تتكون من مقطع طويل مغلق بصامت(bab, hal,hal) نواته الفتحة الطويلة (a)، وعلى هذا يكون مثل ذلك الجمــع على (أفْعِله) قد سُمع عن لهجات في بيئات استعمالية معينة، وأن عملــية الاســتقراء الناقص قد استثنت مثل هذه الجموع من بنية المعجم، وبالتالــي فــإنّ مصــنفي المعــاجم قد وصفوها بالنّدرة عندما سُمِعت عن اللحيانــي أو أبــي زيد أو كراع النمل أو غيرهم، خصوصاً وأن اللغويين القدامــى قــد اختلفوا في أخذهم عن اللهجات العربية، فالبصريون –مثلاً– كان استقراؤهم للغة بأن اعتمدوا على القبائل المشهورة(الجندي، 1983، 1/

191)، في حين نرى الكوفيين قد عدّوا كلّ لهجة تمثّلِ حقلاً لغوياً لا يمكن إهداره(الجندي، 1983،1/186).

وزن (أفاعِل وفَعَالل)

نشير هنا إلى أن (أفاعِل) يُجمع عليه ما كان مزيداً بحرف أو أكثرَ لا لغــرض الإلحاق وليست إحدى زياداته حرف مدّ أو لين قبل الآخر، وهو مبدوء بالهمزة الزائدة، وذلك في (أفعل) نحو: أجدل-أجادل(الحديثي، 1965، 311)، كمـــا أن وزن فَعَالل يكون جمع فعلل نحو: جندب- جنادب(الحديثي، 1965، 311)، وقــد ربطــت الدراســة بين هذين الوزنين -هنا- لارتباط المعالجــة فــي روايــات اللحيانــي، فقد ورد في لسان العرب: " الأرنب معروف، والجمعُ أرانب وأرانٍ عن اللحياني"(ابن منظور، 2000، 235/6)، وورد كذلــك (الثعلــب الذكــر، والأنثى ثعالة، والجمع ثعالب وثعالٍ، عن اللحيانـــي) (ابــن مــنظور، 2،2000/21)، فالنمطان المرويان عن اللحياني (أرانٍ) و(ثعــالٍ) نمطان غير مقيسين على أوزان جمع التكسير، ممّا يدلل علـــى أنهمـــا مـــن جموع التكسير السماعيّة، وقد ورد شاهدٌ عليهما قول الشاعر أبي كاهل اليشكري:

لها أشارير من لحمٍ تُتَمِّرُهُ   من الثّعالي وَوَخْزٌ من أرانيها

ووجه سيبويه مثل هذه الأنماط على أنها ضرورة ويقول: " إن الشاعر لمّا اضطرّ إلى الياء، أبدلها مكان الباء، كما يبدلها مكان الهمزة"، وذكر بعضُ علمـــاء اللغة المعاصرين أنّ التناوبَ بين الباء والياء قد تلجأ إليه اللّغة في بعـــض البيـــئات فـــي غـــير الشعر، مثل: ثعالي ولَبَيْتُ وأصلهما: ثعالب ولَبَبْـــت(رمضـــان، د، ت)، وأظن أن الذي حدث في رواية اللحياني (أرانٍ وثعالٍ) هو قلب الباء ياءً ثم لجأت اللغة إلى التخلص من الحركة المزدوجة لأنها مستثقلة في النطق توفيراً للجهد ويمكن أن نمثل ذلك صوتياً:

>aranibun >araniun >aranin

الأصل — قلب الباء ياء وتَشَكُّل الحركة المزدوجة — حذف الحركة المزدوجة

ta<alin ta<aliyun ta<alibun

وقد سُمِعت مثل هذه الجموع في غير الشعر عن العرب، ففي المثل جـــاء: "أروغانـــا يـــا ثعال وقد علقت بالحبال ثعالة الثعلب"، يضرب لمن يـــراوغ وقـــد وجـــبَ عليه الحقّ، وجاء في المزهر: قصة اشتباك الوَبْرة والأرنب، تقول الوَبْرة: أرانٍ أرانٍ عجز وكتفان وسائرك أكلتان(السيوطي، 1998).

وقد وردَ عن اللحياني مثل هذا الحذف في جموع التكسير في غير هذين البنائيـــن، فقد جاء في اللسان أنّ طاغوت قد يكسّر على طواغيت وطواغٍ، الأخـــيرة عن اللحياني(ابـــن منظور، 2000)، ولعلّ التاء في طواغيت زائدة ولذلـــك يمكـــن حذفها كما حذفوا في قلنسوة حين جمعوها على قلانس أو قلاس.

ونظـــنّ أنّ البنيةَ العميقة (طواغية) غير المستعملة، حُذفتْ منها التاءُ لـــتكونَ (طواغـــيّ) كما حذفوا في صحراء وأُثفية، فقالوا: صحارٍ وأثافٍ (ســـيبويه، 2000، 85/4) فــــ(طواغـــيّ)-بالـــرفع -تشكلت فيها الحركة المـــزدوجة الصاعدة(yu) وهي حركة مستقلة كما أشرنا سابقاً لذلك لجأت اللغـــة إلى حذفها فكان النمط (طواغٍ) في بعض البيئات، ويمكن تمثيل ذلك صوتياً:

tawagiyat tawagiyun tawagin

الأصل -في حالة الوقف — حذف التاء — حذف الحركة المزدوجة

ومثل هذا النمط (طواغٍ) ما رواه ابن منظور عن اللحياني (سبارٍ) وندّره، يقول ابن منظور: و"السُّبروت" القاع لا نبات فيه، وأرض سِبرات وسِبْريت سُبروت: لا نبات فيها، وقيل لا شيء فيها، والجمع سباريت وسبارٍ، الأخيرة نادرة عن اللحياني"(ابن منظور،2000، 109/7)، ومن حيث المعالجة الصوتية لهذا النمط ينطبق عليه تماماً ما قلناه في الأنماط السابقة وأنّه عومل معاملة الاسم المنقوص غير أنّنا نضيف هنا أن معيار الندرة عند ابن منظور كان بسبب حذف التاء، وقد ذكراللغويون أنّ التاء في مثل هذا النمط لا يجوز اعتبارها زائدة بحيث يمكن حذفها في بعض صيغ الجموع، يقول سيبويه: (فليس كثرتها في الأفعال والمصادر-يقصد التاء-أولاً نحو: (تَردادٍ) وثانية نحو (استرداد)، وفي الأسماء للتأنيث تجعل سوى ما ذكرت لك من الأسماء والصفة زائدة بغير ثبت لأنها لم تكثر فيهما في هذه المواضع، فلو جُعلت زائدة، لجعلتْ تاء (تُبَّع) و(تِنْباله) و(سُبْروت) و(بَلْتَع) ونحو ذلك زائدة لكثرتها في هذه المواضع) (سيبويه، 2000، 461/4).

وأظنّ أنَّ بعضَ اللهجات التي رَوى اللحياني عنها، قد عدّت التاء زائدة في (سبروت) فحذفتها حين جمعت ليكونَ النمطُ في بنيتة العميقة (سباريٌ) ولاستثقال الحركة المزدوجة لجأتْ اللّغةُ إلى حذفها ليتشكل النمط الجديد (سبارٍ).

ولقد ذكرتْ الدراسةُ في صفحاتها الأولى أنّ من الآراء الراجحة في تسمية روايات اللحياني بالنادرة هو عدم التزامها بنمط ثابت؛ ففي هذا المقام نرى أن رواياتِ اللحياني السابقة عوملت معاملة الأسماء المنقوصة، غير أنّنا عثرنا على روايةٍ للحياني خالفتْ تلك الرواياتِ السابقةَ، يقول ابن منظور:" وجِرْوُ الكلب والأسد والسّباع وجُرْوُه كذلك، والجمع أُجْرٍ وأَجْريه هذه عن اللحياني، وهي نادرة "(ابن منظور،2000، 134/3)، فالأصل في

جمـــع (جِرْو) في بنيته العميقة (أجْرِوٌ) فقلبت الواو ياءً لأنها متطرفة وما قـــبلها مكســـور فأصبحتْ البنيةُ (أجريٌ)، وظنّ القدماءُ أنّه التقى ساكنان: التنويـــن والياء، فحذفوا الياء منعاً لالتقاء الساكنين(عباس حسن، 1977، 4/ 636)، والحقيقة أنّه لم يلتقِ ساكنان، بل حُذفت الحركة المزدوجة المستقلة في النطق، ليكون النمط (أجرٍ). وأمّا رواية اللحياني فقد جعلها على (أفْعِلة) وهـــي من جموع القلّة -كما ذكرنا- كما أنّ بعضَ معاجمِ اللّغة قد ذكرت هـــذا الجمعَ ولم تندّره، فقد جاء في القاموس المحيط: " والجرو ولد الكلب والأسد والجمع أجرٍ وأُجرية وأجراء وجِراء"(الفيروزأبادي، د، ت، 313/4).

وأرجّح أنّ اللحياني لم يروِ أنماطاً خاصة بلهجة قبيلة معينة، بل روى لأكثرَ من لهجة، وهذا يفسّر اختلاف الأنماط في رواياته.

وزن فُعَلاء

ذكر علماءُ اللّغة آراء متعدّدةً في الجمع على فُعلاء قياساً(الحديثي، 1965، 305)، وقد رأت الدراسة أنّ أغلبهم يتّفق على أنّ ما كان على (فُعال) صفة لمذكرٍ عاقلٍ صحيح اللام والعين، وكذلك ما كان على (فعيل) بمعنى فاعل صحيح اللام والعين إذا كان صفة لمذكر عاقل(الإستراباذي، 1982، 137/2)، ونشير هنا -أيضاً- إلى أن وزن (فُعَلاء) ليس وزناً قياسياً محضاً، بل هو مـــن الأوزان السماعية، يقول سيبويه: "وليس (فُعَلاء) بالقياس المتمكّن في هـــذا الباب(سيبويه، 1999، 108/4)، فهو من الأوزان السماعية الدالة على الكثرة أيضاً"(الحديثي، 1965، 327).

وممـــا ورد مروياً عن اللحياني: نسوةٌ فقراء(ابن منظور، 2000، 11/ 205)، وروى أيضـــاً -نظـــيراً لهـــذا الجمع نسوةٌ فقهاء، وقد ندّرها ابنُ مـــنظور(ابـــن منظور، 2000، 201/11)، وعدّ أصل هذين الجمعين (فقائر، فقائـــه)، ومعيار الندرة في هذين النمطين أنّ مَن روَى عنهم اللحياني، قد

وعناكيب عن اللحياني (ابن منظور، 2000، 309/10)، وعدّ اللغويون القدماء التاء في (العنكبوت) من الزوائد؛ لأنّ جمعَها كما ذكر عناكب وعناكيب، وقد عبّر سيبويه بهاتين الصيغتين:(عناكب وعناكيب) ولم يُنَدِّر إحداهما، بل جوّز تصغير (العنكبوت) بـعُنَيْكِب وعُنَيْكيب وفقاً للجمعين عناكب وعناكيب(سيبويه، 1999) وقد بنى سيبويه قوله هذا وفق قول شيخه الخليل، يقول الخليل: (ليس في كلام العرب أكثر من خمسة أحرف... فعنكبوت إنّما أصل بنائها عنكب)(الخليل، 1، 1980/49)، ورواية اللحياني (عناكيب) تتمثّل في إطالة الحركة القصيرة في عناكب:

<anakib <anakib

وقد وردتْ شواهدُ من الشّعر تدلّل على تطويل الحركات القصيرة، كما في قول الشاعر :

وسواعِدَ يخْتَلين اختلاءً كالمغالي يَطَرْنَ كلَّ مَطِيرِ

وورد عن اللحياني عكس ذلك في (أفعال وأفاعيل) إذ روى (أركاب) و(أراكيب) يقول ابن منظور الرّكبُ: (ظاهر الفرج وقيل هو الفرج نفسه والجمع أركاب وأراكيب)(ابن منظور،2000)، وأنشد اللحياني قول الشاعر:

يا ليْتَ شعري عَنْك ياغلابِ،

تحمل معها أحسن الأركابِ

وقد ذكرنا في غير هذا المقامِ أنّه من الممكن أنْ يكون النمطانِ قد شاعا في بيئة أو أكثر، وأنه بسبب صراع الأنماط كَثُرَ استعمال أحدهما على الآخر.

وقد وردت أنماطٌ كثيرةٌ عن اللحياني اتّصفتْ بالشذوذ أو الندرة، ونرى أنَّ معيارَ الندرة فيها لا يعدو أن يكون ناتجاً عن:

اختلاف اللهجات العربيّة، إذ إنّه لكلّ لهجة خصائصُها التي تختلف فيها عن الأخرى، كما أنه قد يكون لكلّ صيغة من صيغ جمع التكسير المطّردة

صيغة تزاحمها، وهذه الصيغة هي الصيغة المسموعة عن العرب ولا يمكن رفضها باعتبارها خارجة على القياس؛ لأن أئمة النحاة وفي مقدمتهم الكسائي شيخ اللحياني وأستاذه قد جمع بين السماع والقياس، جاء في مقدّمة القاموس المحيط:" وأجاز الكسائي القياس مع السماع على ما قُرِّر في الدواوين الصرفية"(الفيروزأبادي، د، ت، 11/1)، وعلى هذا تكون روايات اللحياني في جمع التكسير-في غالبها- فصيحة صحيحة، ونودّ أن نشير إلى بعض الجموع التي وصفت بالشذوذ أيضاً، فقد روى اللحياني في جمع (شيء) أشْياياً وأشاوِهَ(ابن منظور، 2000، 170/8)، وكان اللحياني قد سمع هذا الجمع من بعض الأعراب في مجلس الكسائي:

وَذلك ما أُوصِيكِ يا أُمَّ مَعْمَر وبعضُ الوَصَايا في أشاوه تنْفَع

وروى اللحياني أن قائل هذا البيت أخبره أنه يريد أشاياً وعدّ ابن منظور أن هذا من أشذِّ الجمع؛ لأنَّ لا هاء في أشياء فتكون أشاوه، والأغلب أن معيار شذوذ هذا النمط من وجهة نظر ابن منظور هو أن (أشياء) عند الكسائي -شيخ اللحياني- (أفعلاء) وهي جمع (شيء) على فَعْل، وفَعْل لا يجمع على أفعلاء(الزجاج، 1988، 212/2)، ومن المعروف أنَّ اللغويين القدماء قد اختلفوا في وزن (أشياء) فعدّها سيبويه (لفعاء) وهي من المقلوب ونظيرها (قَسيٌّ) وإنما أصلها (قُوُوسٌ)(سيبويه،1999، 523/4).

وهي كذلك عند الخليل: "أشياء اسم للجمع أصله فَعْلاء (شَيْئاء) فاستثقل الهمزتان فقلبوا الهمزة الأولى إلى أول الكلمة فجعلت لفعاء كما قلبوا أنواقاً فقالوا أَيْنُقاً"(الخليل،6،295/1980، والزجاج، 1982، 212/2)، وتودّ الدراسة أن تشير إلى ما قاله سيبويه:"وكان أصل (أشياء) (شَيْئاء)، فكرهوا منها مع الهمزة مثل ما كرهوا من الواو وكذلك "أشاوى" أصلها "أشايا" كأنّك جمعت عليها "إشاوة" وكأنّ أصلَ "إشاوة" "شَيْئاء"، ولكنهم قلبوا الهمزة قبل الشين،

كما قالوا:"أَتَيْتُه أتوه" "وجَبَيْتُه جِباوة"(سيبويه، 1999، 524/4، الأنباري، د، ت، 822/2)، ونشـــير أيضـــاً إلـــى مـــا جاء في الإنصاف فيما يخصّ رواية اللحياني، إذ رأى بعض اللغويين أن (أشياء) اسم مفرد، يقول أبو البركات الأنباري:" والذي يدلّ على أنه اسم مفرد أنهم جمعوا على فعالي، فقالوا في جمعـــه أشـــاوى كمـــا قـــالوا فـــي جمـــع صـــحراء صحارى والأصل بالتشديد"(الأنـــباري، د، ت، 816/2) ويقول:" والذي يدلّ على ذلك أنهم قالوا فـــي جمعـــه -أيضـــاً- أشـــياوات كما قالوا في جمع فعلاء فعلاوات نحو صـــحراء صحراوات، وما أشبه ذلك فدلّ على أنّه اسمٌ مفردٌ معناه الجمع وليس بجمع"(الأنباري، د، ت، 818/2).

وتهدف الدراسة من العرض السابق، أن تبيّنَ اختلافَ أئمةِ اللّغة وعلمائها في هذا النمط، ثمّ لتبيّن أن اللحياني لم يتفرّد برواية هذا النمط حتى يوصف بالندرة أو الشذوذ، ممّا ينفي هذا المعيار عن روايته، وأمّا إذا كان المقصودُ بالندرةِ هنا كثرةَ الاستعمال والشيوع، فقد ذكرتْ الدراسةُ أنّه لا يمكن الحكم باطمئـــنان علـــى كثرة استعمال النمط وشيوعه، إذ إنّ اللغة تتطوّر، وتلجأ كثيراً إلى طريق السهولة والتيسير وطلب الخفّة في كثير من الأنماط، وأما بالنسبة لوصف رواية اللحياني بالشذوذ، فهذا أيضاً مردود، وللسبب نفسه، فحجّـــةُ ابن منظور في شذوذ (أشاوه) أنّ الهاء ليست أصلاً في شيء حتى تكون (أشاوه)، والذي يمكن قوله هنا هو أنه في أثناء تطور النمط (أشاوي) والذي أصله (أشايي) بثلاث ياءات، الأولى عين الفعل المتأخرة وبعد عملية الإعـــلال صـــار (أشـــايا) ثم أبدلت الياء التي هي عين واواً فصار النمط (أشاوي) على وزن فعالي(الأنباري، د، ت، 817/2)، وبما أنّ اللغويين رووا لـــنا النمط (أشاوي) وإن كان نظرياً افتراضياً؛ فهو غير مستعمل فإنّنا بكلّ بســـاطة نســـتطيع أن نســـوّغ النمط (أشاوه) فإبدال الياء من الهاء سوّغته

اللغــة(رمضــان، د، ت، 116)، فقد تكون الهاء قد جاءت بدلاً من الياء في بعــض اللهجات، ثمّ إنّ بعضَ اللّغات قد استعملت (الهاء) أداة للنداء والتي هــي في الأصل (الياء)، وفي لهجتنا المحلية في مثل: هذه، هذي(العبابــنة، 1997، 164)، وأظــن أيضــاً أن تكون هذه الهاء هاء السكت أو أن تكونَ (الهــاء)، هي الألف المقصورة في (أشاوى) التي رواها سيبويه. وربما لم يفــرّق اللحيانـــي بين الألف والهاء في (أشاوه، وأشاوى) نتيجةً لخطأ في السمع؛ فمخرج الصوتين واحد وهو أقصى الحلق.

ثانياً: لو كان النمطُ (أشاوه) شاذاً لوصفه سيبويه بذلكن إلا أنّ سيبويه عدّه متطوراً من شَيْئاء كما ذكرنا سابقاً.

ثــم إنّ ما قاله العلماءُ الأوائل في أصل (أشياء): " أشْيئاء" أو "شَيْئاء" هو استنتاج افتراضي، إذْ لم يأتوا بشاهد على هذا الأصل(يعقوب، 1992، 80)، وأظــنّ أنّ اختلافَ البصريين والكوفيين في هذا النمط هو بحثهم عن علّة لمنع صرف (أشياء) في قوله تعالى:"لا تسألوا عن أشياءَ إنْ تُبْدَ لكُم تسؤْكُم" (المائدة، 101). ولذلك نجدُ هذا الخلافَ أحد مسائل الإنصاف(الأنباري، د، ت 812/2)، والذي أراه –استنتاجاً– من روايتي اللحياني "أشياياً" و"أشاوه" أن (أشــياء) ليست ممنوعة من الصرف، إنما قُرأت (أشياءَ) بالفتح وهي في موضع جر لتحقيق الانسجام الصوتي إذ كُرِه أن يكرّرَ اللسانُ النطقَ نفسَه (إن) في أشياءِ و(إن)الشرطية كما يظهر من التمثيل الصوتي التالي:

<an >asa>in in tabdu	<an >asya>a in tabdu
عن أشياءِ إن تُبدَ	عن أشياءَ إن تُبدَ

فالهروب من توالي الأمثال ليس أمراً مبتدعاً في اللّغة العربية، بل هو أمرٌ أصــيلٌ فـــي اللغات السامية، فقد تمّ هذا الأمر في السامية الأم في صيغة الفعل الذي عينه ولامه سواء في مثل رَدَدُوا > رَدُّوا(بروكلمان، 1977، 79).

ويقــول بــروكلمان: (وفـــي العربية يحذف أحد المقطعين في الأصوات الأســنانية عــند الــتقاء حرف المضارعة (التاء) مع تاء الوزنين (تفعّل، وتفاعل) مثل (تتفاتلون > تقاتلون)..) (بروكلمان، 1977، 79). وقد ورد مثل هــذا فـــي العبرية والحبشية والسريانية والآشورية(بروكلمان، 1977، 80). وربمـــا يكــون هــذا الحــذف في المقاطع المتوالية هو ما دفع رمضان عبدالــتواب إلـــى تعلــيل منع الصرف في كلمة (أشياء) الواردة في الآية الكــريمة السابقة، يقول رمضان عبد التواب:(ولعلّ المسئول عن منع كلمة (أشــياء) مــن الصـــرف، وقوعها في القرآن الكريم في سياق تتوالى فيه الأمــثال، ولــو صُــرفت في قوله تعالى: (لا تسألوا عن أشياءَ إنْ تبدَ لكم تســؤكم)؛ إذ لو صُرفت لقيل (عن أشياءٍ إن)، ولا يخفى ما فيه من تكرار المقطع: "إنْ")(عبدالتواب، 1983، 46) وتوافقُ الدّراسةُ ما ذهب إليه رمضان عبدالتواب من صعوبة توالي المقطعين(>in >in) إلا أنّه ليس نتيجة ملزمةً لمنع صرف هذه الكلمة وذلك لأمرين:

الأول: إنّ هــذه الكلمـــةَ لـــم ترد مصروفة ألبتة، لا في هذه الآية ولا في غيرها من المواضع.

الثانـــي: وردت العديد من الألفاظ المشتملة على مقاطعَ صوتيّةٍ متماثلةٍ في ســـياق القـــرآن الكريم، ومع ذلك لم تحذف المقاطع من ذلك قوله تعـــالى: (ولا تقولـــنّ لشيءٍ إنّي فاعلٌ ذلك غداً)(الكهف، 23). حيث جـــاءت كلمة (شيء) منتهية بالمقطع(>in)، وتلتها كلمة (إنّي) التي تـــبدأ بـــالمقطع(>in) أيضاً، وبهذا يتوالى المقطعان المتماثلان على النحو الآتي:

lisay>in   >inn

ومع هذا لم تلجأ اللغة إلى منع كلمة شيء من الصرف(البحلوز، 1997).

وقد رصدتْ الدراسةُ نمطاً آخرَ وهو (أسماوات)، يقول ابن منظور:"حكى اللحيانـــي في جمع الاسم أسماوات، وحكى له الكسائي عن بعضهم: سألتك بأسماوات الله، وحكى الفرّاء: أعيذك بأسماوات الله"(ابن منظور، 2000، 7/ 268). ويمكن النظر إلى هذا النمط من جهتين:

أولاهمـــا: أن يكـــونَ جمعَ اسم ونرجّح أن هذا هو المقصود من رواية اللحيانـــي كما يتضح من قول ابن منظور السابق، والمعروف في جمـــع اســـم أسماء(ابن منظور، 2000، 268/7)، وعدّ ابن منظور أســـماوات لا وجه له استناداً إلى القياس وما شاع في الاستعمال، مـــع العلـــم أنـــه جـــاء فـــي القـــاموس المحـــيط: أســـماء وأســـماوات(الفيروزأبادي، د، ت، 346/4) جمعاً للاسم. فيكون هذا النمط من جموع التكسير المسموعة عن العرب، وربما يكون من الجموع التي تحفظ ولا يقاس عليها.

ثانيهما: أن يكون النمطُ (أسماوات) جمعَ (أسماء) يقول ابن منظور:"وأشبه ذلـــك أن تكون أسماوات جمع أسماء وإلاّ فلا وجه له"(ابن منظور، 2000، 268/7). فكأنّـــه جمـــعَ الاســـم مرتيـــن، عـــندما أحـــسَّ بضعف(أسماء) في هذا السياق عن تحمّل دلالة الجمع، وربما كان الســـببُ في هذا الضعف عائداً إلى كثرة الاستعمال في مقام نسبة الأسماء الحسنى إلى لفظ الجلالة.

المقصور والممدود

يعني اصطلاح الاسم المقصور ذلك الاسم المعرب الذي يكون آخره ألفـــاً لازمة منقلبة عن واو، نحو عصا، أو عن ياء(سيبويه، 1999، 20/4، وابن عصفور، 1982، 283)، نحو: معنى، أو مزيدة للتأنيث نحو حبلى، ولا يلحقه رفع ولا نصب ولا خفض؛ لأنّ الألف لا تتحرك ولكن يلحقها التنوين

ويعني الاسم الممدود ما في آخره همزة قبلها ألف نحو: رداء وكساء والمقصـــور والممـــدود بعضـــها يعرف بالقياس عن طريق النظر إلى ما يناظره من الصحيح، فإن انفتح ما قبل آخره فهو مقصور، وإن وقعت قبل آخره ألفٌ فهو ممدود، ولكن بعضهما لا يعرف إلا بالسماع(الوشاء، 1979).

وقبل الدخول في تحليل الأنماط اللّغوية المروية عن اللحياني في هذا الباب، لا بدّ أن نشير إلى أنّ الأسماء المقصورة القياسية تقوم على مراعاة النظـــير وحضـــوره أثناء وضع أبنيته، في حين أن السماعي منها ما فقد النظـــير؛ لأنّـــه جـــاء على غير نظام، وهو ما سمع اللغويُّ وهو يجالس الأعراب في مضاربهم ويدون سماعه عنهم، وهذا لا يقتصر على الأسماء المقصـــورة فقـــط بـــل ربما يعمّم هذا على كلّ الأبواب الصرفية القياسيّة والســـماعيّة، ثـــمّ نـــودّ الإشارة -أيضاً- إلى أن روايات اللحياني للأنماط المقصـــورة والممدودة كثيرة جداً، كما يظهر من تتبعنا في بعض المعاجم اللغويـــة وبعـــض كتب اللغة. لذلك حاولت الدراسة أن تتناول تلك الأنماط التي وصِفت بالندرة أو تلك التي رواها اللحياني بالمد والقصر وروى غيرُه عكس ذلك، أو التي وُصفت بالمد أو القصر.

ومن ذلك روايته (وِقاء) ممدوداً، يقال: (وَقَيْته شرَّ ما يكره، وأنا أَقِيه وَقْياً ووُقاية ووَقاية ووِقاية ووِقاء ممدود)(ابن منظور، 2000، 265/15، والقالي، د، ت، 451)، وأظـــنُّ أنَّ أصـــلَ (وقـــاء) هو (وقاي) بدليل الياء في مصدره فتشـــكّلت فيه الحركة المزدوجة، ممّا اضطرّ اللغة إلى حذف شبه الحركة وإقحام الهمزة، ويمكن تمثيل ذلك صوتياً كما يلي:

wikay	wika	wika>
الأصل	سقوط شبه الحركة	إقحام الهمزة
(وفيه الحركة الهابطة الهابطةay)	للتخلّص من الحركة المزدوجة	لإغلاق المقطع

وروى اللحياني كذلك:" تمرٌ (قَرِيثاء) ممدوداً في تمر"قريثاً" غير ممدود و (قريثاء) على فعيلاء، وهوعند سيبويه اسم وعند غيره صفة والمدّ والقصر في مثل هذا النمط يرجع إلى اختلاف اللهجات فالمدّ -مثلاً- لغة أهل الحجاز والقصر لغة تميم(الجندي،1983) وأفترض أن يكون النمطُ المقصورُ (قريثاً) هو الأصل، إذْ يرى بعضُ علماء اللغة المعاصرين أنّ الألف المقصورة والممدودة في العربيّة تطوّرٌ عن تاء التأنيث في الساميّة الأولى فيكون أصل الصيغتين (قريثا، وقريثاء) هو قريثة. وعلى ذلك يمكن تفسير رواية اللحياني من جانبين أولهما: إنّ اللغة لجأت إلى إجراء تعديلاً على النظام المقطعي، فقد تشكّل في النمط المقصور ثلاثة مقاطع مفتوحة متتالية، وهذا ما ألجأ اللغة في بعض اللهجات إلى إقحام الهمزة، كما يظهر في المخطط الصوتي التالي:

النمط المتطور (قَريثاء)	الأصل(قريثا)
karita>	karita

ثانياً: إنّ الهمزَ كان دليلاً على الفصاحة وشعاراً للعربيّة كما ذكر سابقاً لذا لجأتْ بعضُ اللهجات إلى إقحام الهمزة. غير أنّ رمضان عبد التواب يرى أنّ التطوّر في مثل هذه الأنماط كان يسير بشكل مختلف للتخلّص من ألف التأنيث المقصورة والممدودة، فيرى مثلا أنّ التطوّر قديما سار في كلمة مثل (صحراء): صحراء > صحرا > صحرة (عبدالتواب، 1982)، ومثل ذلك النمط (اللّخَاء) المروي عن اللحياني: وهو المُسْعُط وروى ابن منظور وأبو علي القالي: (اللَّخَا) مقصور بالمعنى نفسه(ابن منظور،2000)، وجاء في القاموس المحيط (اللّخا) يمد ويقصر، وجاء في العين: (اللّخا) الملاحاة: وهو

التحريش، وهو غير المعنى المروي عن اللحياني وينسحب ما قلناه عن النمط السابق على هذا النمط أيضاً كما يظهر فيما يلي:

>allaha> >allaha

وروى اللحيانــي أنماطــاً تمــدّ وتقصر في مثل: (مِكِّيثى) رواها كراع واللحياني، يقول ابن منظور: "المكث: الأناة مَكَثَ يَمْكُثُ ومَكُثَ مَكْثاً ومُكْثاً ومُكوثاً ومَكاثاً ومَكاثة ومِكّيثى عن كراع واللحياني، يمد ويقصر"، ووصف القالي رواية اللحياني (المكيثاء) بأنّها غير جيّدة(القالــي، د، ت) وربما يكون معــيار القالي في عدم استحسان (مكيثاء) أنّه عدّ (فعّيلى) من أبنية أسماء المصادر، غير أنّني أظنُّ أنّ مثل هذا المعيار يعودُ إلى القيود التي فرضها النحويون والصرفيون على ما أُثر عن القبائل العربيّة ولهجاتها من قوانين قياســيّة مــن وضــعهم، وهــي فــي أكــثر الأحوال مبنيّةٍ على استقراء ناقص(الجندي، 1983) فكثير من الأنماط المقصورة يعزى إلى لهجة وأنماط ممــدودة تعــزى إلــى لهجة أخرى، وأحياناً يشيع النمطان في بيئة لغوية واحــدة، فقد عزا اللحياني (الزّنى) مقصور إلى لهجة الحجازيين واستشهد بقوله تعالى: "ولا تقربوا الزّنى"(الإسراء، 32)بالقصر، وروى اللحياني أيضاً "الزنا" واستشهد بقول الشاعر:

أمّا الزّناء فإنّي لستُ قاربه والمالُ بيني وبين الخمر نصفانِ

ويرى بعضُ الدّارسين أنّنا لا نستطيعُ أنْ نعدّ ما جاء عن أهل الحجاز من أنهم يقصرون ما كان مثل الزنى وأن تميماً تجعل ما كان مثله ممدوداً، قانوناً عاماً بل ربمّا يكون ذلك من باب الضرورة الشعرية، غير أنّ بعضَ العلمــاء أجــاز في غير الضرورة قصرَ الممدود(الخليل، 1980، 7/387)، وعلــى ذلــك أرجّــح أن يكونَ اللحياني قد سمع النمطين، وأنّ مَن رواه ممدوداً، فلإيثار لهجته النطقَ بالهمز:

zina> zina

زِنى زِناء

وروى اللحياني (البُغاء) ممدوداً في (بُغَىً) وهو طلب الحاجة، وقال أبو العباس: البُغاء: طلب الحاجة، يمد ويقصر واستدلّ على المقدود بقول الشاعر:

لا يَمْنَعَنَّك مِن بُغا ء الخير تعليق التمائمْ

وقد وافق أبو علي القالّي روايةَ اللحياني (البُغاء) ممدوداً، ولم يجز القصر فيه إلاّ ضرورة. كما فرّق القالّي بين البُغاء ممدوداً والبُغى في القصر من حيث الدالة الصرفية، فقد عدّ البُغَى: جمع بِغْيَة، والبُغاء بالمد مصدر بغى الرجل حاجته يبغيها بُغاءً وبُغايةً وبِغْيَةً، وبِغْيَةُ الرجل طِلبَته، وجاء في الصحاح أيضاً بُغاء بالضم والمدّ، ولم يروِ الجوهري غير ذلك(الجوهري، 1984، 6/2282). وبناءً على ما سبق ذكره أستطيع أن أُرجّح أن روايات اللحياني في الأسماء الممدودة والمقصورة لم يحكم عليها بأنّها نادرةً بالمفهوم العامّ الذي يصف النادر بالشذوذ أو الخروج عن جمهور العلماء، ولم تكن ندرتها لقلّة استعمالها وذيوعها في اللغة، بل أرجح أنّها كانت نوادرَ؛ لأنها جمعت أنماطاً لِلَهجات القبائل العربيّة المختلفة، وممّا يدعّم هذا الرأي في باب الأسماء المقصورة والممدودة، أنّ اللحياني روى النمطين معاً في مثل: أمرهم فَوْضُوضَى وفَوْضوضاء بينهم(ابن منظور،2000، 11/ 192)، وقال أبو علي القالّي في باب ما جاء من الممدود على فَعْلُولاء اسماً، قال: قال اللحياني: أمرهم فيضوضاً بينهم وفَيْضيضى بينهم، وفوضوضا، تمدّ هذه الثلاثة أيضاً. فرواية اللحياني للنّمطين تدلّل أن المعيار كان لهجياً في قصر الممدود أو مدّ المقصور، ثمّ إنّه لا يمكن إخضاع الأنماط التي رواها اللحياني عن اللهجات العربيّة المختلفة لقوانين اللّغويين والصرفيين، وربما كان الأجدرُ بهؤلاء العلماء وضعَ قانون خاص

باللغـــة الفصيحة وقانون كذلك للهجات العربيّة المختلفة، إذْ أخذَ اللّغويون والصرفيّون يتأوّلون في بعض الأحيان أو يجعلون بعضَ الأنماط من باب الضرورة، أو يتهمون بعضَ القراءات القرآنية بالشذوذ؛ فقد قرأ طلحة بن مصـــرف، قولَه تعالى: " يكادُ سنا برقِه يذهبُ بالأبصار(النور، 43)، قرأها (يكـــاد سناءُ برقه) (الفخر الرازي،1990، 290/12) و (السنا) بالقصر يعني الضـــوء، وجـــاء ممدوداً في قراءة اختياريةٍ لا ضرورة فيها، ومع هذا لم تعجبْ علماء اللّغة القدامى واتهموها بالشذوذ لأنها خالفت مذاهبَهم(الجندي، 1983، 550/2)

التذكير والتأنيث

المذكر والمؤنّث صفتان جنسيتان، والتذكير خلاف التأنيث، والذّكر في اللّغة الإباء والشجاعة ومنه سُمِّي السيف مذكّراً، والأنثى تدلُّ على الليونة، وإنّمـــا سُمّيت المرأة أُنثى؛ لأنّها ألينُ من الرّجل، وقد عدّ بعض الدّارسين المذكّـــر أصل الأشياء، يقول ابن يعيش: (إنّ أصل الاسم مذكّراً، والتأنيث فـــرعٌ مـــن التذكير، ويكون التذكير هو الأصل، استغنى الاسم المذكّر عن علامة تدلّ على التذكير ...)، (ابن يعيش، د، ت، 88/5).

والتذكير والتأنيث من المسائل اللغويّة التي شغلتْ علماء اللّغة، لذا نراهُم يُفـــرِدون مصنّفاتٍ كاملةً في هذا الميدان، بل إنّنا نرى أنّهم يقدمون معرفة التأنيـــث والتذكير في الأسماء والأفعال والنّعت قياساً وحكايةً على أبواب الفصـــاحة الأُخرى، يقول السجستاني: (ومعرفة التأنيث والتذكير ألزم من معرفة الإعْراب وكلتاهما لازمة). ولعلّ الأصل أن يوضع لكلِّ مؤنّثٍ لفظٌ مقابلٌ للمذكّر: عَيرْ وأَتان وجدي وعناق وحَمَل ورَخِل، يقول رمضان عبد الـــتوّاب: (وتـــدلّ مقارنة اللغات الساميّة، على أنّ الساميّين القدامى كانوا يفرّقون بين المذكر والمؤنث في اللّغة لا بوسيلة نحوية، ولكن بكلمةٍ للمذكر

وكلمة أُخرى من أصل آخر للمؤنّث، ففي العربيّة مثلاً"حمار" للمذكّر، في مقـــابل "أتان" لأُنثى الحمير، وفي العبريّة "<ayil" (كبش)، في مقابل"rahel" (نعجـــة) "رخِــل"، لأُنثى الكبش...)، (عبد التواب، 1982، 251)، ولكنّ هذا سيؤدّي إلى كثرة الألفاظ، ممّا اضطرّ أبناء اللّغة إلى الاختزال والاختصار بوضعهم علامةً يفرّقون بها بين المذكّر والمؤنّث(عبد التواب، 1982، 251)، وعلامـــات التأنيـــث في اللّغة العربيّة هي: التاء والألف الممدودة والألف المقصـــورة، وقسمتْ بعضُ اللهجات الإنسانية هذا البابَ إلى ثلاثة أقسام: مذكّر ومؤنّث، وقسمٌ ثالث هو ما يُسمّى في اللغات الهندو أوروبيّة بالمحايد (Neuter)، وهو في الأصل ما ليس مذكّراً ولا مؤنّثاً(الخولي، 1982، 82)، وقد قسمت اللّغات الساميّة القسم الأخير المحايد على القسمين الأوليّين.

بقي أنْ نقولَ: إنّ اللهجاتِ العربيّةَ لم تنتظم بقياس في التمييز بين المذكر والمؤنّث، وقد يكون السبب في ذلك إلى أنّ دوالّ التأنيث وردت متأخِّرة في تاريخ اللّغة، ولذا نجد كلماتٍ تأرجَحتْ بين حالين، فقد وردت كلماتٌ تخلو من علامات التأنيث رُويَ فيها التذكير، وأخرى جاءت مع علامات التأنيث وردتْ مذكّرة، يقول رمضان عبد التوّاب: (وهذا هو السرُّ في أنّ كثيراً من الكلمـــات التي تُسمّى بالمؤنّثات السماعية في اللغة العربيّة وهي التي تخلو من علامات التأنيث قد رُويَ لنا فيها التذكير كذلك، ويُنسب ذلك في معظم الأحـــيان إلـــى مخـــتلف القـــبائل العربيّة، نحو قول أبي زيد: (أهل تهامة يقولـــون: العُضُـــد والعُضْد، والعُجُز والعُجْز، وتميم تقول: العَجْز والعَضُد ويذكّـــرون)، (عبد التواب، 1982، 251)، وروى اللحياني تأنيثه كما سيأتي، وقد يكون قول رمضان عبد التوّاب السابق مفسّراً لمعيار النّدرة في بعض روايـــات اللحيانـــي، إذْ لا يعدو أن يكون الأمرُ اختلافاً بين لهجة وأُخرى، وأنّ النّدرةَ جاءتْ بسبب مخالفة المرويّ عن لهجات القبائل المعروفة.

وقـــد قسمت الدراسة ما رصدته من روايات اللحياني في باب التذكير والتأنيث إلى ثلاثة أقسام وفق ما رواه اللحياني:

ما خصَّ اللحياني التّذكير فيه.

ما خصَّ اللحياني التأنيثَ فيه.

ما يقبل الوجهين.

أولاً: ما خصَّ اللحياني التّذكير فيه

وســـتتناول الدراسة في البداية المذكر لما ذكرته سابقاً من أنّه عُدَّ الأصل، ولأَنّ المذكّر أخفّ من المؤنّث، وفقاً لتعبير أبي حاتم السجستاني، واحتجّ اللغويّون القدامى على خفّته من صرف أكثر المذكر العربي، وترك صـــرف المؤنّث العربيّ(السجستاني، 1981). ومما جاء مرويّاً عن اللحياني فـــي باب التذكير روايةُ ابن منظور عنه، يقول ابن منظور: (زَوْجُ المرأةِ بَعْلُها، وزَوْجُ الرّجلِ امرأته)(ابن منظور، 2000)، وعزا اللحياني تذكير هذا الـــنمطِ (زوج) لأزد شـــنوءة، واستدلّ اللحياني على تذكيرها بقوله تعالى: (اسْـــكُنْ أَنْـــتَ وَزَوْجُك الجَنَّة)، (البقرة،35، والأعراف، 19)، (وامْسِك عليك زوجك)(الأحزاب،33)، وشارك الحجازيون أزد شنوءة في تذكيرَ (زوج)، إذْ يضعونه للمذكر والمؤنّث وضعاً واحداً، فتقول المرأةُ: هذا زوجي، ويقول الـــرّجل: هذه زوجي، وأمّا أهل نجدٍ ومكّةَ والمدينةِ فيقولون زوجة، وهي لغـــة رديـــئة تجمـــع على زوجات، (الأصفهاني، 1992، 384)، وعليه قول الشّاعر:

زوجةُ أَشْمَطَ مَرْهوبٍ بَوادِرُه قد كان في رأسِه التّخويصُ والنَّزَعُ

وقد عدَّ أبو بكرٍ الأنباريّ أنَّ التّذكيرَ أفصحُ(ابن الأنباري، 1978).

وروى ابـــن مـــنظور: (العِلْباءُ، ممدود عَصَبُ العُنْق...وقال اللحياني: العِلْـــباءُ مذكّـــر لاغير)(ابن منظور، 2000)، وصرّح السّجستاني والأنباري

بتذكـــيره أيضــاً: (العِلْباء مذكّرٌ وهو عصبٌ في العنق، يقال: هذا عِلْباءٌ ممــدودٌ مهموزٌ مصروفٌ) (ابن الأنباري، 1978)، (وقال الفرّاء: ربّما أُنِّثَ، وذُهِبَ به إلى العَصَبَةِ) وترجّح الدّراسةُ روايةَ اللحياني في تذكير (عِلْباء)؛ لأنّ الهمــزةَ فيها ليست للتأنيث، إنَّما هي بدلُ ياءٍ، وكان الأصلُ (عِلْبايْ) (ســيبويه، 1999، 236/3) فتشــكّل فــي البنية العميقة لــ(عِلْباي) الحركة المــزدوجة الهابطـــة (ay)، ولمّــا كانت العربيّةُ ترفضُ مثلَ هذا الوضعِ الصّوتيِّ في أبنيتها فإنّها تُسقِطُ شبهَ الحركةِ، ويسبّبُ هذا الحذفُ إجحافاً في بنــية الكلمة، ممّا ألجأ اللغة إلى إقحام الهمزة لتصحيح النّظام المقطعي؛ إذْ تكره اللغةُ الوقوفَ على مقطعٍ مفتوحٍ (عبدالقادر الخليل، 1991)، ويظهر ذلك من المخطط الصّوتي التالي:

البنية العميقة	حذف شبه الحركة	إقحام الهمزة
<ilbay	<ilba	<ilba>
(عِلْبايْ)	عِلْبا	عِلْباء

وممّا رُوِيَ عنه "الشُّفْرُ" يقول ابن منظور: (والشُّفْرُ بالضمّ شُفْرُ العين، وهو ممّــا ينبــت عليه الشَّعر وأصل مَنْبت الشّعر في الجفن وهو مذكّرٌ صرّح بذلــك اللحياني والجمع أشْفارٌ)، (ابن منظور، 2000، 100/8)، وتدلّل روايتا الصّحاح والمقاييس أنّ الشُّفرَ مذكّرٌ، إذْ يروي صاحب الصّحاح: (والشُّفرُ، بالضـــمّ واحـــد أشفار العين)(الجوهري، 1984، ابن فارس، 2001، 509) ، وذكر سيبويه أنّ جمع شُفر أشفار(سيبويه، 1999).

وممّا رواه اللحياني مذكّراً: (الشَّمْسُ ضَرْبٌ من الحلْي مذكّر)، و (صدر الإنســان مذكّــر)، و (الطِّحـــالُ لحمـــةٌ سوداء عريضة في بطن الإنسان وغيره..مذكّر والجمع طُحُلٌ)، (ابن منظور، 2000، 94/9).

وتكتفي الدّراسةُ بما ذكرت في هذا الباب وتحيلُ إلى بعض الأنماطِ التي خصَّ اللحياني التّذكيرَ فيها(ابن منظور، 2000).

هذا وقد وردتْ أنماطٌ رواها اللحياني في باب (فعيل) الّذي تجوز فيه مفعولة، وقد أجمع اللغويون على أنَّ العرب تحذفُ الهاءَ من فعيل إذا كانت بمعنى مفعولة، ويقول سيبويه: (وأمّا (فعيل) إذا كان بمعنى (مفعول) فهو فـــي المؤنّـــث والمذكّــر سواء)(سيبويه، 1999)، أمّا الأنباري فألزمَ "فعيل" بمعنى مفعول التذكيرَ، يقول: (وإذا كان فَعيل بمعنى مفعول لم تدخل الهاء فـــي مؤنّـــثه كقولـــك: عينٌ كحيل وكفٌّ خضيب ولحيةٌ دَهين، معناه عينٌ مكحولـــةٌ وكـــفٌّ مخضوبةٌ ولحيةٌ مدهونةٌ؛ فَصُرِفَ عن مفعول إلى فعيل، فأُلزِمَ التذكير، فرقاً بين ما له الفعل وبين ما الفعل واقع عليه)(ابن الأنباري، 1978). غير أنّنا نرجّح ما ذهب إليه بعضُ علماء اللّغة المعاصرين من أنّ صـــيغة "فعيل" تُعدُّ هي الصّيغة الأولى التي اختارتها اللّغةُ العربيةُ للتعبير عـــن اسم المفعول، أي انّها كانت الصّيغة القياسية لهذا الباب، وأمّا صيغة مفعـــول، فهـــي صيغةٌ طارئةٌ على اللغة بعد استعمال صيغة فعيل(العبابنة، 2000).

ومما رواه اللحياني في هذا الباب ما رواه عنه ابن منظور: (يُقال: كفٌّ خضـــيبٌ وامـــرأةٌ خضيبٌ، والأخيرة عن اللحياني، والجمع خُضُبٌ) (ابن مـــنظور، 2000)، وقد روتْ المعاجمُ وكتبُ التذكير والتأنيث: خضيب بغير هـــاء(ابن منظور، 2000)، وعلى ذلك فإنّ رواية اللحياني لم تُخالف فصيحَ العربيّة، وإنّما أُطلق على مُصنّفه اسم النّوادر، لما غلب على اللحياني من روايـــته لكـــلِّ ما قد سَمِعَه من أنماطٍ لغويّةٍ وشِعرٍ ونثرٍ وجدٍّ وهزلٍ، كما وضّحَتْ الدراسةُ في تمهيدها، ورَوى اللحياني أيضاً:- (خبزٌ فطيرٌ وخبزةٌ فطـــيرٌ، كلاهما بغير هاء)(الجوهري، 1984، 782/2) ، وترى الدراسةُ أنّ

خـــبزةٌ فطـــيرٌ بمعنى خبزةٌ مفطورةٌ، ومما يُرجّح هذا، ما جاء في العين: (وفطرتُ العجينَ والطينَ، أي عجنته واختبزته من ساعته)(الخلـــيل، 1980، 417/7)، ومـــا جـــاء في الصحاح: (والفطير خلاف الخمير، وهو العجين الذي لم يختمر، وكلُّ شيءٍ أعجلته عن إدراكه فهو فطير) (الجوهري، 1984 782/2).

ومثل هذا النمط ما رواه اللحياني: (خبزٌ خميرٌ وخبزةٌ خميرٌ، بغير هاء) وربّما يكون من أسباب تسمية النّوادر بهذا الاسم هو عدم سيرها على نمطٍ ثابـــتٍ فـــي الروايات، فرأينا في الروايات السابقة حذف الهاء من "فعيل"، ولكـــن تصادفنا روايةٌ أُخرى في باب "فعيل" بحذف الهاء و"فعيلة" بإثباتها، يقـــول ابـــن منظور: (الدِّفْنُ والدَّفين: المدفون، والجمع أدْفان ودُفناء، وقال اللحيانـــي: امرأة دفين ودفينة من نسوةٍ دَفْنى ودَفائِن)، وربما يكون مسوَّغُ ثبوت الهاء في"دفينة" المرويّة عن اللحياني، ما قاله الأنباري من أنّك: (إذا وجدت نعتاً من باب "فعيل" ظاهراً صاحبه قد دخلته الهاء، فهو من إخراج بـــيان التأنيث)(ابـــن الأنباري، ط1، 1978)، وكأنّ مَنْ روى عنه اللحياني قد خـــاف الالتباس فقال: "دفينة"؛ لتأكيد التأنيث. ويتضح هذا تماماً فيما رواه اللحياني عن الكسائي في النمط "قتيل" و"قتيلة"، يقول ابن منظور: (ورَجلٌ قتيلٌ: مقتول، وامرأة قتيل: مقتولة، فإذا قلتَ: قتيلة بني فلان، قلت بالهاء، وقـــيل إن لم تُذَكّر المرأة تسلك طريق الاسم، وقال اللحياني: قال الكسائي: يجـــوز في هذا طرح الهاء، وفي الأوّل إدخال الهاء، يعني أن تقول: هذه امرأةٌ قتيلة ونسوةٌ قتلى)(ابن منظور، 2000، 22/12).

فيجوز امرأة قتيل بغير الهاء، لأنّ المعنى مقتولة، فصُرفت عن مفعولة إلـــى فعيل، أمّا إذا قلت بغير الاسم أُثبت الهاءُ في النّعت، فتقول: مررتُ بقتيلةٍ فتثبت الهاء؛ ليُعرَفَ أنّه نعتٌ مؤنّثٌ، إذْ لم يسبقه ما يدلُّ على تأنيثه،

ومــن ذلك قوله تعالى: (والنَّطيحةُ)(المائدة،3)، وكذلك قراءة مَنْ قرأ (أكيلة السبع) في قوله تعالى: (وما أكلَ السبع) (المائدة،3).

ثانياً: ماخصَّ اللحياني التأنيث فيه

جاء في لسان العرب: الأنثى خِلاف الذّكر والجمع إناث، وسميتْ المرأةُ أُنثى لأنّها ألينُ من الرّجل، ويُقال للرجل: أَنَّثتَ تأنيثاً: أي لنتَ له ولم تتشدّد ولقــد حــرِص العربُ على تأنيث الفعل ممّا حملهم على ترك القياس في بعض الأحيان.

وممّا وردَ عن اللحياني مؤنّثاً "العَضُد" مؤنّث لا غير(ابن منظور 2000، 181/10)، وقـــال أبو زيد: (أهلُ تهامةَ يقولون العُضُد والعُجُز ويذكّرون)، وجاء في إصلاح المنطق أنّ أبا زيدٍ قال: (هي العَضُد)(ابن السكيت، 1994، 91)، وفي مقاييس اللّغة (العَضُد مؤنّثة)(ابن فارس، 2001).

وأرجّح أنّ العَضَد مؤنّثة كما جاء في رواية اللحياني، إلاّ أنّها تطوّرت إلـــى التذكـــير في منطق بعض القبائل العربيّة، ومما يدعم أنّ التأنيث هو الأصل، حديثُ أبي قتادة والحمار الوحشي: (فناولْتُه العَضُدَ فأكلها)، وكذلك رواية السجستاني كانت بالتأنيث.

ومثل "العَضُد" العَجُز، قال ابن منظور: (كلّ اللغات تذكّر وتؤنّث، وقال اللحياني: هي مؤنثة فقط)، (ابن منظور، 2000) وقلتُ: إنّه مثل سابقه إذْ قد يكون أنّه تطوّر في بعض اللهجات إلى التذكير، إذْ إنّ السجستاني روى فيه التأنيـــث فقـــط وجاء الكَبِدُ مؤنّثاً عن اللحياني -أيضاً- يقول ابن منظور: (الكَـــبِدُ والكِبْدُ: مثل الكَذِبُ والكِذْبُ: اللحمة السوداء.. أُنثى وقد تُذَكّر، قال ذلـــك الفرّاء، وقال اللحياني هي مؤنّثة فقط) (ابن منظور، 2000)، كما جاء في العين أنّ الكبد ممّا يُذكّر ويؤنّث، وروى الخليل على التأنيث:

لها كبدٌ ملساء ذات أسرة

فيظهر من رواية ابن منظور أنّ التأنيث هو الأصل إذْ قال: وقد تُذَكّر، كما أنّ الخليل قد استشهد على تأنيثه، وهي أيضاً مؤنّثة عند السجستاني؛ لذا أرى أنّ رواية اللحياني ينسحب عليها ما قلناه في النّمطين السابقين، وأنّ تذكير الكبد ما هو إلاّ تطوّر عن تأنيثها، وقد جاء "الكبد" عند الأنباري في باب ما يُذكّر من الإنسان ويؤنّث(ابن الأنباري، 1978). وجاء عن اللحياني: (سيفٌ مئناثة بالهاء(ابن منظور، 2000)، إذا كانت حديدته ليّنة)، وذكرت بعض كتب اللّغة أنّه يُقال: سيفٌ "أنِيْثُ" الحديدِ، إذا كانت حديدتُه أُنثى وضَعُفَ عَمَلُها(ابن منظور، 2000)، فكأنّ من روى عنهم اللحياني أنّثوا على المعنى(ابن الأنباري، 1978)، فحملوا السيف على الشّفرة أو الحديدة.

ومثل ذلك (الدّلو) فهي مؤنّثةٌ عند اللحياني(ابن الأنباري، 1978)، وهي عند بعض اللّغويين ممّا يُذكّر ويؤنّث، والتأنيث أعلى(ابن السكيت، 1994)، وممّا جاء على تأنيثها:

يا أيُّها المائحُ دلْوي دُونَكا
إنِّي رأيت النّاسَ يَحمَدونكا
خُذْها إليك اشْغَل بها يمينَكا

ورُوِي عن الفرّاء أنّه قال: (الدّلو أُنثى وتصغيرها دُلَيّة)(أبو زيد، 1981)، و رُوي عن اللحياني في مثل هذه الأنماط الكثير.

ما يقبل الوجهين (التذكير والتأنيث) في روايات اللحياني

ساقتْ كتبُ العربيّةِ كثيراً من الأنماط الّتي عدّتها لهجةٌ من اللّهجات مؤنّثةً، واستعملتْها لهجةٌ أُخرى مذكّرةً، وربّما يكون هذا التّردّد في النمط الواحد بين التّذكير والتأنيث حملَ كلمةٍ مذكّرة على أُخرى مؤنّثة أو العكس مع ضرورة أن يكون بينهما علاقة، كتأنيث الرأس في لهجاتنا الحديثة؛ إذ انتقل التأنيثُ لها لمجاورتها للأعضاء المؤنّثة، كالعين والأذن، ثمّ إنّ لتطوّر

الكلمــة أثــراً فــي انتقالها من المؤنّث إلى المذكّر أو العكس عن طريق القــياس، فــإذا وُجِدَ في اللغة كلمةٌ مذكّرة وشابهتْ في صيغتها أو معناها كلماتٍ مؤنّثةً، مالت تلك الكلمةُ إلى التأنيث وكذلك العكس(الجندي، 1983)، وعلــى هــذا فإنّه من الصّعوبة بمكان أنْ نحكمَ في كثيرٍ من الأنماط أيّهما الأصــل وأيّهما الفرع، ثمّ إنّنا نرى أنّ هذا الاختلاف في النمط الواحد بين التّذكير والتأنيث قد يكون مردّه إلى ورودِ أنماطٍ مؤنّثة بلا علامة للتأنيث، و ورودِ أنمــاطٍ أُخــرى مذكّــرة بالــتاء فــي آخــرها مــثل: "خلــيفة" و"علاّمة"(بروكلمان، 1977).

وممّا رواه اللحياني مذكّراً ومؤنّثاً: درع الحديد، قال أبو بكرٍ الأنباريّ: (حدّثني أبي عن ابن الحكم عن اللحياني أنّه قال: درعُ الحديد يذكّر ويؤنّث) وجــاء فــي اللسان: (الدِّرعُ لَبُوسُ الحديد، تذكّر وتؤنّث، وحكى اللحياني: درعٌ سابغة ودرع سابغٌ)(ابن منظور، 2000، 245/5).

وترجّح الدّراسة أنّ تأنيثَ الدّرعِ هو الأصل، وأنَّ تذكيرَه فرعٌ عليه؛ إذْ رجّحــت كتب اللغة تأنيثه(ابن الأنباري، 1978)، ثمّ إنَّ صاحب المقاييس لم يروِ فيه إلاّ التأنيث(ابن فارس، 2001)، وممّا جاء في تأنيثه:

ومُفاضةٌ زَعِفٌ كأنَّ قتيرَها حَدَقُ الأساودِ

وممّا رُوِيَ في تذكيره

وأملَــسَ صُوليًّا كَنِهْي قِراره أَحَسَّ بقاعٍ نَفْحَ ريحٍ فأجْفلا

وعُزِيَ تذكير الدّرعِ إلى تميم، وأرى ما قلناه فيما سبق أنّ الانتقالَ من التّذكير إلى التأنيث أو العكس محمولٌ على المعنى له ما يدعمه؛ إذ خصَّ اللحيانــي درع المرأة بالتّذكير، يقول ابن منظور: (ودِرْعُ المرأة قميصها: وهــو الــثّوب الصّغير تلبسه الجارية في بيتها، كلاهما مذكّر وقد يؤنّثان، وقال اللحياني: درع المرأة مذكّر لا غير والجمع أَدْراع)(ابن منظور، 2000)

فكـــأنَّ مـــن روى عنه اللحياني قد حمل الدّرع في هذه الرّواية على معناه وهو الثّوب والثّوب مذكّر، وقد روت معظم المعاجم أنَّ درع المرأة مذكّر

وممّا جاز فيه التّذكير والتأنيث مروياً عن اللحياني "القفا"، والقفا مؤخر العـــنق، ألفُهـــا واو والعرب تؤنثُها والتّذكير أعمُّ(الأزهري، د، ت)، وروى اللحياني ذلك غير أنّه نسب التأنيث لِعُكْل، حيث قالوا: هذه قفا، بالتأنيث(ابن منظور، 165/13)، وقد قال أحمد علم الدين الجندي في معرض تعليقه على هـــذا النمط: (إنَّ التأنيثَ لهجةٌ مغايرةٌ للفصحى)(الجندي، 1983، 636/2)، مســـتنداً على إنكار الأصمعيّ للتأنيث فيها، وهذا غلطٌ؛ إذْ إنَّ الأصمعيَّ لم يعـــرف فـــيها إلاّ التأنيـــثَ(ابن الأنباري، 1978، 299)، بل إنَّ الشّاهدَ الذي اســـتدلّ بـــه الجندي على تأنيثها، وأنكره الأصمعي، ما هو إلاّ شاهدٌ على تذكيرها، فيكون إنكار الأصمعي شاهداً على تأنيثها، والشّاهد:

وهل جَهِلْتِ يا قَفَيَّ التَّنْفُلَة

قـــال أبو بكر الأنباري: (فقلت له: ويقصد الأصمعي هلاّ قال: يا قُفَيَّة، ألم تقـــل، القفـــا مؤنـــثة لا تذكّر؟ فقال: دعْ ذا، كأنه أراد أنَّ هذا الرّجزَ ليس بعتيق، كأنَّه قولُ خلفٍ أو بعض المولّدين) (ابن الأنباري، 1978، 299)، وما تـــودّ الدراسة أنْ تقوله في هذا النّمط "القفا" أنّه ممّا يذكّر ويؤنّث، وأنّ ما رواه اللحيانـــي عـــن عُكْل استعمالٌ صحيحٌ، شأنه شأن تلك الأنماط التي تطوّرت عبر مراحل اللّغة من التذكير إلى التأنيث. وعدَّ اللحياني (اللسان) ممّا يحتمل التذكير والتأنيث، قال اللحياني: (يُقال لسان النّاس عليك لحسنة وحَسَـــنٌ، أي ثـــناؤهم)(ابن منظور، 2000)، وذكرتْ بعضُ المعاجمِ التذكيرَ والتأنيـــثَ فـــيه، وذكر أبو زيد: إنّ في الجسد أربعةَ أشياء تذكّر وتؤنّث: الـــذراع والقفا والعنق واللسان، وقد أورد محمد فؤاد عبد الباقي في العجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم أنَّ ما جاء في القرآن قد جاء بالتذكير فقط،

وقد ذكر أنّها وردت فيه هكذا في عشرة مواضع(عبدالباقي، 1981)؛ لأنّ في القرآن الكريم "ألسنة" وهي جمع المذكر وأمّا في الشعر فقد وردت بالتذكير والتأنيث، فمن التذكير قول الحطيئة:

نَدِمتُ على لسانٍ فات منّي   فليت بيانه في جوفِ عِكْمِ

وأمّا في تأنيثه فقال المرقّش الأكبر:

أَتَتْني لسانُ بني عامرٍ   أحاديثُها بعد قولٍ نُكُرْ

وروى اللحياني عن الكسائي "نفس" بالتذكير والتأنيث، وهو قول أئمة اللّغـــة كما سيأتي، قال اللحياني: (العرب تقول: رأيتُ نفساً واحدةً، فتؤنّث، وكذلـــك رأيتُ نفسين، فإذا قالوا: رأيتُ ثلاثة أنفس وأربعة أنفس ذكّروا)، (ابن منظور، 2000)، وقال: وقد يجوز التذكير في الواحد والاثنين والتأنيث فـــي الجمـــع(ابـــن مـــنظور، 2000)، وقـــال ســـيبويه: (النفس في المذكّر أكثر)(سيبويه، 1999)، فكأنّ التذكيرَ هنا محمولٌ على المعنى؛ أي أنّ معنى نفـــس هـــو إنسان وهذا واضحٌ من قول سيبويه: (وقالوا: ثلاثة أنفس لأنّ النفس عندهم إنسان ألا ترى أنّهم يقولون نفسٌ واحد)، (سيبويه، 1999)، وقد جـــاءت "نفس" في القرآن الكريم بالوجهين؛ التأنيث والتذكير، يقول تعالى: (أنْ تقولَ نفسٌ يا حسرتى على ما فرّطتُ في جنبِ الله)(الزمر، 56)، وقوله تعالى: (كلُّ نفسٍ ذائقة الموت)، (آل عمران، 185)، فأنّث، وأمّا في التذكير في قوله تعالى: (بلى لقد جاءتكَ آياتي فكذّبتَ بها واستكبرتَ)(الزمر، 59)، فـــردّها إلى الأصل والتذكير، وقُرِئت بالتأنيث ونُسِبَتْ القراءةُ إلى عاصم الجحدري(الأندلسي، 1990): (جاءتكِ آياتي فكذّبْتِ بها واستكبرتِ) بالكسر، فكأنّ تأنيث النّفس هو الأصل وأنّ تذكيرَها هو الفرع، ويكون محمولاً على المعـــنى، يقول سيبويه: (قد يكون الشيء المذكّر يوصف بالمؤنّث، ويكون الشيء المذكر له الاسم نحو "نفس" وأنتَ تعني الرّجل به)، (سيبويه، 1999)

(والأسماء قولهم "نفس" وثلاثة أنفس) (سيبويه، 1999)، فذكّروا (نفس) لأنّهم يريدون به الإنسان، وذَكَر صاحبُ اللسان أنّ رؤبة قال: (ثلاث أنْفُس على تأنيث النفس، كما تقول: ثلاث أعينٍ، للعين من النّاس)(ابـن منظور، 2000، 320/124).

وممّا يدعّم التّأنيث في قوله تعالى: (خَلَقَكُم من نفسٍ واحِدةٍ)(النساء،1)، ويعنـي آدم علـيه السـلام، وعلى ذلك لم تجانب رواية اللحياني فصيح العربـيّة، إذْ إنّ التّأنيـث والتذكير في اللّغة لا يمكن ضبطه بقياس ثابت؛ بسـبب ظـروف التّطوّر التاريخي التي تعاقبت على العربية عبر عمرها الطّويـل، وسـجّلت كتـبُ العربيّةِ الكثيرَ من الأنماط اللغويّة التي يجوز التذكير والتأنيث فيها، وللّحياني نصيبٌ لا بأس به من تلك الروايات.

وبعد فهذه روايات اللحياني في التذكير والتأنيث، ولم ترَ الدراسة في أيٍّ منها ما يكون فيه معيار النّدرة بمعنى الخروج عن اللّغة أو مخالفةٍ لما اتّفقَ عليه علماءُ العربيّة، ولكنّه معيارٌ يستند إلى أنَّ اللحياني قد تفرّدَ بها، أو أنّـه لم يرَها مرويةً عند غيره على الأغلب، بل إنّنا رأينا أنّ رواياتِ علمـاء اللّغـة أنفسـهم لم تخضع لقانونٍ خاصٍّ، فأجازوا التذكيرَ في نمط مؤنـثٍ والعكـس كذلك، قال اللحياني: (قال الكسائي: الألف من حروف الهجاء مؤنّثة، وكذلك سائر الحروف، هذا كلام العرب وإن ذُكّرت جاز)، (ابن منظور، 2000، 5/14)، وقال اللحياني: (قال الكسائي (قُدّام) مؤنّثة وإنْ ذكّـرتَ جاز)، (ابن منظور، 2000) ، وقول الخليل: (القفا)، مؤخّر العنق، والعـرب تؤنّـثها والتّذكـير أعمّ(الخليل، 1980)، وغير ذلك من تسويغهم الخروجَ عن أصل النّمط، أو وصف نمطٍ بأنَّ التّذكير فيه أعمُّ من التأنيث، فهـذا يؤكّدُ ما ذهب إليه إبراهيم أنيس من أنَّ التّذكير والتأنيث لا يخضعان للمنطق، وبالتّالي لا يمكن ضبطهما بقياسٍ نحويّ أو صرفيٍّ.

ثمَّ إنَّ الاعتمادَ على السّماع كان معياراً في الحكم على فصاحة النّمط اللغــوي، يقول الأزهري: (السّماع في اللغات أولى بنا من القول بالحدس والظّــنّ، وابــتداع قياساتٍ لا تستمرُّ ولا تطّرد)(الأزهري، د، ت، 263/2)، فالتذكــير والتأنيث قد تأثّرا بالتطوّر التّاريخي الطّويل للغة التي انتقلت من سلفٍ إلى خلفٍ، فتكون الكلمةُ مؤنّثةً في زمنٍ ثمّ ذُكِّرتْ في زمنٍ آخر بعد أنْ تعاورتهــا قوانيــن الــتّطوّر. يقول الأزهريّ: (كلام العرب يُدوّن في الصّــحف مــن حيثُ يصحّ، إمّا أنْ يؤخذَ عن إمامٍ ثقةٍ عرفَ كلامَ العربِ وشاهدهم، أو يتلقّى عن مؤدٍّ ثقةٍ يروي عن الثّقات المقبولين) (الأزهري، د، ت، 27/13). وإخــال أنّ الأزهري قد عنى اللحياني وأبا زيد وغيرهم من الــثّقات الذيــن رووا اللغةَ وجمعوها، إذْ رأت الدراسةُ أنّ جُلَّ كتبِ اللّغة ومعاجمها قد عوّلت عليهم كثيراً في تناول موادّها.

في الأفعال

تناولت الدّراسة في الباب السابق ما رصدته من نوادر اللحياني في أبنية الأسماء، وستتناول في هذا الباب ما رُوِيَ من نوادره في أبنية الأفعال، فقد رصــدت الدّراسة الظواهر التالية، حركة فاء الفعل، فعل وأفعل، في عين الفعل المضارع.

حركة الفاء

من المعروف أنّ فاء الفعل في بنائه للماضي تلتزم حالة واحدة هي الفتح (الخمــلاوي، د، ت، 29)، ولا تتغــيّر فــي اللهجات العربية القديمة إلا في حــالات معيّنة، كبناء الفعل للمجهول، أو إسناده للضمائر، ويكون التّغيير عندها ناتج عن أسباب صوتيّة(المصاروة، 2000، 75)، ولكنّه في حالة البناء للمجهــول يحمــل معــنىً أيضاً؛ إذ إنّه يدلّ على أنّ الإسناد قد تحوّل من الفاعل إلى المفعول في أغلب حالاته.

وقد تناوبت الضمّة والكسرة على فاء الفعل في اللهجات العربية سواء كـــان الفعل مبنياً للمجهول، أم كان الفعل بصيغتيه الضمّ والكسر والمعنى واحــد، يقــول ابن منظور: (زَحَرَ الرّجل يزْحَرُ زَحيراً، وروى اللحياني: زُحِرَ الرّجلُ على صيغة ما لم يسمَّ فاعله، وهو يتزحَّرُ بماله شُحّاً كأنّه يئنّ ويتشــدّد) (ابــن مــنظور،2000، 18/7)، وترى الدراسة في هذا النمط أن المعــيار لهجــي، إذ مالــتْ لهجــةُ مَن روى اللحياني عنهم إلى المخالفة الصوتية، ولا تدعي الدراسة أنّ هذه اللهجةَ مالتْ إلى المخالفة الصوتية في الأنمــاط المشــابهة لهذا النمط تماماً، ولو كان هذا صحيحاً لوجدنا أن كلّ الأنمــاط التــي رواها اللحياني مبنيّة للمجهول، وهذا غير صحيح، والذي رجّح المخالفة الصوتية في هذا النمط لدينا أن معاجم اللغة الأخرى لم تروِ (زُحر) المبنية للمجهول، فقد شاعت في بيئة صوتية معينة، إذْ تنفر بعضُ اللهجاتِ من المقاطع المفتوحة المتوالية كما ذكر، ويمكن تمثيل ذلك صوتياً

zahara	zuhira
زَحَرَ	زُحر

وروى اللحياني نمطاً آخرَ تناوبتْ الكسرةُ والضمةُ على فائه، فقد روى ابن مــنظور: "حُجْــتُ إليك أحُوجُ حَوْجاً وحِجْتُ، الأخيرة عن اللحياني، وقال اللحيانــي: حاج الرجلُ يَحوجُ ويحيجُ، وقد حُجْتُ وحِجْتُ أي احتجتُ"(ابن منظور،2000، 260/4) وأنشد اللحياني للكميت بن معروف الأسدي:

غَنيتُ فَلَمْ أَرْدُدْكمُ عِنْدَ بُغْيَةٍ

وحُجْتُ، فلمْ أكدُدْكُمُ بالأصابعِ

قال: ويروى: وحِجْتُ(ابن منظور،4،260/2000).

ويُفسَّرُ هذا التناوب بين والضمة والكسرة على فاء الفعل على أنّه لهجيّ، إذ مالــت بعض لهجات العرب إلى الكسر وبعضها الآخر إلى الضم، وقد

فسّر علماء العربية هذا الاختلاف اللهجي بقولهم: إنّ فاء الفعل في مثل هذه الحالة تُحرّك بحركة العين كحذفها(ابن عقيل، د، ت، 293/4)، ويعني هذا أن تلـك الأفعــال التي تُنطق بضمٍّ الفاء وكسرها عند إسنادها إلى الضمائر، كانـت فــي الأصل تُنطق بطريقتين، ففي مثل هذا النمط (حُجْتُ ،حِجْتُ) بضــمِّ الحاء وكسرها كان الفعل (حوج) في أصله ينطق (حَوُجَ) و(حَوِجَ)، وعــندما أسند إلى الضمير (التاء) وحذفت الواو، أخذت الحاءُ حركةَ الواو المحذوفــةِ، ونتج عن ذلك لهجتان: إحداهما تكسر الحاء وهي التي رواها اللحيانــي والثانــية تضــمّها، ويمكن أنْ نحملَ هذا الازدواجَ على صراعِ الأنمــاط اللُّغويــة، فمن الممكن أنّ شيوع ضمٍّ هذا النّمط بالذات، قد دفع بالنمط الثّاني المرويّ عن اللحياني إلى باب النّدرة.

ففي اللهجة الأولى –والتي عليها رواية اللحياني– يكون التحول كما يلي:

hawiga	hawigat	hawigtu
حَوِجَ	حَوِجَتُ	حَوِجْتُ

فالأصلُ hawigatu وفيه تتابع أربعة مقاطع قصيرة ha/wi/ga/tu، وهذا غير مقبول في حالة الإسناد إلى ضمائر الرفع، ولذا، فإنّ اللغة تتخلص من حركة المقطع الثالث(ga) وتضمُّ حدَّ الابتداء (g) إلى المقطع السابق حدّ إغلاق(wig)، ثمَّ تحذف شبه الحركة(w) للتخلص من هذا الوضع الصوتي (wi)، فتلتقي الفتحة السابقة عليها مع كسرتها، ثمَّ تقوم اللغة بالتخلص من الفتحة ليصبحَ النمط higtu.

وأمّا في حالة الضمّ، فلا بدَّ من حدوث عملية مماثلة

hawigtu   hawugtu

فتتماثلُ الكسرة مع الواو تماثلاً مدبراً جزئياً متصلاً فتتحول إلى ضمّة، ثمَّ تُحذف شبه الحركة فتلتقي الضمّة الحادثة مع الفتحة، ثمّ تتخلص اللّغة من الفتحة وتبقى الضمّة حركة للفاء، ودالّة على الواو المحذوفة.

وبالنسبة لحذف فتحة الجيم عند إسناد الفعل إلى الضمير، فحذفها من القواعد الأساسية في النحو العربي فالأفعال الماضية تبنى على السكون إذا أُسنِدت إلى ضمائر الرفع المتحركة.

وهذه القاعدة تنسحب على الأفعال جميعها ولا تستثني نوعاً منها، ومنها الأفعال الجوفاء، وبالنسبة للهجة الثانية التي يمثل فيها النمط (حَوُجَ) الأصل عندها يكون التحول كما يلي :

hawuga	hawugatu	hawugtu
حَوُجَ	حَوُجَتُ	حَوُجْتُ

ثم حُذفتْ شبه الحركة (w) تخلصاً من الحركة المزدوجة الصاعدة (wa) فالتقت حركتان، وهذا لا يجوز في نظام العربية، لذا حذفت الفتحة وبقيت الضمة دليلاً على شبه الحركة المحذوفة

hawugtu	haugtu	hugtu
حَوُجْتُ	حَـ ُ جْتُ	حُجْتُ

وليس غريباً ما رواه اللحياني إذ عُرِف الكسر في بيئة الحجازيين، وعُرِف الضم في بيئة التميميين(الأندلسي، 1990)، بل إنَّ إبراهيم أنيس يظنُّ أنَّ الصيغتين قد تمثلان أصلين، شاع كلٌّ منهما في قبيلة(أنيس، ط6)، وقد رويت قراءات قرآنية تمثل رواية اللحياني؛ فقد قُرِأ قوله تعالى: "وحُرِّمَ عليكم صيدُ البرِّ ما دُمْتُم حُرُماً"(المائدة،96) فقد قرأ يحيى(دِمْتُم) بكسر الدال وقد نسبها الدمياطي إلىالمطوعي(الدمياطي، د، ت، 203) في حين لم يعزها الزمخشري إلى أحد(الزمخشري، د، ت، 366/1).

وبناءً على ما سبق؛ يمكن ردّ السببِ في وجود مثل هاتين الصيّغتين اللغويتين الاستعماليتين إلى اختلاف اللهجات، كما ذُكر فلعلَّ صيغة (فَعُل) تختصُّ بالقبائل البدويّةِ، أمّا صيغة (فَعِل) فربّما كانت لقبائلَ حضريةٍ إذْ مالتْ القبائلُ البدويّةُ بوجهٍ عامٍ إلى مقياسِ اللين الخلفيِّ المسمّى بالضمّةِ؛

لأنّـــه مظهرٌ من مظاهرِ الخشونةِ البدويّةِ، فحيث كَسرَتْ القبائلُ المتحضرةُ وجدنا القبائلَ البدويةَ تضمُّ، والكسرُ والضمُّ من الناحيةِ الصوتيةِ متشابهان، لأنّهما من أصوات اللين الضيقة)(أنيس، ط6، 91).

(ولســـنا نعني بهذا أنّ لهجاتِ البدوِّ قدْ خلتْ من الكسرات أو أنّ لهجاتِ الحضرِ لا تعرفُ الضماتِ، وإنّما كلُّ الذي نهدفُ إليه هو أنّه إذا رويتْ لنا الكلمـــةُ بروايتيـــن، إحداهمـــا تشتملُ على ضمٍّ في موضعٍ معيّنٍ من هذه الكلمـــةِ، والـــرواية الأخرى تتضمنُ الكسرَ في نفس الموضعِ من الكلمة، رجّحـــنا أنّ الصـــيغةَ المشـــتملةَ علـــى الضمّ، تنتمي إلى بيئةٍ بدويّةٍ، وأنّ المشتملةَ على الكسرِ تنتمي إلى بيئةٍ حضريةٍ، كذلك نرجّحُ أنّ الصيغتين أو الرّوايتين كانتا تستعملان في زمنٍ واحدٍ، ولكنْ في بيئتين مختلفتين، فليستْ إحداهمـــا بالأصـــلِ، والأخرى فرع عنها، أو ليست إحداهما متطوّرة عن الأخرى بل إنّ الصيغتين وجدتا معاً(أنيس، ط6، 91).

فعل وأفعل

يبدو من روايات اللحياني المنثورة في بطون الكتب، أنَّ العربيَّ كان يســـتخدم صـــيغتي (أفعـــل وفَعَل) للدلالة على المعنى نفسه، ويرى بعضُ العلماءِ أنَّ هذا الاستعمالَ كان في البيئة الواحدة والزمن الواحد، يقول ابن جنّي: (فَعَلَ وأفعَلَ كثيراً ما يتعاقبان على المعنى الواحد، نحوَ: جَدَّ وأجدَّ) (ابـــن جنّي، د، ت، 214/2)، ويقول الأزهري: (من العرب من يجيز بَشَّرْتُهُ وأبْشَـــرْتُهُ وبَشَرْتُهُ بمعنى واحد)(الأزهري،1991، 115/1)، وغير ذلك من أقوال العلماء،خصوصاً ما جاء مروياً عن اللحياني، وسيأتي تفصيل ذلك. غير أنّنا نوافق بعضَ الدّارسين المحدثين اللذين يَروْنَ أنّه ليس من المعقول أنْ تكـــونَ الصيغتانِ قد استخدمتا في زمن واحد وبيئة واحدة؛ لأنّ استخدام

صيغة معيّنة يصبح عادة لغويّة، كالعادات الاجتماعية التي يصعب التّحول عنها؛ لذا عدَّ بعضُ القدماء استخدامَ إحدى الصيغتينِ يمثّل لهجةً تختلف عن الأخرى، يقول سيبويه في باب افتراق فَعَلْتُ وأفعَلْتُ: (تقول: دَخَلَ وخَرَجَ وجَلَسَ، فإن أخبرت أنّ غيره صيّره إلى شيءٍ من هذا قلتَ: (أدخله) و(أخرجه) و(أجلسه)، وتقول: فَزِع وأفزعته...ومن ذلك (مَكُثَ) (أمكثته)، ويقول: (وقد يجيء الشيءُ على (فعَلت) فيشْرِك (أَفْعَلْتُ) كما أنّهما قد يشتركان في غير هذا، وذلك قولك : فرِح وفرّحتُه، وإن شئت قلتَ: أفْرحتُه، وغَرِمَ وغَرّمْتُهُ وأغْرَمْتُه، إن شئت)(سيبويه، 1999، 167/4) وقال: (وقد يجيء فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ المعنى فيها واحد، إلا أنّ اللغتين اختلفتا، فيجيء به قومٌ على فعَلْتُ، ويلحق قومٌ فيه الألف فيبنونه على أفعَلْتُ، كما أنّه قد يجيء الشيء على أفعَلْت لا يستعمل غيره، وذلك قِلْته البيع وأقلْته) (سيبويه، 4،1999/172)، ثمّ إنّ غير سيبويه من علماء العربية القدماء قد عدَّ (فَعَل) و(أفعَل) تمثّلان لهجتين شاعت كلٌّ منهما في بيئة تختلف عن الأخرى، بل إنّ ابن جنّي نفسه الذي ذكر أنّ النمطين يتعاقبان على النمط الواحد قال في موضع آخر: (يقال جَنَبْتُ الشيءَ أَجْنُبه جُنوباً، وتميم تقول أجْنَبْتُه أُجْنِبُه إجْناباً)(ابن جنّي، 1386هـ)، وقد ذهب معظم علماء اللغة المحدثين إلى أنّ كلا الصيغتين: (فعل) و(أفعل) تمثل لهجة، وتشير بعض الروايات إلى أن صيغة (فَعَل) المجردة شاعت في الحجاز، في حين شاعت الصيغة المزيدة (أفعل) في تميم، فقد عزا الفرّاء (جَنَبَ) إلى الحجاز و(أجْنَبَ) إلى تميم (الفراء، 1980)، ولعلّ إيثار القبائل البدوية وتميمٌ منها صيغة (أفعل) من قبيل ميلها إلى المقاطع المغلقة، إضافة إلى إيثارها صوت الهمزة(غنيم، 1985)، الذي يعدّ شعاراً للعربية، فصيغة(فَعَلَ) تتكون من ثلاثة مقاطع مفتوحة متتالية (fa) (<a) (la) في حين أن صيغة (أفعل) تتكون من

ثلاثة مقاطع أولها مغلق(>af) (<a) (la) وقد ذكرت الدراسة سابقاً أن العربية نفرت من المقاطع المفتوحة المتتالية، كما أشارت الدراسة في حديثها عن تعاقب الهاء والهمزة إلى أن الدراسات المقارنة بيّنت أن صيغة (أفعل) في بعـــض استعمالاتها متطورة عن صيغة قديمة مهجورة هي(هفعل)، وظلّت الصـــيغتان تستخدمان معاً في بعض الأفعال مثل(أراق) و(هراق) و(أنار) و(هـــنار). ومن الممكن القول: إن اللحياني ليس وحدَه الذي روى الأنماط التي تمثل (هفعل)، بل رواها غيرُه من رواة اللغة.

ولعلّه من العسير أن نجيب عن سؤالٍ أيِّ الصيغتين هي الأصل ما دامت الصـــيغتان تمـــثلان لهجتين، وذلك لا يتسنّى إلا ببحث تاريخيٍّ دقيق لكنّنا نـــرجّح أن تكـــون الصيغة المجردة (فعل) هي الأصل وتطوّرت في لهجة تمـــيم إلـــى(أفعل) للأسباب التي ذكرناها سابقاً، ثم شاعت هذه الصيغة في معظم القبائل العربية.

وتـــودُّ الدراسة أن تشير إلى رأي علماء اللّغة–في هاتين الصيغتين– قبل الدخـــول فـــي عرض روايات اللحياني، من حيثُ وصفهم لبعض الأنماط بالجـــيد أو الرديء أو قليل الاستعمال فقد وُصِفتْ الصيغةُ المزيدة في مثل رابنـــي وأرابنـــي بأنها لغة رديئة، ووُصِفَتْ لهجةُ الحجاز في استخدامهم الصيغةَ المجردة(فعل) بأنها هي اللغة الجيّدة وهي الأفشى والأكثر(ابن جنّي، 93/3). وقـــد عـــدّ أبـــو عمـــرو بـــن العلاء (أبرق) و(أرعد) من اللحن، والصـــواب عنده (برق) و(رعد)، وعدّ أبو حيان الأندلسي الصيغةَ المزيدة (أجنب) لهجة تميم والصيغة المجردة (جنب) لهجة الحجاز، متابعاً في ذلك الفـــرّاء وابـــن جنـــي، فمن هذا العرض الموجز لآراء علماء اللغة يتبيّن اختلافهم في الصيغتين وإن كان جمهورهم قد عدّ أن كلا الصيغتين تمثلان لهجة قد شاعت في بيئة، وأنَّ ما روي ما هي إلا أنماط لغوية تمثل لهجات

العـــرب، فقد روى ابن منظور عن اللحياني أنه قال:" قال اللحياني رابَني أمــرُه يَرِيُبنـــي، هذا كلام العرب، ويجوز أن تدخل الألف فتقول: أرابني الأمر"، واستشهد اللحياني بقول خالد ابن زهير الهذلي على الصيغة الثانية (أرَابَني) التي عدّها لهجة:

يا قَوْمِ ما لي وأبا ذُؤيبِ
كنتُ إذا أتَيْتُهُ من غيبِ
يَشَمُّ عِطْفي، ويَبُزُّ ثوبي
كـــأني أربْتُهُ بريْـــبِ

فالصيغتان (رَابَ) و(أرَابَ) معناهما واحد(السجستاني، 1996، 156)، شاع كلٌّ منهما في بيئة، أمّا بخصوص وصف الصيغة المزيدة (أرَابَ) بأنها لغة رديئة كما ذكرنا سابقاً، فإنَّ مثل هذه الأوصاف لا تقبلها الدراسات اللغوية المعاصـــرة، إذ أقــرت كتب اللغة بأن هذه الصيغة تمثل لهجة من لهجات العرب، وهي لهجة هذيل واستشهد ببيت الهذلي السابق.

وروى ابـــن مـــنظور عـــن اللحياني نمطاً آخرَ بالصيغتين، غير أن اللحيانـــي وصـــف الصيغة المجردة بالخطأ، قال ابن منظور: زنّه بالخير وأزنّه: ظنّه به أو اتّهمه، وأزننته بشيء: اتّهمته به، وقال اللحياني: أزننْتُه بمـــالٍ وبعلـــمٍ وبخيرٍ أي ظننته به، قال وكلام العامّة زَنَنْتُه، وهو خطأ(ابن مـــنظور، 2000، 67/7) وقد ذهب السجستاني إلى ما ذهب اللحياني إليه، إذ يقول: " أزننته بخير وشرٍ أي ظننتُ به ولا يقال زننته"(السجستاني، 1996، 156) فـــي حين نرى أبا زيد يقول: "يقال زننته وأزننته(السجستاني، 1996، 156). فـــلا يعدو أن يكون الأمرُ عائداً إلى اختلاف اللهجات العربية، وأنَّ مســـألة إطلاق الأوصاف على كلٍّ لهجة أمرٌ لا تقبله الدراسة العلمية-كما قلـــنا- إذ نجـــد مَـــن ينكر هذه الصيغةَ يقوّيها، ويضعف الأولى في رواية

أخرى . ومما يدلّل على هذا رواية اللحياني، إذ يقول ابن منظور: "والقارح أي الفرس القارح... وحكى: أَقْرَحَ، وهي لغة رديّة "(ابن منظور، 2000) فالقارح عند ابن منظور من قَرَحَ الفرسُ يَقْرَحُ قُرُوحاً وقَرِحَ قَرَحاً إذا انتهت أسنانه، وجاء في إصلاح المنطق الصيغتان (قرح وأقرح)، وفضّل ابن السكيت –أيضاً– الصيغة المجردة (قرح).

ويرى بعض الدارسين أن الصيغة المجردة غالباً ما تشيع في المناطق المتحضرة، غير أن الدراسة لا تميل إلى هذا الرأي، إذ رُصدت أنماطٌ رواها اللحياني عن تميم –وهي قبيلة بدوية– بالصيغة المجردة، يقول ابن منظور:" قال اللحياني: تميم تقول: خلا فلانٌ على اللبن وعلى اللحم، إذا لم يأكل معه شيئاً ولا خلطه به، قال: وكنانة وقيس يقولون: أخلى فلانٌ على اللبن واللّحم) (ابن منظور، 5، 14/2000)، وأنشد للراعي:

رَعَتْهُ أَشْهُراً وخلا عليها   فطارَ النَّيُّ فيها واسْتَعَارا

وروى اللحياني، أيضاً، عن العرب: (عَدَدْتُ الدّراهمَ، وأعْدَدْتُ الدّراهم، ولا أدري أمن العدد أمن العدّة) (ابن منظور، 10، 56/2000)، ويعقّبُ ابنُ منظور على ذلك: (فبشكّه في ذلك يدلُّ على أنَّ أعْدَدْتُ لغة في عَدَدْتُ، ولا أعرفها)، ويظهر من قول ابن منظور السابق أنّ بعض الصّيَغ لم تكن معزوّةً للهجة بعينها؛ لذا يصعب الحكمُ على أنَّ هذه الصيغة قد شاعت في بيئة الحضر، وتلك الصّيغة قد شاعت في بيئة البدو، ومن الممكن القول إنّ كلا الصّيغتين المجرّدة والمزيدة قد دخلتا لهجات العرب، واستعملتا جنباً إلى جنبٍ؛ فقد روى اللحياني مثلا الصيغتين بالمعنى نفسه، يقول ابن منظور: (صَفَقَ الكأسَ وأصفقها: ملأها عن اللحياني) (ابن منظور، 7، 133/2000). وقال: (قال اللحياني: سَحَتَ رأسَه وأسْحَتَه: استأصَلَهُ حلقاً)، وقال: (فَحَلَ فلاناً بعيراً وأفحَلَهُ إيّاه، أي أعطاه) (ابن

منظور، 2000). أما من حيث الكثرة في الاستعمال، فإنّ الدّراسة قد وجدت أنّ الصّيغةَ المزيدة (أفعل) ربّما تكون الأكثر استعمالاً، وقد يعود ذلك إلى ميل اللغة نحو السهولة عند بعض النّاطقين، فبعضهم يستثقل توالي الحركات فيلجأ إلى الصيغة المزيدة (أفعل) التي تبدأ بمقطع مغلق كما ذكر، كما يؤثرون صوتَ الهمزة، كما في لهجة تميم(غنيم، 1985)،ففي بعض الروايات نجد أن اللحياني روى الصيغة المزيدة (أفعل) فقط، يقول ابن منظور: "والغَرْضُ: النقصان عن الملء وهو من الأضداد، وغَرَض الحوْضُ والسِّقاء يَغْرِضُهما غَرْضاً: ملأهما، قال ابن سيده: وأرى اللحياني حكى أغرضه"(ابن منظور، 2000، 136/11)، وقال: "القلب: تحويل الشيء عن وجهه، قلبه يقْلِبُه قَلْباً، وأَقلبه، والأخيرة عن اللحياني"، وقال ابن منظور:"وكَنَفَه يَكْنِفُه كَنْفاً وأكنفه: حفظه وأعانه، والأخيرة عن اللحياني"(ابن منظور، 7،2000/40). كما أنّ اللحياني روى الصيغة المجردة (فَعَل) وروى غيره الصيغة المزيدة (أفعل)، ووصف علماء اللغة القدامى الصيغة الثانية بأبعدِ اللغتين، يقول ابن منظور: "قال اللحياني: الزَّفيف: الإسراع ومقاربة الخطو: زفَّ يَزِفُّ زَفّاً، وأَزَفَّ، الأخيرة عن ابن الأعرابي.. (وأَزَفَّ) أبعد اللغتين".

وأخيراً تودّ الدراسة أن تعرض هذا النمطَ لتبيّنَ أنَّ استعمال الصيغتين، ما هو إلا من قبيل اختلاف اللهجات، وأنّ ما ذهب إليه بعضُ العلماء من إنكار صيغةٍ أو ترجيح واحدة على الأخرى، لا يستند على أساسٍ وصفيٍّ، يقول ابن منظور:" حكى اللحياني قِلْتَهُ لغة ضعيفة، غير أننا نجد سيبويه ينكرها تماماً، يقول سيبويه:" وقد يجيء (فَعَلْتُ) و(أفعلتُ) المعنى فيهما واحد، إلا أن اللغتين اختلفتا، زعم ذلك الخليل، فيجيء به قوم على (فعلتُ)، ويلحق قوم فيه الألف، فيبنونه على (أفعلت) كما أنه قد يجيء

الشـــيء علـــى (أفعلت) لا يستعمل غيره، وذلك"قِلْتُه البيع" و"أَقَلْتَه"(سيبويه، 1999، 172/4). ويقول أبو حاتم السجستاني: "ويقال أقلته البيع، وأنا مُقيل وهو مُقال، ولا يقال: قِلْتُه البيع"(السجستاني، 1996)، فاللحياني ضعّف (قلته) للأســباب نفســها التي أنكر السجستاني لأجلها هذا النمط، إلاّ أنّ اللحياني جعلها لهجةً لبعض القبائل التي سمع عنها. وربما تُفسَّر رواية اللحياني بما أســماه ابــن جني "باب فيما يُروى عن العربي مخالفاً لما عليه الجمهور"، فلربما يكون مَن سَمِعَ عنه اللحياني ينسحب عليه قولُ ابن جنّي:" أن يكون ذلــك قــد وقــع إليه من لغةٍ قديمةٍ قد طال عهدها وعفا رسمها، وتأبّدت معالمها".

وبعــد، فهــذا بعض ما روي عن اللحياني في هذا الباب، وترى الدراســة أنّ معــيار الــندرة في روايات اللحياني كما يظهر من العرض السابق، يبدو أنّه يعودُ إلى اختلاف العلماء في الصيغتين (فَعَلَ) و(أَفْعَلَ)، إذ عــدَّ بعضُــهم أنّهمــا لهجتان، ويجعلون الصيغة المجردة لأهل الحجاز، والصــيغة المزيدة لهجة تميم، ثمّ تداخلت اللهجتان في كلام العرب . وممّا يدعــم هذا الرأيَ أنّ كثيراً من القراءات القرآنية قد قُرِئت بالصيغتين، من ذلــك: قراءة الزّهري "تَغمِضوا" من غَمَضَ، في قوله تعالى:"ولستُم بآخذيه إلاّ أنْ تُغمِضوا فيهِ"(البقرة، 267)، فهما لهجتان "غَمَضَ" و"أَغْمَضَ"(الأندلسي، 1990، 318/2). ورأى بعضُــهم أن (فَعَــلَ) و(أفعــل) قد دخلهما القياس الخاطــيء، فاستُعْمِلت إحدى الصيغتين بدل الأخرى، من ذلك ما قاله ابن السّــكّيت في (باب يتكلم فيه بفعلت مما تغلط فيه العامّة فيتكلمون بأفعلت) (ابن السكيت، 1994، 255)، و(باب ما يتكلم فيه بأفعلت مما يتكلم فيه العامة بفعلت) (ابن السكيت، 1994)، بل إنّ الكسائي الذي كان يقول :" قلما سمعتُ في شيء فعلت إلاّ وقد سمعت فيه أفعلت)، فقد عدّ بعض الصّيَغ على أفعل

ممّا تلحن فيه العوام، كما أنّنا نرى الأصمعيَّ ينكر بعضَ الصّيَغ الفصيحة، فالأصمعيُّ مولعٌ بالجيّد المشهور كما يقول أبو حاتم السجستاني(السجستاني، 1996)، وممّا أنكره الأصمعيّ قول أعشى همدان:

لَئِنْ فَتَنَتْني فَهْيَ بالأَمْسِ أفْتَنَتْ سعيداً فأمْسَى قد قلا كلَّ مُسْلم

فقـد اسـتعمل الأعشى الصّيغتين المجرّدة (فَتَنَ) والمزيدة (أفْتَنَتْ)، إلاّ أنّ الأصـمعيَّ قـد أنكـر الصّيَغةَ المزيدةَ، وقال إنَّ الشّاعر مخنّث، في حين أجازهـا أبو زيد الأنصاري(ابن جنّي، د، ت، 315/3). ويقول ابن جنّي في معـرض تعلـيقه على البيت السابق: (ولسنا ندفع أنَّ في الكلام كثيراً من الضعف فاشياً وسمتاً منه مسلوكاً متفرّقاً، وإنّما غرضنا هنا أنْ نرى إجازة العرب جمعها بين قوي الكلام وضعيفه في عقدٍ واحد) (ابن جنّي، د، ت، 3/ 315).

وتهدف الدّراسة من هذا العرض أنْ ترجّح أنَّ رواياتِ اللحياني صحيحةٌ، وقـد اسْـتُعمِلتْ جنباً إلى جنب مع الصيغ المروية الأخرى، فيرى بعض الدّارسـين أنّ الأصمعيّ كان يتشدّد في اللغة، لأنّه كان يفرّق بين الصحيح والأصـحّ، أمّا أبو زيد فقد كان يقبل جميعَ ما جاء عن العرب، ويذهب فيه مذهـب الصّحّة والصّواب(السجستاني، 1996، 62، 63). فيُستَخلص من هذا أنَّ روايـاتِ أبي زيد صحيحةٌ، وأنّ ندرتها ليس المقصود منها ما قد يبدو من أنّه خروج عن فصيح العربيّة وصحيحها، وينطبق الكلام نفسه -تماماً- على نوادر اللحياني، إذ رأينا أن ما يرويه اللحياني لا يخلو من شاهدٍ عليه مـن القراءات القرآنية أو من الشعر العربي وهذان وجه القياس في معيار الفصاحة والاستعمال في العربيّة.

بقـي أن نقول أنّ صيغة (أفعل) المزيدة تدلّ على التعدية والتعريض، والسـلب والإزالة والصيرورة والتمكين(الخملاوي، د، ت، 39)، وهي أنماطٌ

مــرويّةً زيــادة علـــى النمط السابق، فهي هنا تختلف عن صيغة (فعل) المجــردة. وممـــا ورد عن اللحياني على صيغة أفعل يفيد التعدية: أترَفَ الرجلَ: أعطاه شهوته(ابن منظور، 222/2).

وترى الدراسة أن الصيغة المزيدة (أفعل) قد تفيد في بعض روايات اللحياني التكثير والمبالغة، من ذلك ما رواه ابن منظور:" ..وأتمَرُوا، وهم تامِرون، كَثُرَ تَمْرُهم، عن اللحياني ..، وقال اللحياني: وكذلك كلّ شيء من هــذا إذا أردت أطعمتهم أو وهبت لهم قُلْتَه بغير ألفٍ، وإذا أردتَ ذلك قد كــثر عندهم، قلت: أفعلوا "(ابن منظور، 2000، 237/2). وقال ابن منظور: "وأزبَــدَ القــوم: كــثُر زبدهــم، قال اللحياني: وكذلك كلّ شيء إذا أردت أطعمــتهم أو وهبت لهم قلت: فعلتهم بغير ألف، وإذا أردت أن ذلك قد كثُر عندهم، قلت: أفعلوا..."(ابن منظور، 2000).

في الفعل المضارع

ذكر الصرفيون أبواباً ستة للفعل الثلاثي يكون عليها مضارعه(سيبويه، 1999، 219/4، وابن عصفور، 1979، 173/1، الدويني، 1995، 114/1) وهذه الأبواب هي:

فَعَلَ يَفْعُل: نَصَرَ يَنْصُر

فَعَلَ يَفْعِل: ضَرَبَ يَضْرِب

فَعَلَ يَفْعَل : فَتَحَ يَفْتَح

فَعِلَ يَفْعَل :فَرِحَ يَفْرَح

فَعُلَ يَفْعُل: كَرُم يَكرُم

فَعِل يَفْعِل: حَسِبَ يَحْسِب

ويرى كثيرٌ من الدارسين المعاصرين أنّ تلك الأبواب الستّة التي ذكرها قدامى الصرفيين عاجزةٌ عن استيعاب كلّ ما جاء عن العرب من أفعال، ثمّ إنّهم رأوا ثلاثة أبواب أُخرى أغفلها الصرفيون وهي (الجندي، 1983، 5/2)

فَعُلَ: يَفْعِل

فَعُلَ: يَفْعَل

فَعِلَ: يَفْعُل

وقبل أن تعرض الدراسةُ ما جاء من روايات اللحياني على الأبواب التسعة السابقة نودّ أن نشير إلى أمرين:

أولهمـــا: إنَّ الصرفيين القدامى لم يحددوا الأبوابَ التي يجيء عليها الفعل المضارع بشكل كامل.

ثانيهما: إن بعض الأفعال جاء على بابين من الأبواب الستة السابقة، فمثلاً القـــياس فـــي (فَعَل يفعَل) عند سيبويه، أن يكون في كلِّ فعلٍ حلقي العيـــن والـــلام، غير أن بعض الأفعال جاءت على غير هذا القياس، مثل مَخَضَ يَمْخُض، ونضَح ينضِح(سيبويه، 1999)، مع العلم أنّ الأول عينه خاء والثانـــي لامه حاء، وهما من حروف الحلق، وهذا يعني أن الصرفيين لم يراعوا الفصل بين لهجة وأُخرى؛ لذا خلطوا اللهجات بعضها ببعض.

يقول إبراهيم أنيس:"إذْ إن الرواةَ تلقّفوا تلك الصيغَ من لهجاتٍ عربيّةٍ متباينةٍ خضعتْ كلٌّ منها لقاعدةٍ خاصةٍ في اشتقاق المضارع من الماضي" (أنيس، 1975، 48) إذ عدّ القدماء أنّ ورود أكثر من باب للمضارع هو من باب تداخل اللغات(ابن جنّي، د، ت، 380/1)، وهذا ما لم يقبله الواقع اللغوي فمن غير المنطقي أن يأخذَ العربيُّ الماضي من لهجة والمضارعَ من لهجة أُخرى. يقول أنيس: "وليس تداخل اللغات الذي زعمه ابن جنّي إلاّ نوعاً من الصـــناعة...وإنّمـــا الواجـــب أن تجمـــع كـــلّ الأفعال الثلاثية، ماضيها

ومضـــارعها، ثـمّ تبوّب وتُنَسّق ويُنظر إليها على أنها تنتمي إلى لهجات مـــتعددة". وأُرجّـــحُ أنَّ الرّواية عن العرب قد حدث فيها شيءٌ من التّداخلِ عندما نقل الرّواةُ الأنماطَ الاستعماليّةَ عن لهجاتٍ مختلفةٍ ومتباينة.

وتهدف الدراسةُ من هذا العرضِ إلى أمرين:

أولهمـــا: إنّ رواياتِ اللحياني التي جاءت على أبواب غير تلك الستّة التي ذكرها القدماء، لا يمكن اعتبارها نادرةً أو شاذة، ويبدو أنّها جاءتْ على ما أثبته علماءُ اللغةِ المعاصرون من أبواب أغفلها القدامى، وذكروا أنّها ثلاثة.

ثانيهما: إنّ بعض روايات اللحياني التي رواها على بابين، هي من باب تداخل اللغات، كما سمّاها القدماء، وأجازوها لغير اللحياني في مثل ما ذكرناه سابقاً عند سيبويه(مَخَضَ يَمخُض، ونَضَحَ يَنْضِح)، فلا غرو إذن أن نستبعدَ مفهوم الندرة بمعناه اللّغويّ العام عن روايات اللحياني، ولذا فإنّ ندرتهـــا تـــتأتّى مـــن أنّهـــا جاءت على غير الأوزان الستة التي أوردها الصرفيون العربُ القدماء غالباً.

أبواب المضارع في روايات اللحياني

أولاً: مضارع فَعَلَ

يأتي مضارع (فَعَلَ) من الفعل الثلاثي المجرد على (يَفْعِل)، كـــ(ضَرَبَ يَضْـــرِب)(ســـيبويه، 1999، 219/4)، ويأتـــي كذلك على (يَفْعُل) كـــ(مَضَغَ يَمْضُـــغ)(ســـيبويه، 1999، 219/4)، كمـــا أنّ (فَعَلَ) يأتي مفتوح العين في المضارع على(يَفْعَل)،(سيبويه، 1999، 219/4).

يتضح مما سبق أن (فَعَلَ) مفتوح العين يكون بناءُ مضارعه على ثلاثة أبواب:

فَعَلَ يَفْعُل > يَفْعَل > يَفْعِل

وقد حاول الصرفيّون أن يضبطوا هذه الأبوابَ ضبطاً جامعاً -فمثلاً- يرى سيبويه في باب (يفعَل) من (فعَلَ) أنّه يكون في كلّ فعلٍ صحيح غير مضـــعّف حلقيِّ العين أو اللام في مثل: (سأَلَ يَسأَل) و(ذَهَبَ يَذْهَب) و(قَرَأَ يَقرَأ) و(صَنَعَ يَصنَع)، ويفسّر سيبويه ذلك على أساس صوتي فيقول: "وإنّما فتحوا هذه الحروف، لأنها سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قـــبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيّزها وهو الألف، وإنّما الحركات من الألف والياء والواو"(سيبويه، 1999، 219/4)، ويعدّ (يَفْعِل) أصل بناء المضارع من (فعَلَ) عند كثيرٍ من علماء اللغـــة، وأنّ (يَفْعُــل) داخل عليه. يقول أبو العبّاس المبرد:" وما كان على (فَعَــلَ) فـــبابه (يَفْعُل) و(يَفْعِل) نحو: (قَتَلَ يقْتُل) و(ضَرَبَ يضْرِب) و(قعَدَ يَقْعُــد) و(جَلَــسَ يَجْلِس)(المبرد، د، ت، 366/1) ويقول: " ولا يكون (فَعَلَ) (يَفْعَــل) إلاّ أن يكون يعرض له حرفٌ من حروف الحلق الستة"(المبرد، د، ت، 366/1)، الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء.

ثمَّ إنّ أبا زيد صاحب النوادر المشهور يقول: "طفتُ في عليا قيسٍ وتميم مدةً طويلةً أسأل عن باب فَعَلَ يَفْعُل ويَفْعِل بالضمّ والكسر؛ لأعرف منه ما كـــان بالضـــم أولى، وما كان منه بالكسر أولى، فلم أجد لذلك قياساً، وإنّما يـــتكلم بـــه كلّ امريء منهم على ما يستحسن لا على غير ذلك"(السيوطي، 1998، 164/1)؛ لذلك ترجّح الدراسةُ أنّ اللهجاتِ العربية تنهج نهجاً خاصاً في باب فَعَلَ يَفعِل ويَفْعُل (بالضم والكسر)، هذا وقد أورد ابن منظور أفعالاً في باب (فَعَلَ) (يَفعِل) خصَّ اللحياني فيها بكسر عين المضارع، غير أنَّنا وجدنا أنَّ ابن منظور لم يُعقِّب على روايات اللحياني بالضعف أو النّدرة أو الشّذوذ؛ ممّا قد يدلّل على أنّها قد تُعدُّ لهجاتٍ فصيحةً، من ذلك: (دبَغَ الجلدَ يَدْبَغُه ويَدْبُغُه ويَدْبِغُه، الكسر عن اللحياني)(ابن منظور، 2000، 214/5)، فقد

روى اللحياني (يَفعِل) بالكسر، وأُرجِح أنّ ذلك قد حدث بفعل المخالفة الصّوتيّة بين (فَعَل) مفتوح العين ومضارعه، يقول ابن جنّي: (وقد دلّتْ الدّلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع)(ابن جنّي، د، ت، 375/1)، ويقول: (إنّما دخلت (يَفْعُل) في باب (فَعَل، يَفْعِل)، من حيث كانت كلٌ واحدةٍ من الضمة والكسرة مخالفةً للفتحة) (ابن جنّي، د، ت، 1/ 375)، ويظهر ذلك صوتيّاً:

yaf<ilu > fa<ala

وربّ قائلٍ يقول: إنّ الغينَ في (دبغ) حرفٌ حلقيّ؛ لذا قياسه (يَفْعَل)، نقول: إنَّ الأصلَ في الباب (يَفْعِل) و(يَفْعُل) كما ذُكر، ويقول سيبويه في باب فَعَل يَفْعَل: (وقد جاءوا بأشياء من هذا الباب على الأصل)، ويقصد سيبويه بباب (فعَل يفعَل) ممّا عينه أو لامه من حروف الحلق، ويمثّل عليها بـ (هَنأَ يَهْنِيء) و(نَزَعَ يَنْزِع) و(نَضَح يَنْضِح)...)(سيبويه، 1999، 220/4)، ويرى ابنُ هشام أنّ الفتحةَ عارضةٌ في بناء (فَعَل، يَفْعَل) وإنّما القياسُ الكسرُ (يَفْعِل). وعلى ذلك تكون رواية اللحياني (يَدْبِغ) على الأصل، غير أنّه يمكن أن ترجِّحَ أنّ صياغة المضارع لمْ تكنْ مضبوطةً بقياس، ولا يعدو أن تكون هذه الروايةُ -وغيرها- كما سيأتي من باب اللهجة التي آثرَ أصحابُها الكسرَ على غيره، كما يظهر ذلك من رواية ابن منظور التالية، حيث يقول:" ...والصَّبْغُ: الغمْسُ، وصَبَغَ الثوب والشّيْب ونحوهما، يَصْبَغَهُ، ويَصْبِغُهُ، ويَصْبُغُهُ، ثلاث لغاتٍ، الكسر عن اللحياني"(ابن منظور، 2000)، فهذه ثلاثُ لهجاتٍ عربيّة يقرُّها ابن منظور، فيكون مَنْ فتحَ العينَ في (يفعَل) طالباً الخفّةَ؛ لأنّ الفتحة أحقُّ لحروف الحلق، لتعدّل خفتُها ثقلَ هذه الحروف، وأمّا من روى بالضم والكسر فيكون من باب المخالفة الصوتيّة بين صيغة الماضي والمضارع . وروى اللحياني الصيغتين: (يَفْعِل)

و(يَفْعَــل) ممّــا عينُه أو لامُه من حروف الحلق، يقول ابن منظور:" نَخَسَ الدابّة وغيرها ويَنْخُسُها ويَنْخَسُها ويَنْخِسُها، والأخيرتان عن اللحياني، نخْساً غــرز جنــبها بعودٍ أو غيره"(ابن منظور، 2000)، فروايتا اللحياني بالفتح والكسر في (يفعل) لهما ما يبررهما؛ إذ يكون الفتح للعلّة التي ذكرناها من أن الفــتحة أنســب لحروف الحلق وتكون الصيغة المكسورة لعلّة المخالفة التــي ذكرناها، غير أنّنا نقفُ عند هاتين الروايتين لنؤكدَ ما ذهب إليه أبو زيــد الأنصــاري في قوله:" إذا جاوزت المشاهير من الأفعال التي يأتي ماضيها على فَعَلَ بفتح العين فأنتَ في المستقبل بالخيار إن شئت قلتَ يفعُل بضم العين وإن شئت قلتَ يفعِل بكسرها[4]، ويدلّ على ذلك رواية اللحياني (يَخْدِمُــه) بكسر عين (يفعِل)، يروي ابنُ منظور: "خَدَمَهُ يَخْدُمُهُ ويَخْدِمُهُ، والكســر عــن اللحياني خَدْمَةً، عنه، وخِدْمَة: مَهْنَهُ، وقيل الفتح المصدر، والكسرُ الاسم"(ابن منظور، 2000).

وأرجّح أن تكون روايات اللحياني بكسر عين (يَفْعِل) مرويّةً عن لهجات آثــرت الكســر، هــذا من جهة، وأن الكسر في عين (يفعِل) من فَعَل هو الأصــل عند كثير من الصرفيين كما ذكر من جهة أخرى. واللحياني في رِوايَــته للّغة كان قد تنقّل في بيئات اللهجات العربيّة المختلفة؛ لذا لم يروِ نمطــاً ثابــتاً خاصاً بلهجة معينة، بل إنّه روى عن مختلف اللهجات التي تختلف بُنى الصيغة بينها، وأحياناً يعزو هذه الصيغة للهجةٍ معينة، وأحياناً يــروي الــنمط دون أن يعــزوه لقبيلة وهذا معروف في دراسة اللهجات العربــيّة، كما أنَّ جَمْعَه بين الروايات المختلفة قد يكون سبباً من الأسباب التــي أدّت إلــى –حدٍّ ما– إلى الخروج عمّا اتفق عليه الصرفيون منْ أنّ (فَعَــل) يكون مضارعه (يَفْعَل) إذا كانت لامه أو عينه من حروف الحلق، إلاّ أنــنا رأيــنا في بعض روايات اللحياني السابقة ميلَها إلى (يفعِل) على

اعتــباره أصل اشتقاق مضارع (فَعَلَ) مفتوح العين. ومما جاء مروياً عن اللحيانــي في باب (فَعَلَ) مفتوح العين على (يَفْعُل) مضموم العين، ما جاء فــي قولِ ابنِ منظور: "نُهاق الحمار: صوتُه... ونَهَقَ يَنْهِق ويَنْهَق ويَنْهُق، الضــم عن اللحياني"(ابــن منظور، 2000)، وقد ذكر سيبويه أنَّ مضارعَ ما عيــنه أو لامه من حروف الحلق يكون على (يفعل) غير أنه استثنى أفعالاً جــاءت علــى الأصل كــ (نَهَقَ يَنْهَق)(سيبويه، 1999، 119/4) فالصيغتان اللتان رواهما ابن منظور (يَنْهِقُ ويَنْهَق) مسوغتان على اعتبار أن الصيغة المكســورة جاءت على الأَصل، والمفتوحة من أجل مناسبة حرف الحلق (الهاء) كما ذكرنا سابقاً وتبقى الصيغة التي رواها اللحياني بالضم (يَنْهُقُ)، فالدراسة ترى –أيضاً– أنها مسوّغة إذ يرى سيبويه نفسُه أنّ (فَعَلَ) يُخرِج (يَفْعَــل) إلى الكسر والضم، ثمّ إنّ الأصل في عين المضارع من لغة عين الماضي.

وقد جاءت أفعالٌ فيها أحد حروف الحلق على (يفعُل) بالضمِّ في مثل: جَنَحَ يَجْــنُح، كمــا جــاء هــذا النّمطُ بالفتح (يَجنَح)، وقد عُزي الضمُّ فيها إلى (قــيس)(المــبرد، د، ت، 16/1) ومن ذلك أيضاً، فرغَ يفرُغ ويَفْرَغ وعُزيت (يفرُغ) بالضمِّ إلى أهل العالية وهم قريش ومن والاها، يقولون: فَرَغَ يَفْرُغ فُــرُوغاً. ومما رواه ابن منظور عنه أيضاً:" .. وقَلَبَه يَقْلِبُه ويَقْلُبُه : الضم عــن اللحياني وحده: أصاب قلبه فهو مقلوب"(ابن منظور، 2000). ويظهر من رواية ابن منظور أنّ معيار الندرة في هذا النمط هو قلّة الاستعمال إذ قــال:"عــن اللحياني وحده"، وقد ذكرت الدراسة في أكثر من موضع أنّ معــيار الكثرة والقلّة ليس معياراً كافياً للحكم على الأنماط الاستعمالية، فقد يعود ذلك إلى الاستقراء الناقص في مراحل جمع اللغة، ثمّ إنّ الأصل كما

ذكرنا في مضارع (فَعَلَ) هو (يَفْعِل) أو (يَفْعُل)، فقد يكون النمط (يقلبُه) قد شاع في بيئة آثرت الضمّ، كقيس أو قريش كما ذكرنا سابقاً.

ثمّ إنّ الفيروزابادي قد أورد النمطين دون أن ينسب أحدهما إلى اللحياني أو غـيره، ممـا قد يشير إلى أنهما نمطان استعماليان فصيحان، يقول في القاموس المحيط: "قَلَبَهُ كأقلَبَه وقَلَّبَه: أصاب فؤاده يقلُبُه ويَقْلِبُه".

وروى ابن منظور عنه -أيضاً-: " قال اللحياني سَرَبَت العين سَرَباً وسَـرِبَتْ تَسْـرُبُ سُـروباً وتسرَّبت: سالَتْ"(ابين منظور، 2000)، فالنمط (سَرَبت) (تَسْرُبُ) ينسحب عليه ما قلناه في النمط السابق، غير أنّ اللافتَ أنّ اللحياني روى الفعل الماضي(سَرَبَ) بالفتح والكسر، والفتح والكسر في عين الفعل يكون من باب تداخل اللهجات. وقد جاء في الصحاح: " قال أبو عبـيد: ويـروى بكسـر الراء، يقال منه سَرِبَتْ المزادة بالكسر(الجوهري، 1984، 147/1). وممّـا رواه ابن منظور عن اللحياني قوله: (وقد ضَعُفَ يَضْـعُفُ ضَعْفاً وضُعْفاً وضَعَفَ، الفتح عن اللحياني) (ابن منظور، 2000)، ولا تـتأتّى النّدرةُ هنا من ندرةٍ في المضارع (يَضْعُف)، ولكنْ تبدو النّدرة في صيغة الماضي (ضَعَف)؛ إذ رأت الدراسة من خلال تتبعها لهذا النّمط أنّه يروى بضمّ العين فيه (ضَعُف)، وفي هذا النمط أحدُ أمرين:

أولهما: أن يكون اللحياني قد أخطأ في رواية هذا النمط، وهذا مستبعد من عالم لغويّ، وراوية مشهور.

ثانيهما: أنّ العربَ في مرحلة معيّنة كانوا يستعملون أحد الوجهين (الفتح، والضمّ) للتفريق بين المعاني المختلفة، إذ يرى بعض الدّارسين أنّ شـكل الحـروف كـان له تأثيرٌ في المعنى قديماً، إذْ يكون معنى (الضَّـعْف والضُّـعْف) خلاف القوّة، وقيل: الضُّعف، بالضم، في الجسـد. والضَّـعف بالفتح، في الرأي والعقل(ابن منظور، 2000)،

ويقول ابن منظور: (هما سيّان عند أهل البصرة يستعملان معاً في ضـــعف البدن وضعف الرأي)، وهو رأيٌ موجودٌ كما رأينا، وإنْ كـــان الأحســـن أن يحْمَلَ على تداخل اللّغات، وأما ما يروى على اختلاف المعنى، فمحمول على تخصيص الدّلالة.

وممّا روي عنه في باب (يَفْعُل) أيضاً، وَعُدَّ غير معروف، ما جاء في اللسان: (الفِرْك، بالكسر: البغضة عامّة، وقيل الفِرك بغضةُ الرّجل لامرأته أو بغضـــةُ امـــرأةٍ له، وهو أشهر، وقد فَرِكَتْه تَفْرَكُه فِرْكاً وفَرْكاً وفُروكاً: أبغضـــته، وحكـــى اللحيانـــي: فَرَكَتْه تَفْرُكُه فُروكاً، وليس بمعروف) (ابن منظور، 2000، 173/11).

ويظهر للدّراسة أنّ المصدر (فُروكاً) ليس المقصود بتعقيب ابن منظور (لـــيس بمعروف)، وإنّما المقصود هو بناء الفعل (فَرَك)، إذْ رواه اللحياني بفتح الرّاء، والرواية المعروفة عند ابن منظور بكسر الراء، غير أنّنا نؤكد أنّ هـــذا الحكـــمَ مبنـــيٌّ –أيضاً– على استقراءٍ ناقصٍ للّغة، حيث جاء في العيـــن: "وامـــرأةٌ فـــارِكٌ وجمعها فَوَارِك: تَبْغَضُ زوجَها، فَرِكَتْهُ وفَرَكَتْهُ لغتان"(الخليل، 1980، 359/5). وجاء في القاموس المحيط: "الفِرْك، بالكسر، ويفـــتح، البُغْضَـــةُ عامة كالفُرُوك أو خاص ببُغْضَةِ الزوجين فَرِكاً وفَرَكاً وفُـــرُوكاً". ثـــمّ إنّ بـــناء المضارع على (يَفْعُل) من (فَعَلَ)، إنّما جاء على الأصـــل إذ الأصـــل في عين المضارع مخالفة عين الماضي ففعَل يكون الأصـــل فـــيه على (يَفْعِل) أو (يَفْعُل) ولا يكون (يَفْعَل) في الغالب إلاّ إذا كانت عينه أو لامه أحد حروف الحلق، كما ذكرنا سابقاً.

وروى ابن منظور عن اللحياني: "سَحَتَ تَسَحُ بضم السين"(ابن الأثير، د، ت،)، ويظهر معيار الندرة في هذا النمط من قول ابن منظور بضمّ السّين،

وكأن الكسر أعرف من الضمّ في السين، وفي (النهاية): "سَحَّتْ الشاةُ تَسِحّ، بالكسر سحوحاً وسحوحة، كأنها تصبُّ الودك صبّاً".

وقال الجزري في الموضع نفسه:" ومنه حديث أبي بكر: أنه قال لأسامة حين أنفذ جيشه إلى الشّام، وأغرْ عليهم غارةً سحاء"، أي تسحُّ عليهم البلاء" (ابن الأثير، د، ت، 364/2)، وقال سيبويه: "سحَّت السَّماء تَسُحُّ"(سيبويه، 1999، 224/4)، فيظهر لنا أنّ ضمَّ السّين جاء على الأصل؛ إذ يقول سيبويه: "وأمّا الحروف التي من بنات الثلاثة نحو (جاء يجيء) فإنّما جاء على الأصل حيث أسكنوا ولم يحتاجوا إلى التحريك، وكذلك المضعّف نحو (دَعَّ يَدُعُّ) و(شَحَّ يَشُحُّ) وسَحّتِ السماء تسُحُّ(سيبويه، 1999، 224/4). ويظهر لنا -أيضاً- أنّ تَسُحُّ تكون بمعنى نزول المطر والدَّمع وأنّ (تَسِحُّ) يكون للشّاة إذا سَمِنَتْ. وقد ذكرنا سابقاً أنَّ شكل الحروف كان يدلّل على المعنى في مرحلةٍ من مراحل اللغة الأولى.

مضارع فَعُلَ

قرّر الصرفيون أنّ بناء المضارع من (فَعُلَ) لا يكون إلاّ على وزن (يَفْعُل) بضمّ العين -أيضاً- نحو يَكْرُم ويَشْرُف، ويقول سيبويه: " أما ما كان حُسْناً أو قُبْحاً، فإنّه مما يُبْنى فِعله على (فَعُل يَفْعُل) (سيبويه، 1999، 4/ 141)، وقد عثرت الدراسة على نمطين جاءا على هذا الباب (فَعُلَ يَفْعُل).

يقول ابن منظور: " ...وصَعُبَ الأمر وأصْعَبَ، عن اللحياني يَصْعُبُ صُعوبةً: صار صعباً"، ولا ترى الدراسة معياراً لندرة هذا الفعل لا في بناء الماضي ولا في بناء مضارعه، إذ إنّ بناء المضارع (يَفْعُل) يجيء من معانيه ما دلَّ على الغلظة والشدّة مثل (صَعُبَ يَصْعُب) (سيبويه، 1999، 4/ 144)، أمّا إن كان ابن منظور يرى أن النمط (أصْعَب) المرويّ عنده عن اللحياني هو النّمط النادر، فقد ذكرت الدراسة في بابها السابق أنّ فَعَلَ

وأفعل يأتيان بمعنىً واحد في كثير من اللهجات العربيّة، كما أنّ ابن فارس يـروي أصـعب، يقول:" صعَب يَصْعُب صُعوبةً، ويُقال: أصعَبتُ الأمر: ألفيته صعباً"(ابن فارس، 2001، 543)، وروى ابن منظور عنه أيضاً:" نبَعَ الماء ونبُعَ عن اللحياني يَنبِعُ ويَنْبَعُ ويَنْبُعُ الأخيرة عن اللحياني، تَفَجَّر" (ابن مـنظور، 2000، 177/14)، وترى الدراسة أنّ بناء الفعل في الماضي بضمّ الباء (نَبُعَ) هو معيار الندرة إذ روت المعاجم التي وصلت لها الدراسة أنّ بناء الماضي في (نَبَعَ) بفتح الباء، فقد جاء في القاموس المحيط: (نَبَعَ الماء يَنْـبُعُ: خرج من العين)، وقد تكون روايةُ اللحياني بضمّ العين لهجةَ إحدى القـبائل التـي روى عنها، وتناوُب الضمِّ والفتحِ في اللهجات العربيّة أمرٌ وارد(العبابنة، 1989).

ثمّ إنّ (نبَع) قد تكون من الأنماط مثلّثة العين، إذ روى اللحياني أيضاً (نَبِعَ) وستتناول الدراسة هذا النمط في بناء (فَعِل) إلى المضارع.

مضارع فَعِلَ

أولاً: أغفـل الصرفيون بناء فَعِلَ على (يَفعُل) في المضارع وذلك لكراهية الانـتقال من الكسر إلى الضم، وهو انتقالٌ من ثقيلٍ إلى أثقل، وعدّه بعضُ الدارسين من باب الشاذّ(الحديثي، 1965)، على الرّغم ممّا أورده سيبويه من روايةٍ استعماليّة عن العرب، وذلك كما في قوله: (وقد جاء في الكلام "فَعِلَ يَفْعُل"وذلك فَضِل يَفْضُلَ ومِتَّ تَموتُ) (سيبويه، 1999، 150/4)، على الرّغم من وصفه له بالشذوذ عن القاعدة، وقال: (فَضِلَ يَفْضُـل شـاذٌّ من بابه)، (سيبويه، 4،1999/150)، وترى الدراسة أن معـيار الشـذوذ من وجهة نظر سيبويه هو عدم الاطراد والكثرة، إذْ يقـول: (وأمّا مِتَّ تَموت، فإنّما اعتلّت من "فَعِلَ يَفْعُل" ولم تحول كما يحوّل "قُلْتُ، وزُدت" ونظيرها من الصحيح فَضِل يَفْضُلُ، وكذلك كُدت

تكاد، اعتلّت من "فَعُل يَفْعَل" وهي نظيرة متّ في أنّها شاذة، ولم يجيئا على ما كثر واطّرد من "فَعُلَ وفَعِلَ")(سيبويه، 1999، 486/4)، غير أنّ الدراسة لا ترى في قلّة الاستعمال للنمط اللغويّ المرويّ عن العرب شـــذوذاً أو نُـــدرةً، إذ ربّمـــا يكـــون للاستقراء الناقص دورٌ في عدم الوصول إلى جميع الأنماط اللغوية، ثمّ إنّ الدراسة تقرُّ أنّ جهداً زائداً يتطلّبه الانتقال من الكسر إلى الضم، ولكن ليس بالضرورة أن يكون شاذّاً؛ لأنّه ورد مرويّاً عن بعض البيئات الاستعماليةِ العربيّة، كما في روايات اللحياني وغيره.

وبـــناء "فَعِـــل" يكون على وزنين "يَفْعَل" نحو يَعلَم ويَسمَع و"يَفْعِل" نحو يَحْسِب ويَرِث(الحديثي، 1965، 20).

وقد ورد عن اللحياني نمطٌ في باب "فَعِلَ" "يَفْعُل" هو: (نَبَعَ الماءُ، ونَبِعَ يَنْبُع عن اللحياني،يَنْبِعُ ويَنْبَعُ ويَنْبُعُ، الأخيرة عن اللحياني، نَبْعاً ونُبوعاً تفجّر)، (ابن منظور، 2000، 177/14)، وقد رأت الدراسة أنّ بعض اللّغويّين عـــدّ الأنمـــاط التي جاءت على أكثر من صيغة في مضارعها من تداخل اللغات. ويكون اللحياني قد روى بناءَيْن لصيغة واحدة في الماضي، وروى مضارعاً واحداً لتلك الصيغتين كما يظهر من المخطط الصوتي التالي:

nabi<a

نَبِعَ

yanbu<u

nabu<a

نَبُعَ

فَعِلَ يَفْعَل

يقتضي قانون المغايرة، أو المخالفة الصوتية أن يكون مضارع "فَعِل" هــو "يَفْعَل"، غير أنّ هناك أفعالاً وردت بكسر عين المضارع، مثل حَسِب يَحسِــب ويَــئِسَ يَيْئِس، (والفتح في هذه الأفعال جيد وهو الأقيس) (سيبويه، 1999، 150/4)، ويقــول سيبويه: (وقالوا: أبى يأبى شبّهوه بـــ يقرأ، وفي يأبى وجه آخر: أن يكون فيه مثل :"حَسِبَ يَحْسِبُ" فُتِحا كما كُسِرا) (سيبويه، 1999، 222/4)، ويقــول: (إنّ الأصل في "فَعِلت" أن يفتح "يَفعَل" منه لغة أهل الحجاز) (سيبويه، 1999، 228/4).

ونحن إذن أمام بناءَين لمضارع "حَسِبَ" وأخواتها، وهما يَفْعِل ويَفْعَل، وقــد أجــاز ابن مالك الوجهين، ولم يرجّح أحدهما على الآخر، وقد روى اللحيانـــي فَضِلَ يَفْضَلُ، وعدّه بمعنى حَسِبَ يَحْسَبُ، وقد رأت الدراسة أنّ النمط "فضِل" فيه لغاتٌ ثلاث، بفتح العين في الماضي (فَضَل) وضمّها في لمضارِع (يَفْضُل)، وكسر العين وفتحها في المضارع (فَضِل يفضَل)، ولغة ثالثة مركبة بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع (فضِل يفضُل)، وربّمــا يكون هذا الاختلافُ عائداً إلى تداخل اللغات، إذ يتأثّر ابنُ اللّهجةِ ببــناء لهجــةٍ أُخرى، وإنْ كان مثلُ هذا الافتراضِ غيرَ محبّبٍ في الدّرس اللّغــوي المعاصر الذي يعدُّ اللغة ظاهرة اجتماعيّة، ولا يمكن للعربيّ أنْ يــأخذَ الماضـــي من لهجة والمضارع من لهجة أُخرى، غير أنَّ الدّراسة تــرجّح ما ذهب إليه أحمد علم الدين الجندي من أنّ الصّرفيين جمعوا في صــيغ المضارع صيغَ اللهجات العربية جميعها، وأنّهم لم يُراعوا الفصلَ بيــن لهجة وأُخرى(الجندي، 1983، 558/2)، فرواية اللحياني التي وصفها ابــن منظور بالنادرة روايةٌ صحيحةٌ، إذا سلّمنا أنَّ كلَّ ما ورد عن العرب فصيح، إذْ إنَّ قيساً وتميماً تقولان بالكسر في الماضي، والفتح في المضارع

في مثل (رضِعَ يرْضَعُ)، والأصمعي الّذي كان يتشدّد في اللغة، كما ذُكر، روى (فَضِلَ يَفْضَلَ) و(فَضَلَ يفْضُلُ).

ثمّ إنَّ الأصلَ في بناء المضارع مخالفته لبناء الماضي، أضف إلى ذلك أنَّ أصلَ بناء (فَعِلَ) في المضارع (يَفْعَلُ) و(يَفْعِلُ)، كما قرّره الصّرفيون (الزعير، د، ت، ط1)، وتظهر المخالفة الصّوتية كما في التّمثيل الصّوتي الآتي:

yafdalu	fadila
يفْضَلُ	فَضِلَ

وَوَرَدَ تعليقٌ لابن منظور على النّمط (فَضِلَ يفْضُلُ) بكسر العين في الماضي، وضمّها في المضارع بأنّه شاذٌّ، وأورد رأياً لابن سيده بأنّه نادرٌ، ويعلّق أحمد علم الدّين الجندي على هذا النّط بأنّ الصّرفيين قد أهملوا باب (فَعِلَ يَفْعُلُ) وأنّه عثر على هذا النّمطِ وهو لهجة حجازيّة(الجندي، 1983)، وقد عثرت الدّراسة على نمطٍ آخرَ مرويٍّ عن اللحياني في هذا الباب، يقول ابن منظور: (سَرِبَتِ العين تَسْرُبُ)، والقياس عند الصّرفيين (سربَتْ تَسْرُبُ) بفتح العين في الماضي وضمّها في المضارع، والعجيب أنّ اللحياني روى النّمطين (سَرِبَ) بكسر العين وفتحها، ممّا لا يجعل مجالاً للشكّ بأنَّ استقراء اللغة كان ناقصاً، وأنَّ الصّرفيين قسموا صيغَ المضارع تقسيماً يضيق عن استيعاب الأنماط اللغويّة المستعملة فعلاً في البيئات الاستعماليّة العربيّة، واللغة لا تقبل الحدود والتّضييق، فهي حرّة طليقةٌ تمنح أبناءها مساحة من الحريّة، وتجانب منهج رجال اللغة والتّصريف، واتّخذت منهجاً يعتمد على روح النّص وتقييمه(الجندي، 1983، 2/559)، ويمكن أن تلمح هذا التّضييق والالتزام بالقواعد الصّرفيّة الصارمة في تعاملِ ابن منظور مع النمط الاستعمالي (سرب)؛ إذْ إنّ معاجم اللغة أكّدت

أنّ النمط (سرب) يروى بالفتح والكسر في عينه، وذكرت الدراسة في أكثر من موقع أنّ بعض اللهجات العربيّة كانت تميل إلى كسرِ عينِ الفعل وبعضَها الآخرَ كان يميل إلى فتحها، وقد جاءتْ بعضُ القراءاتِ القرآنيّة التي تدلّل على ذلك في مثل قوله تعالى: (قد شَغَفَها حُبّاً)(يوسف، 30)، فقد قرأ الجمهورُ بفتح الغين، وقرأ ثابت البناني بالكسر(الأندلسي،1990، 301/5) وكسر الغين لغة تميم.

وروى اللحياني أيضاً: رَخِمَهُ يَرْخَمُهُ، يقول ابن منظور: (ورَخَمَت المرأةُ ولدها تَرْخُمُهُ وتَرْخَمُهُ رَخماً: لاعبته، وحكى اللحياني: رَخِمَهُ يَرْخَمُهُ رخمة وإنّه لراخِمٌ)(ابن منظور، 2000، 129/6). وينسحبُ ما قلناهُ عن النمط السابق على هذا النمط أيضاً، أضف إلى ذلك أنه جاء في الصحاح: (قال الأصمعيّ: أُلْقِيَتْ عليه رخمةُ أُمِّه، أي حُبُّها وإلفها، وأنشد لأبي النَّجم:

مدلّلٌ يَشْتِمُنا وتَرْخَمُــهُ

أَطيبُ شيءٍ نسمه وملْثَمُه

أمّا إذا كان المعيار من وجهة نظر ابن منظور ماثلاً في صيغة الماضي، فلا شكّ أنّ الدراسات اللغويّة أثبتت أنّ كسر عين الماضي وفتحها، قد يرد في اللهجات العربيّة.

مضارع المثال الواوي

رصدت الدراسة ثلاثة أنماطٍ مرويّة عن اللحياني على صيغة المضارع من أفعالٍ كان بناؤها في الماضي مثالاً واوياً، واتفق الصرفيّون على حذف فاء المثال الواوي وجوباً بشرطين(أبو البقاء، 1995):

أوّلاً: إذا وقعت الواو بعد ياءٍ مفتوحة.

ثانياً: أن تكون عين المضارع مكسورة مثل:"وَعَدَ يَعِدُ"، فإذا كانت عين مضارعه مفتوحةً، وجب بقاء الواو مثل: "وَجَلَ يَوْجَل"، غير أنّ هذه

القوانين الصرفيّة لم تكن ملزمةً للهجات العربيّة إذْ اتخذت كلُّ لهجةٍ نهجاً خاصاً في تلك الصيغة.

وقد ذكرت الدراسةُ أنّه من الصعب تقييد اللهجات العربيّة بقوانين. وممّا رواه اللحياني في هذا الباب، يقول ابن منظور: (قال اللحياني: يُقال: ولَغَ الكلبُ ووَلِغَ يَلِغُ في اللّغتين معاً، ومن العرب مَنْ يقول ولِغَ يَوْلَغُ مثل:وَجِلَ يَوْجَلُ)(ابن منظور، 2000، 279/15)، ففي هذه الرواية نمطان: ولَغَ يَلِغُ وولِغَ يَوْلَغُ، وعدّهما اللحياني لهجتين، وقد ذكرتْ بعضُ كتبِ اللّغة ذلك، ففي القاموس المحيط: (ولَغَ الكلبُ في الإناءِ يَلَغُ، كيَهَبُ، ويالغَ وولِغَ كَورِثَ، ووَجِلَ ونعِم)(الفيروزأبادي، د، ت، 119/3). وفي إصلاح المنطق ولغ يلغ(ابن السكيت، 1994، 190)، وفي النهاية: ولِغَ يَلَغُ ويَلِغُ، ويظهر من الروايات السابقة أنّ عين "يَلِغ" مكسورةٌ في بعض اللهجات، والأصل في المثال أنْ تحُذف فاؤه إذا كانت عينُ مضارعه مكسورة، أو تُفتح عينه، فالنمط "يَلِغ" خرج عن قياس الصرفيين، بينما النّمط "يَلَغُ" وافق قياس الصرفيين، أمّا عن توجيه النَّمط "يَلِغُ" فترى الدراسة فيه أحد أمرين:

أولاً: إذا كان ماضيه "وَلِغَ"، أي فَعِلَ فإنّنا قد ذكرنا أنّ بعضَ القبائل كتميمٍ، قد آثرت "فَعِلَ يَفْعِلُ" بكسر العين في الماضي وكسرها في المضارع فتكون عينُ المضارع قد ماثلت عين الماضي، وسقطت شبه الحركة (w) طلباً للخفّة، ويمكن تمثيل ذلك صوتيّاً:

waliga > yawligu > yaligu

وَلِغَ يَوْلِغُ يَلِغُ

ثانياً: إذا كان ماضيه "فَعَلَ" ومضارعه "يَفْعِلُ" فربّما نعلّل هذه الصيغة بما ورد عن لهجة نجد من أنّها كانت تُؤثِرُ "فَعَلَ يَفْعِلُ" بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، فتكون عين المضارع قد خالفت

عيـن الماضــي كمــا هو الأصل في بناء المضارع، وسقطت شبه الحركة (w) طلب الخفّة كما ذكرنا سابقاً:

yaligu	>	yawligu	>	walaga
حذف شبه الحركة		المضارع (في الأصل)		الماضي

أمّـا الـنمط "يَلَغُ" بفتح العين فقد جاء على الأصل، إذْ حُذِفت فاؤه وفُتِحت عينه. أمّا بالنسبةِ للنمط "يَوْلَغ" فقد ذكر اللحياني في روايته السابقة أنّه مثل النمط "وَجِل يَوْجَل"، وفي هذا النمط الأخير أربعُ لهجات مرويّة عن العرب هي: يَوْجَل ويَيْجَل وياجَل ويِيْجَل بكسر أوله(الفيروزأبادي، 65/4، الأصفهاني، 1992، 855)، وقد عزتْ كتبُ اللهجات كلَّ نمطٍ إلى قبيلة، فالنمط "يَوْجَل" المـروي عـن اللحياني هو الأصل. كما يرى كثيرٌ من الدارسين أنّه إذا جاءت الواو بعدها ياء مفتوحة عُزي إلى الحجازيين(الجندي،1983، 577/2) وقـد احتفظتْ اللغةُ بهذا النّمطِ (الأصل) مستعملاً في بناها السطحية على الرغم من وجود الحركة المزدوجة الهابطة (aw) ضمن مكوناته الصوتيّة، فهـي تشـكّل عنصـراً مهماً في المقطع (yaw)، حيث إنّ الفتحة فيه نواةٌ للمقطـع، وأمّا الواو الساكنة (شبه الحركة: w)، فهي حدّ الإغلاق. وعلى الـرغم مـن صـعوبة نطق هذا النمط، يبدو أنّ الفتحة وهي نواة الحركة المزدوجة، قد ساهمت في المحافظة على هذه الكلمة(العبابنة، 2000، 139)، ويمكن تمثيل هذا النمط صوتيّاً:

yawgalu	>	wagala
يَوْجَلُ		وَجَلَ

وبالتفســير نفسه يمكن أنّ نُفسّر "يَوْلَغ" غير أنّ هذا النمطَ لامُه حرفٌ حلقــيّ، لذا جاء على أصل البناء، أي (يَفْعَل)، لِما قد ذكرناه سابقاً من أنّ بــناء"فَعَـلَ" يكون على "يَفْعُل" أو "يَفْعِل" إلاّ إذا كانت عينُه أو لامُه حرفاً حلقيّاً، فإنّه يكون على "يَفْعَل". وينسحب تماماً ما قلناه في النمطين السابقين

"يَولَغ" و"يَوْجَل" على النمط الثالث "يَوْرَع"، يقول ابن منظور: (الوَرِع بكسر الــراء: الرّجل التقيّ المتحرّج، وهو وَرِعٌ بيِّن الورَع وقد وَرِعَ، من ذلك يَرِعُ ويَوْرَعُ، الأخيرة حكاها اللحياني)(ابن منظور، 2000، 193/15)، وجاء فـي مقايـيس اللغة وَرُعَ يَوْرَعُ(ابن فارس، 2001، 1049)، وسجّلت بعضُ كتبِ اللغةِ الصيغتين يرِعُ ويوْرَعُ، فيظهر أنّ روايات اللحياني كانت تميل فـي مـثل هـذه الأنماط إلى الأصل، مع الأخذِ بعَيْنِ الاعتبار ما في هذه الأنماط من صعوبةٍ في نطقها، لوجود الحركة المزدوجة الهابطة (aw) كما يظهر من التمثيل الصوتي الآتي:

wari<a > yawra<u

وَرِعَ يَوْرَعُ

ولعـلّ معـيارَ الندرة في روايات اللحياني السابقة، لم يكن مخالفتها لقوانين الصرفيين، إذْ إنّ المثالَ الواوي تُحذف فاؤه إذا كان مكسورَ العينِ فـي المضــارِع، أمّــا إذا لم تُحْذف الفاء فهو مفتوح العين في المضارِع، وعلى ذلك نرى أنّ معيارَ النّدرة في هذه الأنماط ربّما يكون لقلّة استعمالها، أو قــدْ يعودُ للاستقراء النّاقص، وإلاّ كيف نفسِّر النّمطَ " تَوْجَل" الذي ورد في القرآن الكريم على وفق ما رواه اللحياني، يقول تعالى: (قالوا لا تَوْجَل إنّــا نُبشّــرك بغــلامٍ عليم)(الحجر، 53)، فهذه الآية الكريمة تدعمُ رواياتِ اللحياني السابقة على أنّها الأصل، وأنّ غيرها لهجةٌ متفرّعةٌ عنها.

وقد رأت الدراسة أنّ بعضَ اللهجاتِ العربيّةِ كعقيل -مثلاً- كانت تميلُ فــي مثل هذه الأنماطِ إلى عدم حذف الفاء وكسر عين المضارع في مثل: يَوْغِــر، ويَولِــغ ويَوْجِل، وهي في الفصحى إمّا مفتوحة العين أو محذوفة الفاء.

وتهدف الدّراسةُ من ذِكْرِ هذا أنْ تؤكّدَ أنَّ اللّغةَ لا يمكن ضبطها بقياسٍ مُحْكم، وأنَّ ما خالفَ هذا القياسَ -في كثير من الأنماط- لا يمكنُ عدّه شاذاً أو نادراً بمفهوم النّدرة الشائع، كما كان علماءُ اللغة القدماء يصفون بعضَ الأنماط، فاللّغة، كما ذكرنا، تترك مساحةً واسعة من هامش الحريّة لأبنائها، فالحجــازيّون مثلاً يميلون إلى ضمِّ عين المضارع، وربّما تتّجه اللّغة عند غــيرهم إلــى منحىً آخرَ، كما أنَّ البدوَ -أيضاً- كانوا يميلون إلى صوت الفــتحة لخفّــته، في حين أنّ غيرَهم من أبناء قبائل الحضر كان يميلُ إلى الكســر. ثمَّ إنَّ اللحياني كان يروي بعض الأنماط بروايتينِ، ممّا يدلّل على ســعة اســتقرائه للغــة، وحرصه الشّديد على جمعها، من ذلك، يقول ابن منظور: (قال اللحياني: قرَّ يومُنا يَقُرُّ ويَقَرُّ)(ابن منظور، 2000)، ورُويَ عنه أيضـــاً: (البضَّــةُ المــرأة الــناعمة، وقــد بضَّتْ تَبُضُّ وتَبَضُّ بضاضةً وبُضوضَةً) (ابن منظور، 2000، 98/2).

وقد ذكرت الدّراسةُ في بداية حديثها في مضارع (فَعَل) المفتوح العين، أنّــه قد يكون (يفْعِل) بكسر العين، أو(يفْعُل) بضمّها، وقد يأتي (فَعَلَ) على (يَفْعَل) إذا كانت العين أو اللامُ من حروف الحلق، يقول الدويني: (فإنْ كان مجرّداً على (فَعَلَ) كُسِرتْ عينه أو ضُمّت أو فُتِحت)(الدويني، 1995، 221)، ولأصــل فــي روايتي اللحياني السابقتين هو ضمّ العين، وأنَّ الفتحَ قد يُعَدُّ من تداخل اللغات.

وبعدُ، فهذا عرضٌ لما جاء في نوادر اللحياني فيما يخصُّ أبنية الأفعال، وقــد حاولتْ الدراسةُ أن توجّهَ هذه الأنماطَ، وأن تبحثَ في معيار ندرتها، وقد بدا جلياً هذا المعيارُ في أثناء هذا البحث، فهو لا يعدو أن يكون عائداً إلــى اســتقراءٍ نــاقصٍ، أو إلــى قلةٍ في الاستعمال والشّيوع، ناهيك عن

اضطراب القوانين الصّرفيّة في عدم شمولها لكلّ ما رُوي عن العرب في المراحل الأولى من جمع اللّغة.

الخاتمـــة

لقــد تناولــتُ في هذه الدراسةِ الأنماطَ اللغويةَ النادرةَ في رواياتِ اللحيانـــي التـــي روتها معاجمُ اللغةِ وكتبُها، ونُثبتُ -هنا- أهمَّ النتائجِ التي توصلنا إليها:

نتيجةً لتجنّبِ بعض كتبِ التراجم وكتبِ اللغة الأخرى ذكْرَ اسم أبي الحسن اللحياني صراحةً والاكتفاء بذكر اسم اللحياني، وكذلك اختلاف الكثير مـــن الكتب والدراسات حول اسمه، تتبَّعتُ كتبَ التّراجم وكتبَ اللغةِ إلـــى أنْ وصلتُ بما لا يقبلُ الشكَّ أنّ اسمَه عليُّ بنُ حازمِ اللّحياني، وكنيتّه أبو الحسن.

إنَّ مـــن أهـــمِّ ما توصلتُ إليه في هذه الدراسة أنّه يمكنُ تأصيلُ معنىً للـــنادر غير معناه اللغويّ العامّ، وهو ذلك المعنى الذي قد يخرج النوادرَ من دائرةِ الضعفِ والغرابةِ والشذوذ إلى معنىً آخرَ يجعلها في الفصيح المستعمل.

ثبـــتَ أنَّ معـــيار الـــندرةِ في كثيرٍ من الأنماطِ اللغويةِ النادرةِ، قد يخضعُ لاخـــتلافِ اللهجـــاتِ العربـــيةِ، هذا الاختلاف الذي تحكمه القوانينُ الصـــوتيةُ المعـــروفةُ كالمماثلـــةِ والمخالفـــةِ والاقتصادِ في الجهدِ، وغيرها.

من أهمِّ معاييرِ ندرةِ تلك الأنماطِ الموصوفة بالنادر بعضُ القوانينِ الصرفيّةِ التي اكتشفها الصرفيّون في أثناء جمع اللغة، مما يدلُّ على أنّ بعضَ الأنماطِ اللغويةِ التي سُمِعتْ بعد وضع تلك القوانينِ عُدّتْ نادرةً .

كـــان مـــن معايـــيرِ ندرةِ تلك الأنماطِ اختلافُ علماءِ العربيّةِ القدامى في الـــنـــمط الواحـــد، إذْ نجدُ أنّ بعضَهم -مثلاً- يرويه بالتأنيث وآخرَ

يـــرويه بالتذكـــير، وليس غريباً أن نصادفَ أنماطاً رواها اللحياني تكون مُرجِّحَةً عند عالمٍ، أو دليلاً على فصاحة ما يقوله ذلك العالمُ.

كان أبو الحسن علي بن حازم اللحياني، مستقصياً بارعاً، خرج إلى البادية وســـمع عن الأعراب، وروى نوادرَهُ في مجلسه، وسجّلتْ المعاجمُ كثـــيراً من نوادره، ولا نغالي إذا ما قلنا إنّه لا تكاد مادةٌ موادٌ (لسانِ العرب) تخلو من روايةٍ له، ناهيك عن الروايات المتعددةِ الواردة في معجميٍّ تهذيبِ اللغة للأزهري، والصّحاحِ للجوهري، بل إنّ الدراسة تتبّعـــتْ نوادرَه في كتب اللغة الأخرى، كالمذكرِ والمؤنث للإنباري 328هـــ) أو المقصور والممدود للقالّي (356هـــ).

كان من معايير ندرة بعض الأنماط المرويّة عن اللحياني، تقصيرُ الحركة الطويلةِ، أو تسكين المتحرّك، لما لهما من أثرٍ على النظام المقطعي في تشكيل بُنية النمط اللغوي.

وتجدرُ الإشارة إلى أنّ الدراسةَ لم تذكرِ النتائجَ الجزئيةَ التي قد يجدها القارىء في ثنايا هذه الدراسةِ، والتي يتعلّقُ كثيرٌ منها بمعايير تلك الأنماط، إذْ كانـــت النّدرةُ عامّة في الأسماء والأفعال بغض النّظر عن بنية الكلمة، معتلّة أم فصيحة.

المراجع

أبو البقاء، محبّ الدين عبد الله بن الحسين،(1995)، اللباب في علل الإعراب، ط1، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق.

أبو الطّيّب(1960)، الإبدال، تحقيق عزّ الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العلمي، دمشق.

أبو الطّيّب، (2002)، مراتب النحويين، ط1، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

أبو الطيّب، عبد الواحد بن عليّ اللغوي الحلبي، (1961)، كتاب الإتباع، حققه عز الدين التنوخي، دمشق.

أبو زيد،(1981)، كتاب النوادر في اللغة، ط1، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت.

أبو عبيد، عبدالله بن عبدالعزيز البكري الأندلسي، (1403هـ)، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، ط3، تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت.

أبو مسحل، (1961)، كتاب النوادر، تحقيق عزّة حسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

أحمد مختار عمر، (1976)، دراسة الصوت اللغوي، ط1، جامعة الكويت، عالم الكتب، القاهرة.

أنيس، إبراهيم، (1961)، الأصوات اللغوية، مطبعة لجنة البيان العربي.

أنيس، إبراهيم، (1975)، من أسرار اللغة، ط5، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة.

أنيس، براهيم،(1984)، ط6، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

ابن الأثير، مجد الدين، (د، ت)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر الزّاوي ومحمود الطّناحي، دار إحياء التراث العربي.

ابن الأنباري، أبو البركات، (1975)، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت بن البيطار، دمشق.

ابن الجزري، عبدالرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج،(1992)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ط1، تحقيق محمد ومصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن الجزري،(1345هـ)، النشر في القراءات العشر، ط1، أشرف على تصحيحه علي محمد الضبّاع، دار الفكر.

ابن الحاجب، (د، ت)، الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق موسى العلايلي، مطبعة العاني، بغداد.

ابن السرّاج، (1999)، ط4، الأُصول في النّحو، تحقيق عبد الحسين الفتيلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب، (1978)، كتاب الإبدال، مراجعة الأستاذ علي النجدي، القاهرة الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب، (1994)، (4)، إصلاح المنطق، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة.

ابن القطاع، (1999)، أبنية الأسماء الأفعال والمصادر، تحقيق أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية، القاهرة.

ابن القطّاع، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي، (1983)، كتاب الأفعال، ط 1، عالم الكتب.

ابن جنّي، أبو الفتح، (1386هـ)، المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي وآخرين، القاهرة.

ابن جنّي، أبو الفتح، (1954)، المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان النّحوي لكتاب التصّريف، للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، ط1، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، دار إحياء التراث القديم.

ابن جنّي، أبو الفتح، (1985)، سرّ صناعة الأعراب، ط1، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.

ابن جنّي، أبو الفتح، د، ت، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية.

ابن خالويه، (1990)، الحجة في القراءات السبع، ط5، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة.

ابن خالويه، (د، ت)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن، مكتبة المتنبّي، القاهرة.

ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد، (1968)، وفيات الأعيان وأنباء الزمان ، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.

ابن دريد، (1991) الاشتقاق، ط1، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت.

ابن زنجلة، أبو زرعة،(1982)، حجة القراءات، ط3، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي، (د، ت)، المخصّص، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ابن عصفور، (1979)، الممتع في التّصريف، ط4، تحقيق فخر الدين قباوة، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت.

ابن عصفور، (1982)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، بغداد.

ابن عصفور، (1986)، المقرب، تحقيق أحمد عبد الستّار الجواري وعبد الله الجبوري، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد.

ابن فارس، (2001)، معجم مقاييس اللغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ابن فارس، أحمد بن زكريا،(1995)، الإتباع والمزاوجة، تحقيق محمد عبد الواحد جمران، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق .

ابن مالك، (1967)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة.

ابن مالك، (1981) أوضح المسالك إلى ألفية، ط1، دار إحياء العلوم بيروت.

ابن مالك، (د.ت)، شرح ابن عقيل على ألفية، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

ابن منظور، (2000)، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت.

ابن هشام، (1985)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط6، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر بيروت.

ابن يعيش، (1973)، شرح الملوكي في التّصريف، ط1، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب.

ابن يعيش، موفق الدين النحوي، (د، ت)، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت.

الأزهري، أبو منصور، (1991)، القراءات وعلل النحويين فيها، ط1 تحقيق نوال بنت إبراهيم الحلوة.

الإستراباذي، رضي الدّين محمد بن الحسن النحوي، (1982)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد وآخرين، دار الكتب العلميّة، بيروت.

الأستراباذي، رضي الدين،(1982)، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت.

الأسمر، راجي،(د، ت)، المعجم المفصّل في علم الصّرف، مراجعة إميل بديع، دار الكتب العلمية، بيروت.

الأصفهاني، أبو فرج، (د.ت)، ط2، الأغاني، تحقيق سمير جابر، دار الفكر، بيروت.

الأصفهاني، الراغب، (1992)، مفردات ألفاظ القرآن، ط1، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق.

الأنباري، أبو البركات، (د، ت)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق.

الأندلسي، أبو حيّان، (1990)، تفسير البحر المحيط، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، (1983)، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، ط1، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

البكري، أبو عبيد، (1983) فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، ط3، تحقيق إحسان عبّاس وعبد المجيد عابدين، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الجرجاني، (د، ت)، التعريفات، معجم منطقي صوتي فقهي لغوي نحوي، تحقيق عبد المنعم الحفني، دار الرشاد.

الجزري، عز الدين ابن الأثير، (د، ت)، اللباب في تهذيب الأنساب، دار صادر، بيروت.

الجمحي، محمد بن سلاّم، (د.ت)، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، بيروت.

الجندي، أحمد علم الدين، (1983)، اللهجات العربية في التراث، طبعة جديدة، الدار العربية للكتاب.

الحديثي، خديجة، (1965)، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، بغداد.

الحملاوي، أحمد، (د، ت)، شذا العرف في فن الصرّف.

الحموي، تقيّ الدين، (1987)، خزانة الأدب، ط1، تحقيق عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

الحموي، ياقوت بن عبدالله أبو عبدالله، (د، ت)، معجم البلدان، دار الفكر، بيروت.

الخليل، ابن الخليل، (1980)، العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، وآخرين وزارة الثقافة بالجمهورية العراقية.

الخليل، عبد القادر مرعي، (1992)، الحركات الإعرابية بين الدلالة الصوتية والدلالة النحوية، مؤتة للبحوث والدّراسات، سلسلة العلوم الإنسانية ولاجتماعية، المجلد السابع، العدد1، مؤتة.

الخليل، عبد القادر مرعي، (1993)، المصطلح الصّوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللّغة المعاصر، ط1، منشورات جامعة مؤتة.

الخليل، عبد القادر مرعي، (1994)، ظاهرة التقاء الساكنين، مجلة أبحاث اليرموك.

الخليل، عبد القادر مرعي، (2002) التّشكيل الصوتي في اللغة العربية، بحوث ودراسات، ط1، عمان.

الخولي، محمد علي، (1987)، الأصوات اللغوية، مكتبة الخريجي الرياض.

الخولي، محمد، (1982)، دراسات لغوية، دار العلوم.

الدمياطي، البناء، (د ت)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، دار الندوة الجديدة، بيروت.

الدويني، جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر، (1995)، الشافية، ط1، تحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، (1404هـ)، معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار، ط1، تحقيق بشارعوّاد معروف، شعيب الأرناؤوط، صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، (1413هـ)، سير أعلام النبلاء، ط9، تحقيق شعيب الأرناؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الزبيدي، (د، ت)، طبقات النّحويين واللّغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر.

الزبيدي، محمد مرتضى، (1965)، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الجيل، بيروت.

الزجاج، (1988)، معاني القرآن وإعرابه، ط1، شرح وتحقيق عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت.

الزجاجي، (د، ت)، الإيضاح في علل النّحو، بيروت.

الزعبي، آمنة، (1996)، مصادر الأفعال الثلاثية في اللّغة العربية، دراسة وصفية تاريخية، ط1، مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر، عمّان.

الزعبي، آمنة،(2001)، التغيّر التّاريخي في الأصوات العربية واللّغات السّاميّة، دراسة مقارنة، (رسالة دكتوراه)، الجامعة الأردنية.

الزعير، محمد يسري،(1982)، أبنية الفعل في اللغة العربية بين القدامى والمحدثين، ط1.

الزمخشري، أبو القاسم، (1977)، المستقصى في أمثال العرب، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت.

الزمخشري، أبو القاسم، (د، ت)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت.

الزمخشري، الإمام الكبير جار الله أبو القاسم،(538 هـ)، أساس البلاغة، تحقيق عبدالرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت.

السامرائي، (1988)، لغة تميم، مجلّة كليّة الدّراسات الإسلامية والعربية، المجلّد الثامن، العدد 31، دبي.

السجستاني، أبو حاتم، (1996)، فعلت وأفعلت، تحقيق خليل العطية، دار صادر، بيروت.

السيوطي، (1998)، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، ط1، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت.

السيوطي، (1999)، الاقتراح، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصّفا، القاهرة.

السيوطي، جلال الدين، (د، ت)، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية ، بيروت.

الصالح، صبحي، (1978)، دراسات في فقه اللغة، ط6، دار العلم للملايين، بيروت.

الصرايرة، رانيا سالم، (2002)، صراع الأنماط اللغوية، دراسة في بنية الكلمة العربية، ط1، دار الشروق،عمّان.

العيدروسي، عبدالقادر بن شيخ بن عبدالله، (1405هـ)، تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

الفارابي، أبو نصر، (د.ت)، الموسيقي الكبير، تحقيق غطاس عبدالملك خشبه، دار الكتاب العربية للطباعة والنشر، القاهرة.

الفخر الرازي، (1990)، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر للطباعة والنّشر، بيروت.

الفراء، (1983)، المقصور والممدود، تحقيق عبدالإله النبهان.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (1980)، معاني الفرّاء، ط2، تحقيق أحمد نجاتي وآخرين، عالم الكتب، بيروت.

الفيروزابادي، مجد الدين محمد بن يعقوب،، ت، القاموس المحيط، دار الجيل، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

الفيروزابادي، محمد بن يعقوب،(1407هـ)، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ط1، تحقيق محمد المصري، جمعية إحياء التراث، الكويت.

القرطبي، أبو عبدالله، (1985)، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

القزويني، عبدالكريم بن محمد الرافعي، (1987)، التدوين في أخبار قزوين، تحقيق عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، بيروت.

القسطنطيني، مصطفى بن عبدالله الرومي الحنفي، (1992)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الكتب العلمية، بيروت.

القيسي، مكّي بن أبي طالب، (1984)، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ط1، تحقيق أحمد حسن فرحان، دار عمار، عمّان.

القيسي، مكّي بن أبي طالب، (1987)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ط4، تحقيق محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة.

الكناعنة، عبد الله محمد، (1997)، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية دراسة لغوية، وزارة الثقافة، عمّان.

اللبدي، محمد سمير(1985)، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

المبرد، أبو العباس محمد بن بزيد، (د، ت)، المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

المبرد، أبو العباس، (د،ت)، الكامل في اللغة والأدب، مكتبة المعارف، بيروت.

المصاروة، جزاء،(2000)، دور اللهجة في توجيه القراءات القرآنية عند أبي حيّان الأندلسي في تفسير البحر المحيط، (رسالة ماجستير)، جامعة مؤتة.

المطّلبي، غالب، (1987)، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، وزارة الثّقافة والفنون، العراق.

المناوي، محمد عبد الرؤوف، (1410هـ)، التوقيف على مهمات التعاريف، ط1، تحقيق محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت ودار الفكر دمشق.

الميداني، (د، ت)، جمهرة أمثال العرب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.

الميداني، أحمد بن محمد،(1981)، نزهة الطرف في علم الصرف، ط1، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.

النديم، محمد بن اسحق أبو الفرج، (1987)، الفهرست، دار المعرفة بيروت.

الوشاء، أبو الطيب (1979)، الممدود والمقصور، تحقيق رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي، القاهرة.

برجشتراسر، (د، ت)، مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه، دار الهجرة.

برجشتراسر،(1982)، التطوّر النحوي للّغة العربية، ترجمة رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.

بروكلمان، كارل،(1977)، فقه اللغات السامية، ترجمَةُ عن الألمانية، رمضان عبدالتواب، جامعة الرياض.

حسّان، تمام، (1979)، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، المغرب.

حسن، عباس،(1973)، النحو الوافي، ط3، دار المعارف، مصر.

حسنين، صلاح الدين، (1981)، المدخل إلى علم الأصوات دراسة مقارنة، ط1، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة.

حلواني، محمد خير،(1999)، المغني الجديد في الصرف، ط5، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، حلب، سورية.

رمضان، محي الدين، (د، ت)، في صوتيّات العربية، دار الرسالة الحديثة، عمّان.

سيبويه، (1999)، الكتاب، ط1، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت ، لبنان.

شاهين، عبد الصبور، (1984)، في علم اللغة العام، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت.

شاهين، عبد الصبور، (1985)، في التطوّر اللغوي، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت.

شاهين، عبد الصبور،(1980)، المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

شعبان محمد، (1986)، القراءات أحكامها ومصادرها، دار السلام، القاهرة.

عبابنة، يحيى، (2000)، دراسات في فقه اللّغة والفنولوجيا العربية، ط1، دار الشروق، عمّان.

عبابنة، يحيى، (2001)، اللّغة المؤابية في نقش ميشع دراسة صوتية صرفية دلالية مقارنة في ضوء الفصحى واللّغات السّامية، منشورات جامعة مؤتة، عمادة البحث العلمي والدّراسات العليا.

عبابنة، يحيى،(1989)، منهج أبي حيّان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية في ضوء علم اللّغة المعاصر، (رسالة دكتوراه)، جامعة عين شمس.

عبابنة، يحيى،(1997)، النظام اللغوي للهجة الصفاوية في ضوء الفصحى واللّغات الساميّة، ط1، منشورات جامعة مؤتة.

عبد الباقي، محمد فؤاد، (1981)، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الفكر، بيروت.

عبد التوّاب، رمضان، (1983)، التطوّر اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ط1، مكتبة الخانجي القاهرة.

عبد الصبور، شاهين، (1987) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.

عبد القادر عبد الجليل، (1998)، علم الصرف الصوتي، ط1، دار أزمنة، عمّان.

عبدالتواب، رمضان (1982)، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.

عبدالتواب، رمضان، (1967)، لحن العامة والتطور اللغوي، ط1، القاهرة.

عبدالتوّاب، رمضان، (1994)، فصول في فقه العربيّة، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة.

عصام نور الدين، (1982)، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب دراسات لسانية ولغوية، ط1.

عصام نور الدين، (1992)، علم وظائف الأصوات اللغوية، دار الفكر اللبناني، بيروت

عمايرة، إسماعيل، (1993)، معالم دارسة في الصرف، الأقيسة الفعلية المهجورة، ط2، دار حنين، عمّان.

عمايرة، إسماعيل،(1996) بحوث في الاستشراق واللّغة، مؤسسة الرسالة، بيروت.

غنيم، صالحة راشد، (1985)، اللهجات في الكتاب لسيبويه، ط1.

فليش، هنري، (1966)، العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد،ط1، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.

فندريس، (1950)، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة.

فوزي الشّايب، (1983)، أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربية، (رسالة دكتوراه)، جامعة عين شمس.

كانتينو، جان،(1966)، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة صالح القرمادي، مركز الدّراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس.

كمال بشر، (1987)، علم اللّغة العام، الأصوات العربية، مكتبة الشباب، القاهرة.

ماريو باي، (1987)، أسس علم اللغة، ط3، ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة.

مالمبرج، برتيل، (1985)، الصوتيات ترجمة محمد حلمي هليّل، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الخرطوم.

نصار، حسين، (1956)، المعجم العربي نشأته وتطوره، ج1-2، دار الكتاب العربي، القاهرة.

هلال، عبد الغفار، (1990)، اللهجات العربية نشأةً وتطوراً، ط2.

يعقوب، إميل،(1992)، الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، ط1، دار الجيل، بيروت.

الرموز الصوتية المستعملة في الرسالة

الهمزة >

الباء b

التاء t̲

الثاء t̲

الجيم g

الحاء ḥ

الخاء ẖ

الدال d

الذال ḍ

الراء r

الزاي z

السين s

الشين š

الصاد ṡ

الضاد ḍ

الطاء t̲

الظاء ž

العين <

الغين ġ

الفاء f

القاف ḳ

الكاف k

اللام l

الميم m

النون n

الهاء h

الواو w

الياء y

الفتحة القصيرة الخالصة a

الفتحة الطويلة الممالة ā

الضمة القصيرة الخالصة u

الضمة الطويلة الخالصة ū

الضمة القصيرة الممالة o

الضمة الطويلة الممالة ō

الكسرة القصيرة الخالصة I

الكسرة الطويلة الخالصة Ī

الكسرة القصيرة الممالة e

الكسرة الطويلة الممالة ē